

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح ؟ الرجاء رفع الأيدي .  
السيد الأمين العام : ٣٣ من ٥٥ .  
ترفع الجلسة ويحدد موعد الجلسة المقبلة فيها بعد .  
السيد الأمين العام :  
٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .  
معالي رئيس المجلس : تعين فيها بعد .

اقترح خروجاً من هذه الدوامه أن ينسحب المرشحان ثم تؤجل الانتخابات حتى تنتهي الفترة القانونية ثم يعلن عن فتح باب الترشيح من جديد، وإذا رفض المرشحان المحترمان الانسحاب أو رفض أحدهما تؤجل الانتخابات حتى تنتهي الفترة القانونية ثم يعلن عن فتح باب الترشيح من جديد ويختار المجلس من يراه مناسباً .

( ورفعت الجلسة )

رئيس مجلس النواب .  
عاكف الفايز .

أمين عام مجلس الأمة  
يحيى الدروبي

- ١ - أعذ وبوب هذا العدد وأشرف على تنظيم ضبطه : أمين عام مجلس الأمة : السيد يحيى الدروبي ..
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر وتدقيقه والإشراف على طباعته مساعد الأمين العام السيد : محمد علي ذياب ومنظما ضبط السيدان : هسان النجداوي وعثمان الكركي .



مملكة الأردن الهاشمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السادسة عشرة

المنعقدة يوم الثلاثاء ١٤ شعبان ١٤٠٤ هـ الموافق ١٥/٥/١٩٨٤م

الجلد ( ٢١ )

العدد ( ١٦ )

جدول الأعمال

- ١ ( تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢ ( تلاوة الأجازات والاعتذارات .
- ١ - طلب اجازة لمدة عشرة أيام مقدم من سعادة النائب السيد داود محمد سليمان اعتباراً من ١٩٨٤/٥/٨ .
- ( ٣ ) القوانين الواردة من الحكومة :  
١ - قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي لتمويل المرحلة الثانية من محطة كهرباء الحسين الحرارية رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٧٥ .

مكتبة مجلس النواب

- ٢ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع توسعة كهرياء العقبة بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٨ .
- ٣ . قانون تصديق اتفاقية القرض الخاص بمشروع الطاقة الكهربائية الخامس فيما بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ .
- ٤ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع محطة كهرياء الحسين الحرارية بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية رقم ١١ لسنة ١٩٧٨ .
- ٥ . قانون تصديق اتفاقية مشروع الطاقة الرابع فيما بين البنك الدولي للانشاء والتعمير وسلطة كهرياء الاردنية رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ .
- ٦ . قانون تصديق اتفاقية قرض والتعديل الاول بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع الاتصالات السلكية واللاسلكية العربي المشترك الثاني رقم ٢٢ لسنة ١٩٨١ .
- ٧ . قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع تطوير الطاقة الكهربائية الثاني في الاردن بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٥ لسنة ١٩٧٨ .
- ٨ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع التطوير الحضري بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٠ .
- ٩ . قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي لتمويل مشروع تطوير مدخل عمان الشمالي رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ .
- ١٠ . قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من البنك الدولي بقيمة ( ١٥ ) مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع تنمية الطاقة الكهربائية في الجنوب رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٩ .
- ١١ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الطاقة الكهربائية الرابع بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ .
- ١٢ . قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تطوير الطاقة الكهربائية الثالث ( محطة كهرياء العقبة ) رقم ٤١ لسنة ١٩٨٢ .

- ١٣ . قانون تصديق اتفاقية قرض محطة كهرياء الحسين الحرارية ( المرحلة الثانية ) بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ .
- ١٤ . قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع تطوير الطاقة الكهربائية في الاردن بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٦ .
- ١٥ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الطاقة الكهربائية الخامس بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية رقم ٤ لسنة ١٩٨٣ .
- ١٦ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الطاقة الكهربائية الرابع فيما بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ .
- ١٧ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع بنك تنمية المدن والقرى بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير رقم ٤ لسنة ١٩٨١ .

## (٤) الردود على الاقتراحات :

- ١ . كتاب معالي وزير الزراعة رقم ٥٠٤٦/٩/١٥/٣ تاريخ ١٩٨٤/٥/٩ ، المتضمن الرد على اقتراح النائب السيد عبد الله كليب الشريدة حول السماح بالرعي في الأراضي الحرجية .
- ٢ . كتاب معالي وزير الزراعة رقم ٤٩٢٢/١/٣٠/٧/١٠ تاريخ ١٩٨٤/٥/٧ ، المتضمن الرد على اقتراح النائب السيد عاظمي ابو العز بخصوص الصيد في الشواطئ السعودية والمصرية .

## (٥) الاقتراحات :

- ١ . اقتراح برغبة رقم ٢٨ ، تاريخ ١٩٨٤/٥/٦ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي حول انشاء كلية للشرعة الاسلامية في جامعة الزيموك .
- ٢ . اقتراح برغبة رقم ٢٩ ، تاريخ ١٩٨٤/٥/٩ مقدم من سعادة النائب الدكتور رياض النوايسة حول معالجة شكاوي وتظلمات نزلاء مركز الاصلاح .
- ٣ . اقتراح برغبة رقم ٣٠ ، تاريخ ١٩٨٤/٥/٩ مقدم من سعادة النائب الدكتور رياض النوايسة حول معالجة مشكلة الجفاف في الجنوب والبادية .

مكتبة  
البرلمان  
الاردني

٤ . اقتراح برغبة رقم ٣١٥ تاريخ ١٩٨٤/٥/١٥ مقدم من « ٢٧ » عضواً لتعديل قانون المطبوعات والنشر رقم « ٣٣ » لسنة ١٩٧٣ .

## مجلس النواب

### محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وينصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الثلاثاء الموافق ١٩٨٤/٥/١٥ برئاسة معالي السيد حاكف الفايز رئيس مجلس النواب وبحضور امين عام مجلس الامة السيد يحيى الدروبي وتغيب بلجاجة سعادة النائب السيد داوود محمد سليمان .

وتغيب معتذراً سعادة النائب السيد شريف القبيج

وحضر من الحكومة :

١ - دولة السيد احمد عبيدات : رئيس الوزراء ووزير الدفاع

٢ - معالي السيد سليمان عرار : نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

٣ - معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونة : وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل

٤ - معالي السيد طاهر نشأت المصري : وزير الخارجية

٥ - معالي الدكتور محمد عضوب الزين : وزير المواصلات

٦ - معالي السيد ابراهيم ايوب : وزير التموين

٧ - معالي السيد حكمت الساكت : وزير التربية والتعليم

الجلسة السادسة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة في ١٥/٥/١٩٨٤ م .

- ٨ - معالي الدكتور جواد العناني : وزير الصناعة والتجارة والسياحة .
- ٩ - معالي السيد طاهر حكمت : وزير النقل .
- ١٠ - معالي الدكتور حنا عودة : وزير المالية .
- ١١ - معالي السيدة ليلى شرف : وزيرة الاعلام
- ١٢ - معالي المهندس حمد الله النابلسي : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
- ١٣ - معالي السيد عبد خليف داوود : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
- ١٤ - معالي السيد محمد بشير : وزير الزراعة .
- ١٥ - معالي الدكتور تيسير عبد الجبار : وزير العمل
- ١٦ - معالي السيد شوكت محمود : وزير شؤون الارض المحتلة .
- ١٧ - معالي المهندس رائف نجم : وزير الاشغال العامة .
- ١٨ - معالي الدكتور عبد الله عويدات : وزير الثقافة والشباب والاثار .
- ١٩ - معالي السيد عبد السلام كتمان : وزير التنمية الاجتماعية



مجلس النواب



معالي رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم. النصاب مكتمل وأعلن افتتاح الجلسة، جدول الأعمال.  
السيد الأمين العام:

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- الجميع : نعي الأمين العام من تلاوته
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :
- ١ - طلب اجازة لمدة عشرة أيام مقدم من سعادة النائب السيد داود محمد سليمان داود اعتباراً من ١٩٨٤/٥/٨.

٢ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد شريف القبيح.

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على اجازة ومعذرة السادة النواب؟  
الجميع : موافقون  
السيد الامين العام :

(٣) القوانين الواردة من الحكومة :

- ١ . قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي لتمويل المرحلة الثانية من محطة كهرباء الحسين الحرارية رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٥.
- أحيل للجنة المالية

- ٢ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع توسيع كهرباء العقبة بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الأردنية الهاشمية رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٨.
- ٣ . قانون تصديق اتفاقية القرض الخاص

بمشروع الطاقة الكهربائية الخامس فيما بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢.

- ٤ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع محطة كهرباء الحسين الحرارية بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية رقم ١١ لسنة ١٩٧٨.

٥ . قانون تصديق اتفاقية مشروع الطاقة الرابع فيما بين البنك الدولي للانشاء والتعمير وسلطة الكهرباء الاردنية رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١.

- ٦ . قانون تصديق اتفاقية قرض والتعديل الاول بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للائتمان الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع الاتصالات السلكية واللاسلكية العربي المشترك الثاني رقم ٢٢ لسنة ١٩٨١.
- قرر المجلس إحالتها للجنة المالية.

- ٧ . قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع تطوير الطاقة الكهربائية الثاني في الاردن بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للائتمان الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٥ لسنة ١٩٧٨.

- ٨ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع التطوير الحضري بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٠.

- ٩ . قانون تصديق اتفاقية بين حكومة المملكة

- ١٥ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الطاقة الكهربائية الخامس بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢.

قرر المجلس إحالتها للجنة المالية.

- ١٦ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الطاقة الكهربائية الرابع فيما بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢.

١٧ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع بنك تنمية المدن والقرى بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير رقم ٤٤ لسنة ١٩٨١.

قرر المجلس إحالتها للجنة المالية.

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على إحالة القوانين إلى اللجنة المالية.

الجميع : موافقون.

السيد الأمين العام :

(٤) الردود على الاقتراحات :

- ١ . كتاب معالي وزير الزراعة رقم ٥٠٤٦/٩/١٥/٣.

تاريخ : ١٩٨٤/٥/٩، المتضمن الرد على اقتراح

النائب السيد عبد الله كليب الشريدة

حول السماح بالرعي في الأراضي

الحرية.

قرر المجلس تأجيله بمناسبة غياب صاحب

الاقتراح

معالي رئيس المجلس : يؤجل.

الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للائتمان الاقتصادي والاجتماعي لتمويل مشروع تطوير مدخل عمان الشمالي رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥.

- ١٠ . قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من البنك الدولي بقيمة ( ١٥ ) مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع تنمية الطاقة الكهربائية في الجنوب رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٩.

١١ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الطاقة الكهربائية الرابع بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢.

- ١٢ . قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للائتمان الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تطوير الطاقة الكهربائية الثالث ( محطة كهرباء العقبة ) رقم ٤١ لسنة ١٩٨٢.

١٣ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع محطة كهرباء الحسين الحرارية ( المرحلة الثانية ) بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨.

- ١٤ . قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع تطوير الطاقة الكهربائية في الاردن بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للائتمان الاقتصادي والاجتماعي رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٦.

مكتبة مجلس النواب

معالي الرئيس: الحاج عاطي ابو العز



السيد عاطي ابو العز :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

معالي الرئيس،  
أيها الأخوة الزملاء،

أن موضوع الصيادين في العقبة ليس مشكلة فردية بل هي من المشاكل الملحة والتي يجب أن يكون الاهتمام بها على كافة المستويات اهتماما كبيرا، فهناك أكثر من مائتي أسرة كانت تعتمد في رزقها على ما يمنحه البحر لها من الاسماك، وكانت هذه المهنة تغطي احتياجات مدينة العقبة وبعض المدن الأردنية، وقد تقدمنا بطلب للحكومة الموقرة على شكل اقتراح لدراسة الوسائل لحل أزمة هؤلاء الصيادين، إلا أن الرد جاء طويلا وكثيرا، ولم يأت بجديد.

وأسمحوا لي ان أتساءل حول بعض الملاحظات التي جاءت في الرد :  
كانت هناك اتفاقية بين المملكة الأردنية

الهاشمية والمملكة العربية السعودية المنعقدة بتاريخ ٢٩ / ٨ / ١٩٦٢، وقد نصت هذه الاتفاقية في المواد ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، على حرية الصيد في المياه الإقليمية ضمن شروط معينة. والموقعة من الزميل الأخ معالي السيد عبد الوهاب المجالي.

٢ . اجتمعت اللجنة المشتركة السعودية الأردنية بتاريخ ٢/٢/١٩٨٠، واتفقت في البند الخامس من الاتفاقية على إيقاف العمل بمواد الاتفاق الاقتصادي المتعلقة بصيد الاسماك، واتفقت اللجنة المشتركة ان يرفع كل منها هذا المحضر على شكل توصيات الى الجهات المختصة في حكومته لاتخاذ القرار النهائي بشأنه، وقد وقع الاتفاقية عن الجانب الأردني وكيل وزارة الصناعة والتجارة الدكتور هاشم الدباس.

٣ . حاولت الحكومة الأردنية اقناع المسؤولين السعوديين إن المخالفات التي يرتكبها أحد الطرفين إن وجدت لا تكون مبررا لالغاء هذه الاحكام بل تشكل واقعا مهما للبقاء عليها.

٤ . اجابت الحكومة السعودية بان الجانب الأردني في المباحثات قد استجاب ومشكورا لطلبنا وتقرر بناء على ذلك إيقاف العمل بتلك المواد.

\* أريد ان أتساءل هل يملك الجانب الأردني ممثلا بوكيل وزارة الصناعة الحق بالموافقة على الغاء اتفاقية تضر بمصلحة بلده. ثم

ما هي الاسباب المبررة له للموافقة على الالغاء.  
معالي الرئيس،

ربما يكون عند الجانب السعودي بعض المبررات التي تتركز في غالبيتها على الناحية الأمنية، ولكن يجب ان ينظر ان أمن هذه المياه هي مسؤولية مشتركة بين البلدين، وهي مسؤولية الدولة وليست مسؤولية الشعب الذي حرم من مصدر رزقه من أجل تصرف فردي غير مسؤول.

لم يأت الرد بأي جديد ولم تقم الحكومة بأية مبادرة جديدة كما اتضح ذلك من ردها بل اعتمدت على الماضي وما فيه من مبررات غير مقنعة إنني اطالب بإعادة الحوار مع المملكة السعودية ضمن شروط جديدة لمساعدة هؤلاء الصيادين على الصيد في المياه الإقليمية والتي اعتاد الصيادون على الصيد في هذه المنطقة منذ سنين طويلة، وأملى كبير أن تعيد الحكومة السعودية نظرها في الاتفاقية اذا ما بحثت مرة ثانية.

كما أن الرد أغفل جانب الشواطئ المصرية واكتفى بقوله لا توجد أية اتفاقية تنظم ذلك، والسؤال لماذا؟ لا تعمل اتفاقية جديدة تنظم ذلك، وقد عادت الشواطئ الى اصحابها، علما بأن هناك اتفاقية تشمل موضوع الصيد ذكرها لي الزميل عبد الوهاب المجالي وقد وقعها مع الحكومة المصرية سنة ١٩٦٧ حينما كان وزيرا للاقتصاد.

أمل من الحكومة ان تبني موضوع الصيد

فهو مصدر رزق يجب أن لا نحرم مواطنينا منه من أجل عابث أو غريب.

(لقوله تعالى وشاورهم في الأمر).

إذا رغب دولة رئيس الوزراء المعرفة عن بعض الأمور المتعلقة في هذا الموضوع اعتر بالاجتماع مع دولة الرئيس لبحث هذا الموضوع وسأطلعه على أمور هامة جداً. وشكراً.

عاطي ابو العز  
نائب منطقة معان

السيد الأمين العام :

٢ . كتاب معالي وزير الزراعة رقم ٤٩٢٢/١/٣٠/٧/١٠ تاريخ ١٩٨٤/٥/٧، المتضمن الرد على اقتراح النائب السيد عاطي ابو العز بخصوص الصيد في الشواطئ السعودية والمصرية.

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ١/٣٠/٧/١٠

التاريخ : ١٤٠٤/٨/٦

الموافق : ١٩٨٤/٥/٧

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : استيضاحات

اشارة لكتاب رئيس الوزراء رقم ٣٠٨٦/٤/١٢/٥٩ تاريخ ١٩٨٤/٣/٢٩

ومرفقه الاقتراح المقدم من سعادة النائب السيد

مكة جدة اصل





المملكة الأردنية الهاشمية  
وزارة الصناعة والتجارة  
عمان

عاطي ابو العز حول موضوع الصيد في  
الشواطئ السعودية والشواطئ المصرية.

الرقم : ٩٩١٨٣/٢/١١/٦١١  
التاريخ : ١٤٠٤/٢/١٦ هـ  
الموافق : ١٩٨٣/١١/٢١

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتابي الموجه الى دولتكم رقم  
٢٤٧٢/٢/١١/٦١١ تاريخ  
١٩٨٠/١٠/٢٣، والمتعلق بطلب الموافقة على  
محضر اللجنة الاردنية السعودية الاقتصادية  
المشتركة والموقع بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢،  
والظروف والملايسات التي وافقت عليه  
والى كتاب دولتكم رقم ٢٧٤٦/٢٦/١١ تاريخ  
١٩٨٠/٣/٥، والمتعلق بتأجيل المصادقة على  
محضر اجتماع اللجنة المشتركة المشار اليه والذي  
تضمن الغاء ما ورد في الاتفاقية الاقتصادية  
الموقعة مع المملكة العربية السعودية بخصوص  
تسهيلات صيد الاسماك في المياه الاقليمية وبما  
يتم بحث هذا الموضوع على مستوى الوزراء.

١. أرفق اليكم صورة عن كتاب معالي وزير  
الصناعة رقم ١٩٨٣/٢/١١/٦١١ -  
تاريخ ١٩٨٣/١١/٢١، الموجه لدولة  
رئيس الوزراء والذي يبين فيه ان المملكة  
العربية السعودية قد حذفت المواد (١٢،  
١٣، ١٤، ١٥) من الاتفاقية  
الاقتصادية المشار اليها حيث الغت  
التسهيلات الممنوحة للصيادين الاردنيين  
لصيد قرب الشواطئ السعودية بحجة  
ان حماية الشواطئ تشكل عبئا لا  
تستطيع تحمله.

٢. اما بخصوص الصيد في الشواطئ  
المصرية فلا توجد اية اتفاقية تنظم ذلك.  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

وزير الزراعة  
محمد بشير

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي وزير الصناعة والتجارة

اشير الى كتابكم رقم  
٢٤٧٢/٢/١١/٦١١ تاريخ ١٩٨٠/٢/٢٣،  
اعيد اليكم طيا محضر اجتماع اللجنة المشتركة  
السعودية الاردنية المرفق بكتابكم المشار اليه،  
وارجو معاليكم اعادة بحث موضوع الصيد في  
المياه الاقليمية مع الجانب السعودي على مستوى  
الوزراء في ضوء الحديث الذي دار في مجلس  
الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٧ واعلامي بما  
توصلون اليه.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

الرقم : ٢/١١/٩١١  
التاريخ : ١٤٠٠/٤/  
الموافق : ١٩٨٠/٣/

معالي الأخ محمد ابا الحيل المحترم

وزير المالية/ الرياض

تحية طيبة وبعد،

ارجو ان اشير الى المباحثات التي اجراها  
الجانب السعودي في اجتماعات اللجنة المشتركة  
السعودية الاردنية في عمان في الفترة ما بين  
٢ - ٤ / ٢ / ١٩٨٠، والمتعلقة بتطوير العلاقات  
الاقتصادية والتجارية بين البلدين الشقيقين والى  
المحضر الموقع من كلا الجانبين والذي انبثق عن  
اجتماعات اللجنة المذكورة وخاصة ما يتعلق  
بإيقاف العمل بمواد الاتفاق الاقتصادي المتعلقة

ارجو ان اعلم دولتكم بان معالي وزير  
الخارجية اعلمني بكتابه رقم س ت د / ١٦ /  
٤٦ / ٤٦ تاريخ ١٩٨٣/١٠/٣١ بان السفارة  
السعودية قد اعلمته بموجب مذكرتها رقم  
٤٧/٣١/٢٠٦ تاريخ ١٩٨٣/١٠/١٨  
بصدور المرسوم الملكي السعودي بتاريخ  
١٤٠٣/١١/٢٧ هجري والخاص بالمصادقة  
على محضر الاجتماع وبالتالي حذف المواد الثانية  
عشر والثالثة والرابعة عشر والخامسة عشر من  
الاتفاقية الاقتصادية المشار اليها اعلاه والمتعلقة  
بالتسهيلات المقدمة لمواطني البلدين لصيد  
الاسماك في المياه الاقليمية.

ارجو ان ابين لدولتكم بأنه سبق وان  
وجهت الدعوة لمعالي وزير المالية السعودي  
بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٤ لزيارة الاردن لبحث  
هذا الموضوع مع معاليه غير انه اعتذر عن تلبية  
هذه الدعوة في ذلك الوقت مؤكدا موقف المملكة  
العربية السعودية بضرورة حذف المواد المتعلقة  
بصيد الاسماك بالمياه الاقليمية من الاتفاق  
الاقتصادي المذكور بحجة ان حماية الشواطئ  
السعودية في البحر الاحمر ومراقبتها تشكل عبئا  
عظيلا لا تستطيع تحمله او توفير مستلزماته.

ارجو دولتكم الاطلاع واتخاذ ما ترونه  
مناسبا بهذا الشأن.

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام،

وليد عصفور

وزير الصناعة والتجارة

الرقم : ٢٩٥٤٦/٢٦/١٢  
التاريخ : ١٤٠٠/٤/١٨  
الموافق : ١٩٨٠/٣/٥

هكذا جاء الأصل

بصيد الاسماك في المياه الاقليمية لكلا البلدين .  
أرجوان ايبين لمعاليتكم بهذا الخصوص بان  
مصلحة البلدين المشتركة تقتضي تنظيم عملية  
الصيد في الشواطئ الاقليمية لكليهما، وهذا ما  
قصد به فعلا حين اشتمل الاتفاق الاقتصادي  
على احكام تتعلق بتنظيم عملية الصيد  
ومراقبتها، وان المخالفات التي يرتكبها احد  
الطرفين ان وجدت لا تكون مبررا لالغاء هذه  
الاحكام بل تشكل دافعا مهما للابقاء عليها .

لذا، وليقتني الاكيد بحرصكم الشديد  
على تنمية العلاقات الاخوية وخاصة الاقتصادية  
 والتجارية بين البلدين فاني امل ان اتمكن من  
التباحث مع معاليكم في هذا الموضوع . ويسرني  
بهذه المناسبة ان تقبلوا دعوتي لزيارة الاردن في  
اقرب وقت ممكن للتباحث مع معاليكم حول  
انجح السبل لتنمية وتوثيق العلاقات الاقتصادية  
بين بلدنا الشقيقتين .

متمنيا لمعاليتكم بهذه المناسبة الصحة  
والتوفيق .

وزير الصناعة والتجارة  
المهندس علي السور

الرقم : ١٢٨٠٨/٢٤  
التاريخ : ١٤٠٠/٦/٢١

معالي الاخ علي السور وزير  
الصناعة والتجارة / عمان

المملكة الاردنية الهاشمية

تحية طيبة وبعد،

بالاشارة الى خطاباتكم رقم

١٤٠٠/٢/١١ المؤرخ في ربيع الثاني ١٤٠٠  
بشان رغبتكم في التباحث بخصوص موضوع  
صيد الاسماك في المياه الاقليمية السعودية .

أود افادة معاليكم بان هذا الموضوع كان  
من بين المواضيع التي بحثت خلال اجتماع  
اللجنة المشتركة الذي عقد بعمان يوم ١٥/٣/١٤٠٠  
هـ، وقد شرح الجانب السعودي  
المشاكل الادارية والامنية التي تترتب على زيادة  
عدد الصيادين وعدم التزامهم بالنظم  
والاساليب المشروعة للصيد، واقترح حذف  
المواد المتعلقة بصيد الاسماك بالمياه الاقليمية من  
ايقاف العمل بتلك المواد .

وانتهز هذه الفرصة لاشكرلكم كريم  
دعوتكم لي لزيارة الاردن، وأمل ان نجتمعنا قريبا  
بعض اللقاءات في مجال العمل العربي المشترك .  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

محمد ابا الخيل  
وزير المالية والاقتصاد الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية .

وزارة الخارجية

الرقم : من ت ٤٦/١٩/٤٦١

التاريخ : ١٩٨٣/١٠/٣١

معالي وزير الصناعة والتجارة

ابعث اليكم نسخة من مذكرة السفارة

السعودية في عمان رقم ٤٧/٣١/٢٠٦ تاريخ  
١٨/١٠/٨٣ المتضمنة صدور المرسوم الملكي  
السعودي رقم م/٥٥ تاريخ ٢٧/١١/١٤٠٣ هـ  
والخاص بحذف المواد الثانية عشرة والثالثة  
عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة من  
الاتفاقية الاقتصادية المعقودة بين البلدين بتاريخ  
٣٠/١٠/٦٢ هـ، وهي المتعلقة بصيد الاسماك في  
المياه الاقليمية وتعديل تسلسل المادة الاخيرة  
حيث تصبح المادة الثانية عشرة بعد حذف المواد  
المشار اليها وتعديل جداول السلع الملحقة  
بالاتفاق الاقتصادي المذكور حسب محضر  
اللجنة المشتركة السعودية الاردنية المشتركة  
المتخذ بمدينة عمان في الفترة من  
١٥-١٨/٣/١٤٠٠ هجرية .

واقبلوا فائق الاحترام .

وزير الخارجية

تهدي سفارة المملكة العربية السعودية في  
عمان اطيب تحياتها الى مقام وزارة خارجية  
المملكة الاردنية الهاشمية الشقيقة .

وتود احاطتها انه قد صدر المرسوم الملكي  
الكريم رقم م/٥٥ وتاريخ ٢٧/١١/١٤٠٣ هـ  
القاضي بحذف المواد الثانية عشرة والثالثة عشرة  
والرابعة عشرة والخامسة عشرة من الاتفاقية  
الاقتصادية المعقودة بتاريخ ٢/٦/٣٨٢ هـ  
الوافق ٣٠/١٠/١٩٦٢ م بين المملكة العربية

السعودية والمملكة الاردنية الهاشمية وهي المواد  
المتعلقة بصيد الاسماك في المياه الاقليمية  
وتعديل تسلسل المادة الاخيرة حيث تصبح المادة  
الثانية عشرة بعد حذف المواد المشار اليها وتعديل  
جداول السلع الملحقة بالاتفاق الاقتصادي  
المذكور حسب محضر اللجنة السعودية الاردنية  
المشتركة المتخذ بمدينة عمان في الفترة من  
١٥-١٨/٣/١٤٠٠ .

وتنتهز السفارة هذه الفرصة لتعرب عن  
فائق تقديرها واحترامها

معالي رئيس المجلس : دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء : معالي الرئيس :

أولاً أرحب بالاجتماع الذي اقترحه سعادة  
النائب لتقديم أية معلومات يراها مفيدة  
ليبحث هذا الموضوع لما فيه مصلحة الاردن، ثانياً  
اعتقد أي كثيراً من النقاط التي أثارها النائب  
المحترم هي صحيحة وجديرة بأن تعيد الحكومة  
النظر في اتفاقية الصيد مع الحكومة السعودية  
واعتقد أننا مقبلون في مرحلة لاحقة على إثارة  
هذا الموضوع مع حكومة المملكة العربية  
السعودية في أقرب وقت . أما فيما يتعلق بالجانب  
الذي يخص جمهورية مصر العربية في أمل كبير  
بأن يعاد بحث هذا الموضوع مع الحكومة  
المصرية قريباً وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً دولة  
الرئيس أكمل الجنود

مذكرة



السيد الأمين العام : الاقتراحات .

الاقتراحات :

- ١ - اقتراح برغبة رقم « ٢٨ » تاريخ ١٩٨٤/٥/٦ مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي حول انشاء كلية للشريعة الاسلامية في جامعة اليرموك .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

اقتراح برغبة رقم : ( ٢٨ )

تاريخ تقديم الاقتراح : ١٩٨٤/٥/٦

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فاعرض اقتراحي هذا المتعلق بانشاء كلية للشريعة الاسلامية في جامعة اليرموك راجيا ان يحظى باهتمام المجلس الكريم، نظرا للمبررات التالية :

- ١ - يمثل الدين المصلحة الضرورية الاساس بين المصالح الضرورية الخمس ( الدين، العرض، النفس، العقل، المال ) التي بتوفرها تستقيم الحياة ويفقدان ولو احدها يمثل نظامها، ومعلوم ان انشاء كلية للشريعة يساهم في حفظ الدين الاسلامي بشكل فعال .

- ٢ - ان صراعنا المصيري مع اعدائنا في جوهره صراع عقيدة وحضارة، ومعلوم ان لكلية الشريعة دورا اساسيا في تحلية هذه الحقيقة والعمل على تنشئة الاجيال على اساس العقيدة التي تجعل من الفرقة وحدة ومن الضعف قوة، ومن الهزيمة نصرا، ومن اللذة عزة باذن الله تعالى .

- ٣ - ان الهدف الاساسي من انشاء الجامعات في بلدنا هو :

- أ - تغطية حاجة مجتمعنا المحلي بالدرجة الاولى في كل التخصصات، ومعلوم ان كلية الشريعة في الجامعة الاردنية لا تفي باحتياجات وزارتي الاوقاف والتربية، ولا مديرتي الافتاء في القوات المسلحة والامن العام .

- ب - توفير فرص التعليم في كل التخصصات لابنائنا في بلدنا تيسيرا عليهم بعامه، وعلى ابناء المنطقة القريبة من الجامعة بخاصة، وتوفيرا للدخول العام ايضا .

- ٤ - ان اعتبار جامعة اليرموك متخصصة في العلم والتكنولوجيا، لا يتناقض معه انشاء كلية للشريعة في ربوعها اذ العلم والايمان متوالقان ومتلازمان، كما وان اسمها

يناسبه ان تحتضن كلياتها كلية للشريعة. اما انشاء كلية للفنون الجميلة في ربوعها والتي انشئت منذ ستين فلا تتصل من قريب او بعيد بالعلم والتكنولوجيا .

- ٥ - ان ترشيد التعليم الجامعي يتطلب منا ان لا نتوسع في تخصص يشكو المجتمع من فائض كبير وبطالة عامة في خريجيه، لذلك كان من الانسب ان يتحول الاهتمام الى تخصص تكثير فرص العمل لخريجيه، ويتحتم على الدولة املاء شواغرها فيه .

- ٦ - وان انشاء مركز الدراسات الاسلامية في جامعة اليرموك لا يصلح بديلا عن كلية الشريعة للأسباب التالية :

- أ - اختلاف الاهداف : فهدف المركز التحصيل العلمي المجرد وهدف كلية الشريعة عملي تطبيقي .
- ب - طبيعة البلد : فمركز الدراسات يتناسب مع دول علمانية تفتحه في جامعاتها كدراسة معرفية اختيارية بينما تتناسب كلية الشريعة مع بلد دين الدولة فيه الاسلام ويعتبر الناس فيه بالاسلام .

- ج - اهلية الخريج : فخريج المركز غير مؤهل لتلبية حاجات هذا البلد من الائمة والخطباء والتوعاظ والمدرسين، بينما تؤهل كلية الشريعة الخريج لذلك كله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

د. احمد الكوفحي نائب محافظة اربد

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على إحالة الاقتراح إلى اللجنة التربوية؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

- ٢ - اقتراح برغبة رقم « ٢٩ » تاريخ ١٩٨٤/٥/٩ مقدم من سعادة النائب الدكتور رياض النوايسة حول معالجة شكاوي وتظلمات نزلاء مركز الاصلاح .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

اقتراح برغبة رقم : ( ٢٩ )

تاريخ تقديم الاقتراح : ١٩٨٤/٥/٩

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تقدم مجموعة من نزلاء مركز الاصلاح والتأهيل المهني في المحطة وغيرها من السياسين وغيرهم والذين هم اما موقوفون او محكومين وفقا لقانون السطوع وقرارات الحكومة العسكرية العرفية ومنذ فترة تزيد على شهر من الزمن ولم ينظر في مطالبهم او تظلماتهم حتى الان . اني اقترح على اعضاء المجلس الموقر اعطاء معالجة دعاويهم وتظلماتهم صفة الاستعجال والاولوية وذلك قبل انتهاء الدورة العادية للمجلس المقرر انتهائها في ١٩٨٤/٥/٩ . وكلي امل بان هذا المجلس سوف يمثل الطموحات المعقودة .

الدكتور رياض محمد النوايسة

مجلس النواب



معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس على إحالة الاقتراح الى اللجنة الادارية؟  
الجميع : موافقون.

السيد الامين العام :

٣ . اقتراح برغبة رقم « ٣٠ » تاريخ ١٩٨٤/٥/٩ مقدم من سعادة النائب الدكتور رياض النوايسة حول معالجة مشكلة الجفاف في الجنوب والبادية.

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

اقتراح برغبة رقم : ( ٣٠ )

تاريخ تقديم الاقتراح : ١٩٨٤/٥/٩

معالي رئيس مجلس النواب المحترم  
اصحاب السعادة النواب المحترمون

الموضوع : معالجة مشكلة الجفاف في الجنوب والبادية

كما تعلمون ايها الاخوة فان الجفاف قد عم منطقة الجنوب والبادية لهذا العام مما ادى الى فقدان الامل في المحاصيل الحقلية وبداية شريعة في نفوق الثروة الحيوانية، واللذين هما الدعامتين الاساسيتين لمواطنينا هناك، كما انهما يشكلان جزءاً أساسياً من الناتج القومي، ومع كل يوم فان الكارثة تكبر والمعاناة تتعمق. وازاء هذا الوضع القائم لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة حفاظاً على الابقاء لحب الفلاح لارضه ومنعاً لنفوق الثروة الحيوانية او العزوف عن رعايتها. لذلك فاني اتقدم

باقتراحي هذا والمتمثل في دراسة هذه المشكلة ووضع المعالجات اللازمة لها، متمنيا لكم التوفيق وشاكرا لكل جهد يبذل في هذا الاتجاه.

الدكتور رياض محمد سليمان النوايسة

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على إحالة الاقتراح الى اللجنة الزراعية؟

الجميع : موافقون

السيد الامين العام

٤ . اقتراح برغبة رقم « ٣١ » تاريخ ١٩٨٤/٥/١٠ مقدم من « ٢٧ » عضوا لتعديل قانون المطبوعات والنشر رقم « ٣٣ » لسنة ١٩٧٣.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

اقتراح برغبة رقم : ( ٣١ )

تاريخ تقديم الاقتراح : ١٩٨٤/٥/١٠

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

الموضوع :

اقتراح تعديل قانون المطبوعات والنشر رقم « ٣٣ » لسنة ١٩٧٣.

الاسباب الموجبة :

ورد في المادة « ١٦ » ما يخص قرار مجلس الوزراء من الطعن امام اية جهة ادارية او قضائية.

وحيث ان هذا الامر لا يتمشى مع روح الدستور، وحيث ان السلطة التنفيذية تكون بموجب هذه المواد الخصم والحكم مما يمنع رفع اي ظلم قد يقع على صاحب اي مطبوعة بسبب سوء استخدام السلطة مثلا او غيره.

ان حق التقاضي الى السلطة القضائية المستقلة يضمن حقوق المواطنين ويزيد من الثقة ببلدنا على المستويين المحلي والعالمي.

لذا نقترح تعديل المادتين « ١٦ » و « ٢٣ » من هذا القانون ليحقق هذه الغاية كما يلي :-

١ - تعديل الفقرة « ب » من المادة « ١٦ » بشطب عبارة « قطعيًا وغير قابل للطعن ».

٢ - تعديل الفقرة « ب » من المادة « ٢٣ » بشطب عبارة « قطعي وغير خاضع للطعن ».

١ - المهندس ليث الشبيلات

٢ - عادل زواوي

٣ - الدكتور موسى ابو غوش

٤ - الدكتور امين محج

٥ - فؤاد فراج

٦ - داوود محمد سليمان

٧ - ماهر ارشيد

٨ - مروان الحمود

٩ - مفلح عودة الله

١٠ - الدكتور احمد الكولحي

١١ - ادوارد خميس

١٢ - يوسف العظم

١٣ - الدكتور عبد الله العكايلة

١٤ - زياد يونس

١٥ - يعقوب معمر

١٦ - محمد عثمان ابو صبحه

١٧ - رفعت المقي

١٨ - علي داوود الرحي

١٩ - عبد الباقي جو

٢٠ - صالح الفصان

٢١ - ربيحي مصطفى

٢٢ - شريف الفيج

٢٣ - محي الدين الحسيني

٢٤ - فؤاد قاقيش

٢٥ - اسماعيل حجازي

٢٦ - فاضل جرار

٢٧ - سلمان القضاة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الامين العام : اقتراح برغبة رقم

٣٢ تاريخ ١٩٨٤/٥/١٣ مقدم من سعادة

النائب السيد يوسف العظم المتضمن تشكيل

لجنة مسؤولة من قبل الحكومة تعمل على حصر

الحاجات الضرورية ووضع تسعيرة محددة لها .

اقتراح برغبة رقم ( ٣٢ )

تاريخ تقديم الاقتراح ١٩٨٤/٥/١٣.

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

ارجو إحالة اقتراحي التالي برغبة للجنة

المختصة مهيدا لتبينه وإحالته للمجلس الكريم

والحكومة المنورة والعمل به ووضع موضح

التنفيذ.

مجلس النواب

من المعلوم ان الاردن وعمان بخاصة باتت من اغلى بلاد العالم تكلفة للحياة المعيشية مما يرهق الانسان العادي موظفا كان ام عاملا ام جنديا ام مزارعا ويثقل كاهل الفرد ورب الاسرة على حد سواء. ومن المعلوم ان من اسباب ذلك جشع المستغلين وغياب الرقابة الحازمة على الاسعار وانفلات المواطنين انفسهم وهم يتسوقون ويشتررون حاجتهم دون معايير سليمة ولا مقاييس معقولة تحركهم في هذا المجال.

والمرجو ان تعمل الحكومة الموقرة على تشكيل لجنة مسؤولة من وزارات التموين والمالية والصناعة والتجارة والداخلية تعمل على حصر الحاجات الضرورية التي لا غنى للمواطن عنها تسعيرها بما يحقق الربح للتاجر ويمنع استغلال المواطن ويحول دون حرمانه وتنغيص عيشه حين تكون مثل تلك الحاجات في متناول الجميع بأسعار معتدلة مما يسهم في إيجاد التماسك والتعاون وروح الاخوة والرحمة والمحبة بين أبناء الشعب الواحد.

ان القول بأن الاصناف المتداولة في الاسواق كثيرة من الصعب حصرها قول صحيح ولكن من السهل التغلب على ذلك بتحديد الاصناف التي لا بد من تحديد مثل :

المواد الغذائية الرئيسة والملابس والاكمشة والاحذية والقرطاسية والاثاث وأدوات المرافق العامة الصحية والادوات الكهربائية التي لا غنى لبيت عنها وغير ذلك مما ترى اللجنة المقترحة أن يدرج ضمن قائمة التسعيرة. وبذلك تكون الدولة قد اسهمت اسهاما فعليا في محاربة الغلاء

وتسعير الحاجات الضرورية والتسهيل عليه في حياته واسباب معيشته.  
مع الشكر.

يوسف العظم  
نائب محافظة معان  
معالي رئيس المجلس : هل يوافق  
المجلس الكريم على إحالة الاقتراح رقم ( ٣٢ )  
إلى اللجنة الادارية؟  
الجميع : موافقون.

السيد الأمين العام : اقتراح برغبة رقم ( ٣٣ ) تاريخ ١٣/٥/١٩٨٤ مقدم من مساعدة النائب يوسف العظم التضمن الطلب من الحكومة العمل على انشاء ملاعب رياضية في محافظة معان.

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح برغبة رقم ( ٣٣ )  
تاريخ تقديم الاقتراح ١٣/٥/١٩٨٤.

معالي رئيس مجلس النواب المحترم  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

ارجو احالة اقتراحي التالي برغبة الى اللجنة المختصة تمهيدا لتبنيه واحالته للمجلس الكريم والحكومة الموقرة للموافقة عليه ووضعه موضع التنفيذ.

من المعلوم ان الرياضة السوية الهادفة وسيلة لا غاية، وهي وسيلة من وسائل تهذيب الاخلاق والرفق بالشعوب كما نعلم، تعمل على صقل الطباع وتهذيب النفوس والتوجه بها لما هو

افضل في التفكير والسلوك، ولما كانت الملاعب والوسائل الرياضية المختلفة شيء هام بالنسبة لامكانية ممارسة الوان شتى من الرياضة فاني ارجو العمل على اقامة ملعب بلدي في معان وملاعب أخرى مماثلة ما امكن في كل من معان والشوبك ووادي موسى وتخصيص الارض اللازمة لذلك ووضع المخصصات التي يبدأ بها المشروع ثم يتدرج حتى يصل الى المستوى اللائق في المحافظة.  
مع الشكر.

يوسف العظم  
نائب محافظة معان  
معالي رئيس المجلس : هل يوافق  
المجلس الكريم على إحالة الاقتراح إلى اللجنة الادارية؟

الجميع : موافقون.

معالي رئيس المجلس : بناء على طلب المجلس الكريم لمناقشة الأوضاع العامة مع الحكومة، فقد استجابت الحكومة لهذا الطلب وتقرر نقاش هذه المواضيع في هذه الجلسة فأرجو من الأخوان النواب الذين يريدون أن يتكلموا في هذا الموضوع أن يسجلوا اسماهم بسجل الاسماء.

السيد الأمين العام :  
معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله العكايلة.

السيد عبد الله العكايلة :  
بسم الله الرحمن الرحيم  
بين يدي الحديث عما يحسن للمواطن من



مهم، وما يجابهه من مشكلات وآمال ترجى على يد ممثلي الأمة والحكومة معاً وبدأ بيد.

والمتمسك لمشكلات المواطن يجدها غير محصورة في جانب أو جوانب محدودة بل عامة وشاملة لكافة قطاعات الحياة.

ولعلمي بأن كافة الزملاء النواب سيركزون فرادى أو جماعات على معظم المشكلات المطروحة فاني سأختار على وجه التخصيص موضوعين أساسيين هما : دائرة المخابرات العامة، وحركة الإصلاح الاداري المزمع القيام بها باعتبار ما يحسه كل منها من جوانب كبيرة في حياة المواطن على اختلاف مهنته.

أبدأ بدائرة المخابرات العامة فأود أن أركز على ضرورة النظر فيها يلي :

١ - إن حيز جوازات سفر المواطنين، وعدم الموافقة على استخدام الآخرين في المؤسسات لمجرد الاهتمام بالانتباه لفكر أو لآخر أمر لا بد من إعادة النظر فيه خصوصاً وأنه يتناقى مع الدستور الذي ضمن المساواة بين المواطنين ويحظر التمييز بين الأردنيين وكفل للجميع حق العيش

هكذا في العمل



والعمل في جسد من الأمن النفسي والوظيفي.

٢ - عدم جلب الناس من بيوتهم للتحقيق معهم دون الإفصاح عن هوية الجهة المحققة وعنوانها لضمانة ذوي التهمين عليهم وعدم اللجوء إلى الأساليب التي من شأنها أن تربي الكراهية والعداء بين المواطنين وجهاز المخابرات.

٣ - لا بد من الاقتناع بعقم أسلوب عرض العمل على الأفراد الذين لا تتوافق المخابرات على تعيينهم في الأجهزة الحكومية الأخرى، فهو أمر يدعو إلى العجب كيف يعرض العمل في الجهاز الأمني المركزي للدولة على من لا يوافق الجهاز على تعيينه في الدوائر الأخرى إن أسلوب الضغط هذا له مردود سلبي على نفسية المواطن وعلى الجهاز الأمني بصورة أكبر. وإذا لم يكن الفرد راغياً في العمل من تلقاء نفسه كيف يتوقع إخلاصه للعمل إذا استقطب أو انتزعت رغبته من خلال وضع العراقيل في طريق تعيينه في دوائر حكومية أخرى.

٤ - تجلية صورة المخابرات في ذهن المواطن لا بعدد شبح الجاسوسية على المواطن وإحلال مفهوم الأمن الوقائي كوظيفة أساسية للجهاز الذي يستهدف الجبلولة دون وقوع الجريمة على الوطن والمواطن على الصعيدين الداخلي والخارجي.

دائرة المخابرات دائرة مغلقة عبارة يرددونها المثقف ورجل الشارع على حد سواء. إن انفلاق

هذه الدائرة في جانب شبكة ونظم المعلومات ونظم الاتصالات الداخلية والخارجية فيها التي تستهدف :

« جنتك من سباً بنياً يقين » كما يعبر عن ذلك شعار الهدهد الذي اتخذته الدائرة رمزاً ناطقاً لمهامها، أقول أن ذلك أمر شرعي وواجب أساسي لوضع الجهاز في الصورة الحقيقية لما يدور ويجري في هيئة النظام الداخلي والخارجي، لكن هذا الانفلاق لا ينبغي أن يسحب على الهيكل العام للدائرة مما يعكس شبح الرعب والخوف ويخلق على حس السامع لاسم الجهاز النفور والاضطراب كما هي الحال في الانظمة الأخرى التي نربأ بأنفسنا وتربيتنا الإسلامية عن أن ننحدر لمستوى المخابرات الإرهابية في أجهزة التي لا يقرها شرع ولا شريعة غاب حيث توصف زنازين مخابراتها بأنها أماكن : الداخل إليها مفقود والخارج منها محمول على عود.

ما نريده لجهاز المخابرات في بلدنا الطيب أن يسجل قفزة كبيرة في البات المحبة والحنو واللفظ والنفقة بالأهل والأخوة والأبناء. وأن يدخل المواطن إليه بنفس هادئة طبعه مؤمنة تماماً كما يدخل وزارة الأوقاف على سبيل المثال، أو كما يدخل الجامعة أو أي جهاز من أجهزة التي لا يساور المراجع فيها أي شعور بالقتل أو الرية.

إن شعار الهدهد رمز التثبيت واليقين من دقة المعلومات والسرعة في الوصول إليها ونقلها لارجو أن يلتزم به. فلا يزع رجل المخابرات إلى الاجراءات المبينة على الأقاليل

والشائعات والتهم بل الحقائق الدافعة.

ومع هذا الشعار النظيف الذي يعالج الجانب الفني يعكس كفاءة الاتصال والدقة في نقل المعلومات لارجو أن يضم شيء آخر إليه يتناول القيمة الحقيقية، يتناول الإنسان الذي هو رأس المال الذي نعتز به. هذا الشعار أيضاً مستقى من كتاب الله وهو : « وأتبع السيئة الحسنة تمحها » وذلك في حدود ما لا يجاز إلى دائرة الجريمة التي تمس جوهر المصلحة العامة وسيادة أمن ونظام المجتمع. فالتقرب إلى المواطن والتجاوز عن هفواته وزلاته وأخطائه، والمعالجة بالحكمة والاخلاص مقومات أساسية لمد جسر الثقة بين المواطن والجهاز.

على ألا يكون في تبني هذا الشعار توطئة لتربية العواطف المنحرفة والتزوات الجائعة، والنفوس الجشعة والدمم الرخيصة والتزعات السلطوية، فإن من البشر بشراً لا يبلغ فيهم الحق حتى يخاض لهم الباطل خوفاً.

٥ - لا بد من خطة عمل تسليخ في ممارستها علاقة الترادف بين السجن والمخابرات، بين العمل في الجهاز والتجنس على المواطن ومن ثم العمل في الجهاز والضرية الاجتماعية التي يدفعها العامل في هذا الجهاز من قطيعة الناس إليه أو الرية دونه أو التحفظ دون التعامل معه.

٢ - أما فيما يتعلق بحركة الإصلاح الإداري، فثمة جانبان أساسيان تتناولهما أي حركة إصلاح إداري هما :  
التخلف الإداري والفساد الإداري

أما التخلف الإداري : فمرده إلى أزمة إدارية يعكسها افتقار النظام إلى الأساليب والنماذج الإدارية المتعددة التي ترفع من كفاءته في الإدارة وفعاليتها في الإنتاج.

وأما الفساد الإداري : فمرده إلى أزمة خلقية تتناول السلوك في غيبة الضمير والوازع الذاتي أولاً، وغياب الجهاز الرقابي والضغط ثانياً، فينحدر السلوك عن المعايير والضوابط التي يرتضيها المجتمع وقد يكون التخلف الإداري عاملاً أساسياً أو مساعداً في إبراز الفساد الإداري أو التهيئة له أو تعميقه.

وفي مضممار الحديث عن الإصلاح الإداري لا بد من التركيز على بعض الجوانب الهامة التي تجسد هذا الإصلاح على سبيل الإيجاز والعمومية ومن بينها.

١ - النهوض بالجهاز الإداري إدارياً بتوفير الكوادر المدربة على العملية الإدارية والكوادر الفنية حيثما تدعو الحاجة إليها من وسائل تكنولوجية لا غنى لتنظيمنا المعاصر عنها إذا أريد له أن يستجيب لحجم متطلبات الجمهور المتزايدة يوماً بعد يوم.

٢ - دراسة الواقع التنظيمي للعديد من المؤسسات التي تعاني من مشكلات إدارية وتنظيمية تمهيداً للنظر في تنظيمها وفقاً للمقتضيات الحديثة في التنظيم وأساليب العمل لرفع كفاءة الجهاز وقدرته على الاستجابة لمتطلبات الجمهور.

هكذا من الأصل

٣ - لا بد من إعادة النظر في الانسجام بين حجم التنظيم وطبيعة وحداته ونشاطاته من جهة وبين الأهداف التي انيط له إنجازها من جهة أخرى والعمل على ألا يحدث في التنظيم أو يتواجد فيه نشاط غير ذي صلة معقولة بالمهدف.

٤ - اعتماد التنسيق بين الأجهزة الادارية المختلفة لتحقيق التكامل في النشاط المقضي لتحقيق المهدف والوصول الحقيقي الى مرامي الخطط الشاملة في التنمية.

٥ - لا بد من إعادة النظر في حصر المسؤوليات وتحديد السلطات وتوزيع المهام على المراكز الوظيفية لا على الأشخاص، بشكل دقيق يرفع معه الازدواجية في العمل، والخوض في الآراء وتبديد الموارد المحدودة، ويضيق دائرة التسبب الوظيفي وضيق المسؤولية.

٦ - مفهوم الوظيفة العامة.

١ - لا بد من تعميق مفهوم الامانة في الوظيفة العامة وتجسيد معنى الخدمة لا معنى السيادة فيها.

ب- التركيز على استبقاء شرطي القوة والامانة فيها كمييار للجندارة ونحن قد لا نعاي من تحقيق شرط القوة ومن الاحاطة الفنية والخبرة العملية بمتطلبات الوظيفة، بل نعاي من تحقيق شرط الامانة الذي لا نقف عند تمحيص في المرشح للوظيفة بقدر ما نقف عند الشرط الاول.

- تطوير الجهاز الرقابي ليكون فعالاً وعلى مستوى من الحضور يمكن فيه من سرعة اكتشاف الخلل في بواكره الأولى قبل أن يستفحل في الجهاز ويعم على السنة العامة مع عكس الصورة المظلمة عن الجهاز ويدفع الى انعدام ثقة المواطن بالادارة.

- وضع الرجل المناسب في المكان المناسب واعطائه الأجر المناسب وتلك قاعدة ضرورية على المستوى المادي والمعنوي.

وقبل أن يحاسب الموظف على الفساد الإداري المتمثل في الرشوة أو الاختلاس، لا بد من العمل ضمن حدود امكاناتنا المادية من توفير حاجات الموظف الآن. على الأقل في محاولة لتخفيف متابع الفساد وأقل ما يمكن أن يزداد به راتب الموظف من وجهة علمية وعملية هي نسبة معادلة لنسبة التضخم السنوي أو الرقم القياسي للأسعار حيث يوضع مرتبه في كل عام في مستوى القيمة الشرائية لنقد وهو بهذا لا يزداد زيادة حقيقية بقدر ما يراعي الحفاظ على عدم هبط مرتبه عن مستوى الكفاف في ظل التزايد المستمر للأسعار والمهبط المستمر للقوة الشرائية لوحدته النقد.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ يوسف العظم

السيد يوسف العظم  
بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس  
حضرات النواب المحترمين  
استمراراً للموقف الذي أعلنته في جلسة



الثقة بالحكومة الموقرة حيث طالبنا بالغاء قانون الدفاع الذي وضع عام ١٩٣٥ والغاء الاحكام العرفية والمحاكم العسكرية او اللجوء لها في اضيق نطاق بعد اخضاعها لمقاييس العدالة والاعراف القانونية المدونة القائمة على حرية الدفاع وابداء الرأي واستئناف الحكم الذي لا يجوز ان يكون قطعياً غير قابل للطعن معصوماً غير قابل للاستئناف.

ومن منطلق الحرص على أمن هذا البلد واستقراره وكرامة المواطن وحياته في أطر من الأمن النفسي والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي وغير ذلك مما يتعلق بعيشه وحياته وعمله وممارسة حريته المسؤولة الراشدة التي تتمثل في امر الله لعباده ان يعبدوه دون سواء وهو الذي وفر لهم الأمن النفسي والأمن الغذائي معاً.

« لا يلاف قريش أيلافهم رجلة الشتاء والصيف فليعبدا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف »  
وفي ظل حديث الرسول العظيم معلم البشرية صلوات الله وسلامه عليه مبناً قيمة الأمن نفسياً

وصحياً وغذائياً في آن واحد:

« من أصبح آمناً في سره معافى في بدنه، عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها » ومع السيرة المباركة الراشدة في موقف من مواقف عمر مخاطباً فاتح مصر عمرو بن العاص : ( متى استعبدتم الناس وقد ولدنهم امهاتهم احرارا ).

وفي فهم متكامل لهذا الفهم العظيم الذي اوقف فيه عمر رضوان الله عليه حد السرقة في عام القحط والجذب عام الرمادة أخذاً بالقاعدة الشرعية ( ادروا الحدود بالشبهات )

وانسجماً مع ما ورد في الفصل الثاني من الدستور الأردني بعنوان - حقوق الأردنيين وواجباتهم - وتحت المواد التالية :

• المادة السادسة : التي تقول الفقرة الأولى منها : الأردنيون أمام القانون سواء لا تميز بينهم في الحقوق والواجبات

- وتقول الفقرة الثانية منها : تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود امكاناتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين.

• والمادة السابعة التي تنص : على أن الحرية الشخصية مضمونة

• والمادة الثامنة التي تنص : على أنه لا يجوز أن يوقف أحد أو يجس إلا وفق أحكام القانون.

• والمادة التاسعة : التي تنص الفقرة الأولى منها : لا يجوز ابعاد أردني من ديار المملكة.

- وتنص الفقرة الثانية منها على أنه : لا يجوز أن يحظر على أردني الإقامة في جهة ما ولا أن

هكذا هم الأصل



يلزم بالاقامة في مكان منه ألا في الأحوال الميينة في القانون.

\* المادة العاشرة : التي تنص على ان للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال الميينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

\* المادة الخامسة عشر : التي تكفل الدولة بموجبه حرية الرأي ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون .

\* المادة الثانية والعشرون : التي تنص الفقرة الأولى منها على أنه : لكل أردني حق في تولي المناصب العامة بالشروط الميينة في القوانين والانظمة .

\* المادة الثالثة والعشرون : التي تنص الفقرة الأولى منها على أن : العمل حق لجميع المواطنين وعلى الدولة أن توفره للأردنيين بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به .

من هذه المطلقات جميعاً أقف اليوم في جلستنا هذه لمحاربة رجل دولة ليس بالغريب عن هذا البلد نشأة وجدوزاً، وموقفاً وسيرة وبرا وتعاوناً بين أبناء الأسرة الواحدة لأخاطب فيه ضميره وأضع بين يديه وأيدي زملائه حقائق ناصعة ومطالب عادلة لا يختلف إثنان على أنها حق لكل مواطن وذلك في المجالات والميادين التالية :

أولاً : حرية التنقل والسفر

١ - أن يكون من حق كل مواطن أردني الحصول على جواز سفر يتنفع به في حله وترحاله على أن يحافظ على سميعة بلده

وأهله والشعب الذي ينتمي إليه فان أساءه التصرف أو أوقع الأذى بأحد من أبناء أمته وأبناء شعبه أو أستعمل جواز سفره لأغراض تسيء الى شرف بلده وسمعة الشعب الذي هو منه قدم لمحاكمة عادلة تروقع به العقوبة التي يستحق لا أن يسحب جواز سفره .

٢ - ألا يحجز جواز السفر الممنوح لصاحبه لمجرد فكر يحمله أو رأي سياسي معارض يراه فان تأمر على بلده أو تعاون مع أعدائه قدم لمحاكمة عادلة تروقع به العقوبة التي يستحق لا أن يسحب جواز سفره .

٣ - ألا يمنع مواطن أردني من السفر الى خارج بلده طلباً للعلم أو الرزق وان يعمل فيما يعود على بلده بالخير والعطاء، وان يسمح له بالعودة إلى بلده متى شاء لا يصادر منه جواز سفره ولا تحجز له حرية فان أساءه لبلده فالمحاكمة العادلة كفيلة باظهار انحراجه وإيقاع العقوبة به عما يؤدب الآخرين ويصبره بما وقع فيه من خطأ وانحراف عن جادة الصواب .

ثانياً : حرية العمل والكسب

إذا كانت المادة السادسة من الدستور الأردني تنص على أن : من واجبات الدولة ان تكفل العمل للمواطن، فاننا نطالب ألا يمنع المواطن من العمل الشريف إذا وجدته لينفق منه على عياله وأسرته، ولا يجوز منعه من العمل بحال من الأحوال لمجرد فكر يحمله أو رأي يخالف به مسؤولاً أو مؤسسة، طالما يحافظ على

أمن هذا البلد ولا يعيث فيه فساداً، فان عمل على نشر القوضى ودعا الى تخريب أو عنف وإيقاع الأذى بالأمين، قدم الى محكمة عادلة خاضعة لمقاييس العدالة المتعارف عليها في المحاكم من قبول الطعن والاستئناف والمرافعة والرد عما يعطيها صفة المحكمة العادلة .

ثالثاً : شهادة حسن السلوك

ان يمنح المواطن شهادة حسن السلوك التي تحول أن يخرج بها ويتنفع بالحصول عليها للعمل في البلد الذي يتطلب العمل فيه الحصول على مثل تلك الشهادة، فان اساء حامل شهادة حسن السلوك لأمن بلده وتأمر عليه أو قام بعمل يس بشرف المواطنة قدم لمحاكمة عادلة تبين له خطئه وتوضح له سوء فعلته .

رابعاً : الحسب الإداري

لا يجوز حيس مواطن دون حكم قضائي ولا يجوز أن يحبس مواطن أو تحجز حريته إلا وفق أحكام الدستور ويعتقضي قانون، وعليه فان الاحكام الادارية كثيراً ما تأتي أحكاماً جائرة في غير ما يحقق المصلحة العامة ويشيع الأمن ويبعث على الطمأنينة والاستقرار .

اننا حين نطالب بالافصاح عن مثل هذه القضايا وتوضيح بعض المواقف، والتثبت عما يقع حقاً أو إشاع بهتانا بما يستلحي مشاركة هذا المجلس الكريم في الاطلاع على بعض الأمور المستهجنة التي قد تقع أحياناً بصورة فردية في بعض المؤسسات من اشخاص يصيبون ويخطئون ويحسنون ويسئون، لا بد من تبني سياسة واضحة المعالم نبيلة الغاية سليمة الوسائل

معدة الاساليب مؤكدين ان اخواننا في الحكومة الموقرة يشاركوننا الرأي والشعور والحرص على تولي ما يمكن توفيره للمواطن في مجالات الامن النفسي والغذائي والصحي والاجتماعي مما يجعله مقبلاً على بلده غير مدبر عنه عباً لشعبه ومؤسساته المختلفة غير حاقدة عليها مقدماً جهده وعلمه وماله ودمه حين يدعوه الواجب وتقتضي المصلحة العامة وخدمة الامة ان يقدم به وان يرخسه في هذا المجال !

خامساً : لجنة برلمان للاطلاع على اوضاع المعتقلين والموقوفين حيثما كانوا .

تختلط الحقائق بالشائعات حين يتحدث الناس في الشارع أو البيوت أو المنتديات المختلفة عن عدد السجناء والمعتقلين السياسيين ويختلط الحابل بالنابل، وتذاع ارقام تقل أو تزيد، يخفف منها أو يبالغ فيها، عن عدد المعتقلين السياسيين والموقوفين وتنتقل أحاديث شتى عن معاملة عادية مريحة أو سيئة بشعة يعامل بها أولئك المواطنون في مواقع اعتقالهم وأماكن حجزهم مما يشكل مادة للاذاعات المغرضة والشائعات الملوثة بالوان مطلقها ويؤدي بالتالي الى بلبلة وقلق نفسي يعاني منه أهلنا ومواطنونا عن لهم صلة قريب أو معرفة أو جوار بأولئك الموقوفين . والسبب في ذلك هو عدم اطلاق جهة شعبية غير رسمية على عدد أولئك الموقوفين والمعتقلين بصورة حقيقية علمية موضوعية تحدد العدد دون تقليل الرقم أو المبالغة فيه، واطهار الحقيقة لتلك الجهة الشعبية تبين الحياة التي يجتريها وأسلوب المعاملة التي يلقونها دون مبالغة أو تمهويل أو تزيف من هذه الجهة المغرضة أو تلك

هكذا عن الأهل

وبالنسبة من الانصاف أن أقول بأنني مع عدد من الأخوة الزملاء هم الأخ ليث الشيبات والأخ داود محمد سليمان والأخ عبيد الله المكايلة وعرضت هذا على اللجنة الادارية في بعض جلساتها ولجنة الشؤون الخارجية نتيجة للاتصال الذي جرى بيننا وبين بعض المعتقلين والسجناء في مركز الإصلاح والتأهيل وقد أطلعنا على أرائهم وأفكارهم وقابلنا لجنة بعد الاتصال وبالجهات المعنية ومعالي وزير الداخلية نائب رئيس الوزراء وأتيح لنا أن نقابلهم وبحسنا شؤونهم وقد أفرج عن ستة وثلاثين وكانت منه من قبل متوفره لهذا الموقف مما يشير الى أن انبيه والله الحمد حسنة وأنا لسنا أحرص من أخواننا الذين هم في أماكن المسؤولية. هذه حقيقة لا بد أن أشير لها بأن لا ينجح أو يتبجح بعضنا بأدوار من الأولى أن نتصالح جميعاً وأن نمد أيدينا لبعض لأن الأصل في القضية أن بعض أخواننا في السجون فرصته التعبير عن آرائهم وأمكانيته العودة عن بعض تلك الآراء للأفراج عنهم، كما وعدنا أكثر من مرة للجهات المعنية من هنا بعد الافراج عن أولئك قابلنا بعضهم وما زالوا يلحون في طلب المزيد من الأفراج عن مزيد من المعتقلين، هذه حقيقة لا بد من الإشارة إليها ونتيجة هذا الاتصال مع أولئك المساجين والمعتقلين اتفق الأخوة النواب بعد أن تحدثنا معهم على تلك العريضة التي وقعت وكان بودي لولا ضيق الوقت أن يوقعها جميع الأخوة النواب وجميعهم ليس أقل منا حرصاً على بلدهم أشد وأكثر حرصاً على أن يعيش المواطنون في أمن وسلام وعلى أن تقدم الخدمات لأخواننا هناك في

أحسن مستوى وأحسن صورة وأن يفرج عن كثير أو عن جميع الأبرياء منهم لذلك تقدمنا إلى المجلس بالعريضة التي وقعت من ٢١ نائباً لعقد هذه الجلسة. ولهذا وعلى غرار ما تقدم به مؤسسة الصليب الأحمر الدولية من زيارات للسجناء وتفقد أحوالهم اقتراح تشكيل لجنة برلمانية تبتني عن اللجنة الادارية في المجلس أو من المجلس نفسه بصورة عامة تقوم بزيارة السجناء على اختلاف تهمهم والمعتقلين والموقوفين والاطلاع على أوضاعهم كماً وكيفاً ودراسة أحوالهم مع الجهات المعنية المختصة تمهيداً للأفراج عن من لم يقوموا بأعمال حلة بالأمن أو تصرفات من شأنها إيقاع الأذى بالأمنين من المواطنين.

سادساً : العفو المرحجي.

على الرغم من أن الذين صدرت بحقهم احكام من المحاكم المختصة على اختلاف التهم الموجهة اليهم أصبحوا في حكم النافذ فيهم حكم تلك المحاكم وفق ما وجه وما اتهموا به إلا أن باب العفو يمكن أن يفتح لمن أمضوا مدة غير طبع بعضهم أو أودعهم الندم على ما اقترفوه وما قاموا به في مختلف الحقول والمجالات من تجنبايات مما يدعو إلى أن أرى أن تقوم الحكومة الموقرة بأعداد مشروع بعفو خاص يفيد منه من نالوا قسماً معقولا من العقوبة لعلمهم يلجئون من باب التوبة ويدخلون المجتمع من جديد في أحسن حال يرضونه لأنفسهم وترضاه لهم. وما أحسب الحكومة الموقرة إلا قادرة على الموازنة بين التأديب والاجتراح وتنفيذ ما يمكن تنفيذه من العقوبة، وبين الرحمة والعطف والرفقة بأناسر أولئك

المواطنين وأبنائهم وذويهم عن هم بحاجة إلى رعايتهم وعنايتهم.

إن أملنا كبيرا أن تقدم الحكومة على تنسيب سليم بعفو كريم وما أحسبنا باكثر رافة أو أعمق حبا للخير من دولة الرئيس الانسان الذي عرف ببقاء الضمير وكريم العاطفة وصدق الانتباه.

سابعاً : تعدد الاحزاب

قناعة مني بأن الاسلام دوماً هو الأمل، وأن عقيدته دوماً هي الأقوى، وأن مناجاه هو المنهج الشامل المتكامل الذي يغنينا عن استيراد مبادئ وأفكار دخيلة، وإيماننا مني بحرية الفكر وابداء الرأي فأنني أرى أن يفسح المجال لتشكيل الاحزاب السياسية التي تمثل مختلف الافكار والآراء حتى تلك التي كشف شعبنا زيفها وعرفها على حقيقتها من ماركسية واشتراكية وديمقراطية وتقدمية وغيرها من الشعارات الرنانة والعناوين البراقة. والذي أراه الأ تحارب تلك الافكار بالقهر والاضطهاد بل بالفكر النير والرأي السديد والمنهاج المتكامل الأمل ولن نجد ذلك كله في غير الاسلام.

إن إتاحة الفرصة لكل هذه الشعارات التي فشلت على امتداد الساحة العربية أن تعيش في النور والهواء الطلق سيؤدي حتماً إلى معزفتها وتزويجها وتلاشيها لأنها أفكار لا تعيش إلا في الظلام ولا تحيا إلا في الدمار ولا تعيش إلا في زنازين الاضطهاد مما يثير الاشفاق على حاملها وعمره العطف على دعايتها ويظهرهم يظهر الوطنيين الذين تضطهدهم السلطة الحاكمة فتقوى شوكتهم ويزداد انتشارهم.

إن اضاءة مشاعل الحرية في بلدنا وفتح باب الشورى على مصراعيه والعمل على فتح حوار هادف مسؤول بين جميع أبناء الأمة مهما تباينت آراؤهم، حكماً ومحكومين وبين المؤسسات المسؤولة في بلدنا تشريعية وتنفيذية ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية وأمنية وقانونية كفيل بأن يعري الأفكار الدخيلة الوافدة ويبين زيفها وزيف انتباه معتققيها ومدى صلتهم بهذه الأمة الأصلية الخالدة أو انقطاعهم عنها واجتثاثهم من الجذور.

ولذا فاني اطالب وياصرار وأضم صوتي لصوت من يطالبون بإتاحة الفرصة لحملة تلك الافكار ودستور هذا البلد ليعرفوا وتعرف الأمة معهم مقدار حجمهم الحقيقي على ساحة بلدنا بصورة خاصة والساحة العربية بصورة عامة. ونحن واقفون أنه لا يمكن لكل هذه الأفكار أن تعيش في عالم للاسلام فيه وجود، وللايمان فيه حضور إلا في حالتين :

الحالة الأولى : أن تدعم هذه الأفكار بحزبية مسلحة تزودها السلطة الحاكمة بالحديد والنار لتخرس المعارضة وتكتم الفواه من يخالفهم الرأي لتتصب لهم المشاقق وتوسع لهم ساحات الأعدام وتكثر لهم من عدد الزنازين أو القصور الجماعية تدفنهم فيها وهم أحياء. وهذا ما لا يسمح به مناخ هذا البلد والله الحمد وتربيته الأصلية وروابط الأخوة والمودة بين أبناء الأسرة الواحدة في بلدنا الكريم.

الحالة الثانية : أن تقوم السلطة بالاضطهاد أصحاب هذه الأفكار وتخرجهم من السجون

هكذا هم الوطن



والمعتقالات دون حوار او مناقشة فكرية حرة هادفة لتقنع الحجة بالحجة والرأي بالرأي والفكر المظلم المستورد بالفكر المستير الاصيل.

وفي غير هاتين الحالتين دعوهم يعملوا واطلقوا سراحهم يبتدوا او يضمحلوا ...

ثامنا : حصر الحاجات الضرورية وتحديد اسعارها : لقد قدمت اقتراحا برغبة لمعالي رئيس المجلس حول هذا الموضوع الذي يوفر للتاجر ربحا وللمواطن الامن الغذائي والطمأنينة النفسية في كل ما يخص حياته ومعيشته من ضرورات تشمل المواد الغذائية والملابس والاحذية والقرطاسية والادوات المنزلية والادوات الكهربائية الضرورية وغيرها وهو امر لو اقدمت عليه الحكومة مشكورة فان مردوده سيكون كبيرا واثره سيكون عميقا في مجال الاستقرار بين ابناء اسرتنا الواحدة التي باتت نهباً للنشعنين المستغلين في غيبة من تحديد الاسعار وحصر الحاجات الضرورية التي لا بد ان تحدد اثمانها.

#### تاسعا : حرية الصحافة

لقد قدم لمجلسكم الكريم هذا عدد من اخوانكم موقفين على طلب بتعديل مادة في قانون المطبوعات تحول الحكومة حق اغلاق الصحافة دون ابداء الاسباب ودون مناقشة للصحفي او بحث في امر مخالفته وهو امر ما نحسبه يقوم على روح الشورى او ينيق من مقاهيم العدالة والحرية والمسؤول ان يعطي للصحافة الحرية في ان تعالج القضايا التي ترى ان من مصلحة الامة معالجتها وان يتناح

للصحافة طرح القضايا والمشكلات والبحث في حلها بروح من الايمان برسالة هذه الامة والتجرد والموضوعية.

ومن الانصاف ان نقول ان صحافتنا بدأت تتجه انحائها فيه احساس بالمسؤولية وتقوم بنشر كثير مما لا تجرؤ صحف في البلاد الاخرى ان تتعرض له او ان تخوض فيه ومع ذلك فان صحافتنا ما زالت تحب وتزحف نحو الباب الذي يجب ان يفتح لها على مصراعيه لتلج في ساحة الحوار الهادف وتدخل ميدان الحرية المسؤولة.

وابسط مثل على ذلك ان صحافتنا لم تتعرض باسهاب وشمول حتى الآن لمناقشة ما يجري في المغرب الذي اتاح لليهود ان يعقدوا على ارضه مؤتمراتهم يشارك فيه عدد من اعضاء الكنيسة اليهودي مما يوحي باعداد طبخة مشبوهة على غرار كامب ديفيد الذي بدأ يتآكل ويتعري.

وعما يجز في النفس ان يعقد في المغرب الغربي مؤتمرات في آن واحد احدهما يمثل الشعب الفلسطيني المنكوب على ارض الجزائر والثاني يمثل المنظمات الدولية اليهودية على ارض المغرب وهو شق من المعادلة نستنكره ونرفضه كل الرفض ان يقع في الديار المغربية الشقيقة التي تضم في ريوها لجنة انقاذ القدس والمؤتمر الاسلامي كما يقولون!

اننا حين نطالب بمثل هذه المطالب المعادلة لا نطلق من وراء خارج بلدنا هذا ولكننا نطالب بمثل هذا الخير وتوفر مزيد من اجواء الحرية لاجتنا ومواطنينا من منطلق حين لبلدنا الحبيب

ونحسنا بروابط الاخوة واواصر المودة بين ابناء اسرتنا الواحدة.

اما المتبحرون بالديمقراطية، خارج بلدنا وهم يذبحونها والمتباكون على الحرية وهم يوقدون من دمها قناديل السجون فقد اسقطهم الشعب من حسابه وكشفت الامة زيفهم وهم يترغنون باهازيج الحرية الزائفة وايديهم تخوض في دماء الابرياء وينادون بالعدالة وجاجم الشهداء تملأ الساحات حول دورهم وقلاعهم المحاطة بالسلاح. لا يحب الشعب ولا باتمناهم لهذه الامة.

والله يقول الحق وهو الهادي الى سواء السبيل.

معالي رئيس المجلس : الدكتور موسى أبو غوش.



السيد موسى أبو غوش :

السيد الرئيس.

الاخوة الزملاء فائق الاحترام

جئنا اليكم من غرب البهر، جئنا اليكم

من رحاب المسجد الأقصى الاسير المستجير، جئنا اليكم من مقام ابراهيم الخليل ابي الانبياء، جئنا اليكم من مهد عيسى عليه السلام، جئنا اليكم رسل الامل في المحتل من ارضنا نفل السير ونستحث الخطأ، بقلوب مفتوحة وايد ممدودة، وعقول نيرة واعية، نعرف ما نريد وتعلمس الدرب لتحقيق هذه الإرادة، جئنا اليكم كي نعمل معا بالافعال، لا الاقوال لما اعاد القول حقا ولا رد كرامة.

جئنا اليكم من عمق المعاناة حيث يجابه اهلنا عدوا متفطرسا، وهو مدجج باحدث انواع الاسلحة مما انتجته المصانع الامريكية واهلنا خلوا من كل سلاح الا من ايمانهم بعدالة قضيتهم ويحتمية النصر.

يتعرضون لبطش العدو واستبداده وجبروته وهم، هم الصامدون ابداء، الصامدون دوما، المتزعزون في ارضهم وديارهم، مهيا قست الظروف والاحداث، مهيا تجبر العدو وتبختر، ومهيا قلب لهم الاخ قبل الصديق ظهر المحن ما هانوا يوما ولا وهنوا.

وما فقدوا ثقتهم بالاهل ولا بامتهم تحت اي ظرف، وهم ينتظرون بفارغ الصبر اطلالة الخلاص، ويترقبون مجد التحرر. جئكم بلا قلب قلبي معهم فليحفظهم الله ولتكلاهم عنايتة الربانية.

انني من هنا ومن على هذا المنبر لنبتعها تحية اكبار واجلال من اصداق قلوبنا ونقولها بجلي اقواها كي تسنح الدنيا باسرها اتنا على العهد وان ساعة الخلاص اتيه لا ريب فيها.

هكذا هم اهلنا

السيد الرئيس  
الأخوة الزملاء

ما هو دور المجلس النيابي اذا لم يكن تجسيد الارادة الشعبية او التعبير عن الوجدان الوطني والتأكد على حق المواطن في الحرية السياسية والعدل الاجتماعي والاقتصادي وتكافؤ الفرص بغض النظر عن اعتبارات الدين، او الديرة والمعتقد السياسي وما هي رسالة النائب اذا لم تكن التجسيد بين القمة والقاعدة، وحمل الرغبات والمهموم الشعبية الى سدة القيادة السياسية وتنشيط عملية التواصل والتفاعل بين جمهور المواطنين وبين صانع القرار، على قاعدة صلبة من الصدق والصرامة والثقة المتبادلة.

وما هو معنى عودة الحياة النيابية اذا لم يلمس المواطن الاردني فرقاً نوعياً بين وجود البرلمان وغيابه واذا لم يشعر المواطن بان مستجدات حقيقية او متغيرات جوهرية قد طرأت فوق ساحة العمل السياسي الاردني بعودة المجلس النيابي الى رحاب الممارسة؟ وما هو الفرق بين كاتب يدبج مقالة في صحيفة وبين نائب يهدير بمطالب الجماهير من فوق منبر السلطة التشريعية العتيدة اذا لم تأخذ الحكومة بما نقول او تسارع الى تنفيذ ما نقترح او تعتمد الى تحقيق ما نطلبه او نطالب له وهي في الاصل مطالب واخاسيس جماهير شعبنا.

السيد الرئيس  
الأخوة الزملاء

اننا ونحن نعي تماماً عمق معاناة الأهل في

المحتل من ارضنا ومدى ما يتعرضون له من بطش العدو واستبداده لنرى ويصدق ان ما اتخذ في السنة الأخيرة من اجراءات وقيد تطبيق على الأهل غرب النهر، خاصة الطلاب منهم، وفي ظل الظروف الصعبة القاسية التي يرزحون تحتها انما تضيف حجمها عبثاً ثقيلاً على كواهلهم فوق ما يتحملون من اعباء جسم، او يزيد من الم معاناتهم، مهما كان الدافع لاتخاذ مثل هذه الاجراءات. وعليه فاننا نطالب بضرورة الغائها حتى تعود الامور الى طبيعتها ونكون بذلك قد اسهمنا بقسط ولو يسير في تخفيف العبء عن كاهل الأهل والتقليل من الم معاناتهم.

كم يؤلني ويحزني في نفسي انا المواطن العربي الذي يعيش تحت ظل الاحتلال البغيض مجرد المقارنة بين ما يتمتع به الانسان هناك من حرية في القول، والتعبير، والكتابة والنشر وابداء الرأي بلا خوف او ذرع او ملاحقة او ارباب فكري وغيره مما هو عليه الحال في عالمنا العربي ونحن جزء منه. من واد للحريات او تجاوز للحقوق، حقوق المواطن وكم للأفواه وحجز تصفي. مما يدفعني الى المطالبة بكل صراحة وصدق لاطلاق الحريات حرية الصحافة والرأي والمعتقد السياسي مع ما يوازي ذلك من الغاء للقوانين الاستثنائية المقيدة للحريات العامة التي كفلها الدستور.

تفضيل القضاء ونشر روح العدل والمساواة والكرامة بين المواطنين بما يكفل حق المواطن في العمل واقتناء جواز السفر، بغض النظر عن هويته السياسية او رؤيته الاجتماعية. اطلاق سراح المعتقلين السياسيين والعفو

معالي رئيس المجلس : السيد فياض جزار.



السيد فياض جزار :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، الأخوة الاعضاء،

لقد عاصرنا منذ أمد ليس بالقريب توجهها دائماً لدى الأمة، انفتحت الى الصدق تارة، وانفتحت الى القدرة عملياً على التحقيق تارة أخرى. فتهاوى ازاء المحكمات، عاصرنا توجهها نحو الوحدة، مطلقاً أحياناً وجزئية أحياناً أخرى، وفيدرالية وكونفدرالية وإلى آخر تلك المسلمات والاطروحات. كان القاسم المشترك الأعظم بين معظمها الفشل دائماً. ولي خضمت ذلك، كانت تجربة فريدة تشق طريقها بصمت وبلا ضجيج، وبإصرار وبلا تشنج. تجربة وقفت خلفها قيادة واعية، آمنت بالممارسة وبالعامل وتحت جانباً الشعارات البراقة، وآلت على نفسها ألا أن تتحرك بروية بعيداً عن الفترات غير المحسوبة،

عن كافة المحكومين لأسباب سياسية جديدة تقر مبدأ المعارضة السياسية وتحظر الاعتقال السياسي بغير سند قانوني او حكم قضائي.

المعلمون هؤلاء الشرفاء - العاملون بصمت بلا ضجة بلا منة، الواصلون الليل بالنهار بعمل دؤوب جاد لخلق الاجيال الواعية القادرة على تحمل الأعباء والمسؤولية لبناء الوطن والذود عن حياضه الأكثر عطاء والأقل حظاً من حقهم علينا ان نرعاهم وان نأخذ بأيديهم بالأفعال لا الأقوال فيما اطعم القول جائعاً ولا كسا عارياً من حقهم علينا ان تنبثق قضاياهم العادلة حتى يتفرغوا لما هيئوا أنفسهم له، ويؤدي الواجب الملحق على عاتقهم على اكمل وجه واتمه وهم مرتاحو الضمير، خالين البال. وعليه فإننا نطالب بتحسين اوضاعهم المعيشية المتدنية، كما نطالب باعطائهم حقهم المشروع الذي كفله لهم الدستور بتأسيس نقابة مهنية ترعى شؤونهم وتدافع عن حقوقهم.

السيد الرئيس  
الأخوة الاعضاء الزملاء

بهذا نكون في تصوري قد وضعنا اللبنة الأولى في سبيل ايجاد المواطن الصالح الواعي الحر الأبي الذي يعرف ما عليه من واجبات فيؤديها عن طيب خاطر، ويعرف ما له من حقوق فيحافظ عليها بالتواجد. ونكون قد أدبنا أجل الخدمات للوطن العزيز الغالي والمواطنين الأكفاء.

ولفنا الله لما فيه خير الوطن والمواطنين

هكذا هم الأهل



ووقف خلفها شعبان، أو لنقل للحقيقة شعب واحد استشعر بكل أحاسيسه، أن لا مناص من الوحدة، والوحدة بلا تحفظات وبالممارسة وبالعامل، فلقد رسمت خطوط الوحدة على الأرض ويات الأمر واقعاً. إذ أن الشعب بكلية يتوجه بالفعل نحو الانصهار معاً في بوتقة الوحدة. تتطلع إلى الخلف قليلاً في معرض ادراك واقع الحال، فالمستقبل الآتي تحدّد ملامحه من معالم الآن التي نفعل، سلطات وشعب، نستذكر ذلك وننذكره ونحن بازاء مرحلة جديدة هاهنا، عودة للحياة البرلمانية، ووحدة من أقوى الحكومات التي حظي بها الأردن، لتعطف بالأمة ذلك الانعطاف الحتمي، بحكمة وحداقة، وبذكاء وشجاعة ونحن إذ نراقب عن كتب خطوات حثيثة مدركة واعية تخطوها الحكومة في معرض تكريس مفهوم الوحدة. وفي معرض رفع المعاناة والتأسي عن كاهل الشعب والأرض في ضفتنا الغربية، شغل الحكومة اليومي الشاغل، فأننا نتوجه بالتذكير، فلعمل القرار الكبير قد أكل القرار الصغير، والجدير بحكومة القرارات الكبيرة والقوية أن تلتفت قليلاً نحو أمور تعني الكثير مما تدل عليه وأعي بذلك الأمرين التاليين :

أولاً : الجسور : نحن لا نود أن نعرض للفضائل ولكننا نجازا نود أن يكون هاجس صانع القرار فيما يتعلق بإجراءات الجسور رفع المعاناة عن الشعب، إذ يكفيه ما لاقيه من عنت الاختلال إن كان خارجاً، ويكفيه ما سيلقيه من عنت الاختلال إن كان داخلًا. ولسنا بخال فرجوا أن نوضح في ميزان المقارنة مع إجراءات

الناحية الأخرى من الجسور. نحن أهل وأولئك قوات احتلال. تمنى أن يكون ذلك هاجس صانع قرارات الإجراءات على الجسور، بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى، وتتمنى على الحكومة التي امتلكت الشجاعة دائماً لاتخاذ القرارات الكبيرة أنها لن تعدم وسيلة في الغاء أو اتخاذ القرارات التي تخفف الأعباء عن الأهل. فعل سبيل المثال لا الحصر، مسألة الرسائل : والاجدربنا أن نشنا التوفيق بين المصلحة العامة وإجراءات الأمن أن نضع صناديق بريد على سبيل الاقتراح توضع فيها الرسائل، ثم يعاد إرسالها بعد ذلك أي بعد استيفاء مقتضيات الأمن.

ثم نعرض لمسألة وجوب البقاء خارج الضفة لمدة شهر كحد أدنى لأولئك الذين يصادرون الضفة لقضاء بعض شؤونهم. في ضفتهم الشرقية، ولسنا هنا في معرض مناقشة الفلسفة التي تقبع خلف اتخاذ القرار، ولكننا نعلم تماماً حرص الحكومة على رفع المعاناة بكل أشكالها عن كاهل أهنا في الضفة، وكون ذلك الهاجس الأعلى فوق كل الاعتبارات الأخرى، لذا فأننا نرى ضرورة إعادة النظر بجديّة فيما يتعلق بهذا الاجراء.

ثانياً : السجناء السياسون، ثم نتطرق الى موضوع السجناء السياسين. انني أكاد أجزم أن الحكومة تعلم علم اليقين ان هؤلاء السجناء في معظمهم قد أخطأوا في مرحلة معينة، وفي قليلهم قد ألحق بهم الظلم. ولكننا انطلاقاً من مفهوم الأسرة الواحدة، وتأسيساً على ما تعلمه

من رحابة صدر الحكومة، فأننا نقول، أن أولئك أخطأوا وبعد ان تبين لهم الحق، يستحقون نظرة عطف وعفو عما سلف، وكفى بهم عقاباً ما قصوه في غياهب السجن. ولمعري فأنني قد غما الى علمي عبر مسارب شتى ان واحدة من العدايات التي عانوها هي الشعور بالندم عن كل سوء الفهم الماضي والرغبة في الالتحاق بركب الأمة. ثم أن أولئك الذين ألحق بهم الغبن. لمن الجدير بنا أن نرفع عنهم الظلم بالسرعة الممكنة وبلا إبطاء. ويبقى أن أهل هؤلاء هم أهنا. يتشمنون بكليتهم لنا، ونتمنى نحن اليهم بكليتنا. وهم يتطلعون نحو حكومتكم الرشيدة أن تتخذ قرار ان لم يكن رغبة في تحرير أولئك الذين في السجون، فليكن رغبة في التعطف على اهليهم من ربة المعاناة والندم على أبنائهم. ولكم سيكون لقرار كهذا طيب الأثر في نفوس الجميع على الإطلاق على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم. ويبقى الأمر متروكاً لحكمتكم وحسن تقديركم.

وفقكم الله الى طريق الحق، وسديد الرأي، وفي الختام وكما قال رسول كسري لعمر بن الخطاب رضي الله عنه : حكمت لعدلت فأمنت فتمت.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

معالي رئيس المجلس : السيد عاطي أبو العز.

السيد عاطي أبو العز :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

معالي الرئيس، أيها الأخوة الزملاء،

هناك كثير من المفكرين يرون أن هزمتنا مع العدو ترجع بشكل غير مباشر الى غياب الديمقراطية وحرية التفكير والرأي والتعبير عند شعوب أمتنا العربية أمام عدوها، فامة نصف شعبها بلا لسان ونصفها الآخر يفرق في الجهالة والطائفة والقبلية المتعنتة، لا يمكن أن تقوى على التفكير وهو بداية الطريق الصحيح نحو أي عمل صحيح وإيجابي.

ونحمد الله أن مسيرة الديمقراطية في بلدنا قد عادت الى مجراها وبدأت تعطي أكلها وما اجتماعنا في هذا اليوم الا ثمرة طيبة من ثمرات هذه المسيرة المباركة التي أرسى قواعدها الحسين العظيم.

أيها الأخوة،

لا يمكن لهذه الحكومة أن تفرح حتى ولو ملكت عصا سحرية لا يمكن أن تفرح كليا وتزبل صدا السنين السابقة ومعاناة الأيام التي وجدت لها الجو المناسب في غياب التمثيل الشعبي ولكنها والحق يقال تسير في الطريق الصحيح والذي أرجو أن يعطي أكله وثمراته.

لهي قد اعلنت منذ البداية أنها لن تتعاون وتمد يدها إلا للبيد الشريفة، ولاشك أنها ستضرب بكل حزم وقوة على أولئك الذين عاثوا فسادا واستمروا حيلة التسيب والفسوس والظلام، لا شك أن تركه هذه الحكومة كبيرة وأدعو الله صادقا أن يحقق طموحاتها في ارساء قواعد العدالة بين المواطنين وفتح المجال واتاحة الفرص للجميع وقطع دابر الرشوة والمزتشين

هكذا هي الحال

ومحاربة أسباب الفساد والافساد وقطع الطريق على العابثين والمخربين.

ولعلني اتفق مع كل الاخوة الذين أبدوا آراءهم من حيث :

١ . إلغاء الاحكام العرفية وتوقيف العمل بقانون الدفاع، بحيث نعطي للقضاء في الاردن دوره الصحيح في النظر في شكاوي المواطنين ضد التصرفات الادارية التي لا تستند الى قانون.

٢ . التأكيد على حرية الرأي والكلمة وحرية الصحافة والنشر ورفع كل القيود أو الاجراءات التي وضعت للحد من ذلك.

٣ . انتهاج سياسة اعلامية واضحة ومراقبة وسائل الاعلام لتعطي الصورة

الصحيحة والصادقة عن بلدنا وعن شعبنا ولعل غياب المراقبة الدقيقة على بعض برامج يخرج عن اخلاق امتنا

وتعاليمها ولا ننسى ان التلفزيون وسيلة اعلامية تدخل الى كل البيوت بدون

استئذان ولطالما شكنا الناس من هذا البرنامج أو ذاك. وعلى الرغم من اني

لست من هواة برامج التلفزيون الا اني كممثل عن قطاع من أبناء هذا الشعب

وصلتني رسائل وسمعت غضب الكثير من الناس على بعض البرامج كبرنامج

تجوم وأضواء على سبيل المثال لا الحصر. واني اناشد رئيس الوزراء الاطلاع على

مثل هذا البرنامج : معالي الرئيس، انها الاخوة الزعماء : اننا بحاجة ايضا الى

اعادة ترتيب هذه المؤسسة فهناك بعض

الوجوه التي جاءت مع بداية التلفزيون وما زالت، فهل بلدنا عقيم الى هذا الحد، أليس هناك مبدعين لماذا يستأثر بالتلفزيون فئة بعينهم وتسد في وجوه الأذكى والمبدعين، ولا يظهر الا الفث الضعيف.

ان بلدنا زراعي وهو بحاجة الى الاشراف الفني على الزراعة واستخدام النمط الزراعي المناسب لبلدنا، فالجفاف

هذا العام قد جاء على كل ما هو اخضر وترك الماشي بلا غذاء، ويجب علينا أن

نحافظ على المزارع في أرضه وأن ندعم صموده حتى يستطيع البقاء في وجه كل ما

يدفعه للهروب من هذه المهنة التي أصبحت لا تدر على صاحبها الا التعب،

وان ما يصرف على بعض المجالات التي لا تمجدي نفعا كبيرا اخرى به الفلاح

ومواشيه وأرضه التي ان انتجت وكثر خيرها لم تعرف التسويق الصحيح فتدنت

الاسعار، وان جفت ولم تعط شيئا لم يجد من يسأله . . . ان الفلاح بحاجة ماسة

الى دعم ومؤازرة ليقرى على البقاء في الأرض التي احبته وأحبها ولم يبعها

ليبحث عن الثراء السريع.

والسلام.  
معالي رئيس المجلس : السيد حفطي

ملحيس.  
السيد حفطي ملحيس :

معالي الرئيس - حضرات الزعماء الكرام مشروعات كيران، عقدنا عليها الامال،



في دعم الاقتصاد الوطني توفر لها المناخ الملائم للنجاح، شركة البوتاس العربية وشركة صناعة

الاسمدة الاردنية - نفاجا بان شركة البوتاس تحقق في عام ١٩٨٣ خسارة ٢٠٧,٨٤٠,١٣

دينارا وشركة الاسمدة تحقق خسارة ٥,٧٤٧,٠٠٠ دينار في فترة اربعة شهور،

عشرون سنة ونحن نحلم باستثمار كنوز البحر الميت الوفيرة لتكون النتيجة صدمة واحباط، لماذا؟

ما سبب هذه الخسائر الجسيمة لماذا المال العام يبدد، من المسؤول عن هذه التكلفة وزارة

الصناعة والتعدين أم رئيس واعضاء مجلس ادارة البوتاس من أشار عليهم ببناء مباني من ضمنها

برج الشميساني وفق الكشف رقم ١ تكاليف المباني ١٤٠,١٩١,١٥ مليون ديناراً وأثاث

مكاتب ب ١,٥٨٠,٠٠٠ دينار هذه التكاليف الباهظة وخدمة الدين وفوائد القروض أضرت

بأوضاع الشركة لم هذا الاشراف في الاتفاق غير المتوازن ان مبنى برج البوتاس في الشميساني

الذي خصص للادارة كبير على مؤسسة مثل الاونيك، لقد كانت خسائر التشغيل عنام

١٩٨٣، ٥٨٩,٠٨٩,٣٠ ديناراً فقط والعشرة

ملايين الأخرى الباقية من الخسارة فوائد قروض وخدمة ديون ومصاريف الادارة وغيرها، اين دراسة الجوى الاقتصادية للمشروع هل التزم المشرفون على التنفيذ بالخطة المدروسة المقدمة من بيوت الخبرة وهل تم مراجعتها من قبل مسؤولين في البلد من ذوي الاختصاص.

لقد كسب الاردن سمعة طيبة لمؤسساته ومشاريعه الاقتصادية مما جعل المال يتدفق من

ابنائنا المغتربين واشقاينا العرب اسهاماً في كثير من هذه المشاريع واستثماراً لاموالهم في

مؤسسات الاردن الراسخة القائمة على دعائم اقتصادية ثابتة الاركان.

نريد الحفاظ على هذه الثقة والسمعة، نطالب الحكومة بالبحث عن العوامل التي سببت

القتل في هذه المرحلة ونطالب مسألة من ثبتت عليه الاهمال والتسبب في تبديد الاموال.

ونحن نصر على انجاح المشروعين ونطالب باجراء دراسة اقتصادية شاملة تضغط

فيها المصاريف الزائدة وتخفض تكاليف الانتاج ويزاد حجمه ونحن نأمل من الحكومة،

ان ينال هذا الموضوع الحيوي العناية الكافية ليبقى هذا البلد قلعة صامدة يواجه التحديات

حافظاً على قوته الوطنية ومؤسساته الصناعية والتعدينية والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس : السيد معروف رباح.

السيد معروف رباح :

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين (١) لما كنا نحن نواب الضفة الغربية قد تم لنا

هكذا في الأصل



لقاء سابق مع دولة رئيس الحكومة لبحث حاجات الأهل في الضفة الغربية، وتم الاتفاق وقتئذ على صياغة مذكرة تشمل كافة الأمور والحاجات المتعلقة بمواطني الضفة الغربية والمعاناة التي يلاقونها بسبب الاحتلال الإسرائيلي. وحيث اودعت هذه المذكرة إلى أمانة المجلس الكريم صباح هذا اليوم لترفقها بدورها إلى رئاسة الحكومة، لأملنا كبير بالحكومة الموقرة بمعالجة كافة هذه القضايا.

٢) يشكو غالبية الضباط المتقاعدين القدامى وبشكل خاص ذوي الرتب العالية من ضالة نسبة رواتبهم التقاعدية، وهذا لا اعتراض عليه ما دام صدر بقانون، إنما الاعتراض على حرمانهم من العمل بالمؤسسات الحكومية، فمثلاً إذا ما عمل أحدكم بمؤسسة حكومية فيقطع عنه الراتب التقاعدي فوراً، إن الكثير من هؤلاء الأخوة المتقاعدين ظروفهم المادية ضئيلة، ولهم أصحاب عائلات كبيرة والبعض يبيت بالأجرة وليس لهم دخل آخر

فنتطلب من الحكومة الموقرة انصاف هذه الفئة من المواطنين بإلغاء قرار منعهم من العمل بالمؤسسات الحكومية.

٣) يشكو المواطنون الذين يرغبون بالسفر إلى سوريا من مطالبتهم بالحصول على تصريح سفر مسبق، فنأمل من الحكومة إلغاء هذا الإجراء.

٤) السيارات المحجوزة من قبل وزارة المالية والجمارك، أفاد بعض اصحاب مكاتب هذه السيارات ان موظفي الجمارك حجزوا ما يزيد عن تسعين سيارة تكسي من السيارات العاملة على خطوط عمان سوريا الكويت السعودية العراق بحجة ان هذه السيارات مالكها قاموا بتغيير قطعها بدون دفع رسوم جركية انا لا أعارض بالتخاذ اجراء رادع لمن يخالف القانون، لكن بعض اصحاب هذه السيارات الذين يدعون بانهم لم يرتكبوا اية مخالفة، فالمطلوب من الحكومة الموقرة الإيعاز للجهات المعنية للتأكد من السيارات المخالفة واتخاذ الإجراءات العادلة بحقها، والسيارات الغير مخالفة تسليمها لأصحابها لأنها مصدر الرزق الوحيد لهم.

٥) لما كنا على ابواب شهر رمضان المبارك لنا أمل بالحكومة الموقرة القيام بدراسة قضايا نزلاء السجون وإجلاء سبيل من ترى ان المخالفات التي ارتكبها بعضهم لا تستوجب بقاؤهم في السجون طيلة مدة محكوميتهم سنياً ونحن على ابواب شهر

رمضان الكريم شهر الرحمة وذكرني بذلك مذكرة وصلتني نسخة منها من ذوي المحكومين بتهمة قضية بندورة الأغوار منذ ما يزيد عن عامين وقد يكون هناك قضايا أخرى مشابهة بالحكومة ادري بها، لكن يبقى لنا أمل كبير بالحكومة الموقرة ان تنظر بعين العطف لأسر هؤلاء المسجونين وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيد نعيم التل.



السيد نعيم التل.

بسم الله الرحمن الرحيم  
معالي الرئيس، حضرات الزملاء الأفاضل  
بادئ ذي بدء، اتوجه بخالص الشكر والتقدير، لدولة رئيس الوزراء، السيد احمد عبيدات وزملائه الأكارم، لاستجابة دولتي السريعة والقوية، على عقد هذه الجلسة الخاصة لمجئتنا النيابي، نستعرض فيها، كل ما يهم مواطننا الأردني، وما يتعلق بحقوقه وأمنه، واستقراره النفسي، وكلنا إيماناً بحرص السلطة

التنفيذية، على احترام حرية وكرامته، وكلنا أمل وطيد، برعاية صدر دولته، وسعة اطلاعيه، وقوة تصرفه.

إن استجابة دولة رئيس الوزراء، لحضور هذه الجلسة، برهنت بوضوح، على المناخ الإيجابي الوائقي، الذي اشاعته دولته، منذ تسليبه مقاليد الحكم، والمسؤولية، كما جاءت تأكيداً على أن هذه الحكومة، ستحاول جاهدة، أن تقرب ما بين (كلام القرايا وكلام السرايا)، لعلها تستطيع بأذن الله وتوفيقه، أن تجعل من كلام السرايا، تعبيراً صادقاً لكلام القرايا، وليس ذلك، على مهمة دولة الرئيس الشاب وصحب الكرام بكثير.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء الكرام

حيا الله جلالة الحسين المقدس، وأطال الله عمره، الذي أعاد لهذا البلد حياته النيابية بعد أن تجمعت عدة أسباب لتعطيلها، خلال سنتين خلت، ولقد هذا الموقف، لا نستطيع إلا أن نكون صادقين، فنذكر ما لحق بحياتنا العامة، من سلبيات وفنات، كانت على امتداد تلك السنوات، مدار همسات الناس وتعليقاتهم، فلقد تراكمت بعض الأخطاء وسوء الاجتهاد، فتولد عن ذلك كله، شعور بالملل والإحباط، لدى الكثيرين من أبناء هذا البلد، فاصبب نتيجة المناخ الذي ساد خلال ذلك، بعض اصحاب القرار والنفوذ، بتهرجة من الغرور والاستعلاء، خجبت عنهم القدرة على تبين الغرور يكابليها، كما عاش البعض الآخر،

هذه هي الأصل



في ابراج عاجية، يتسلون بالتهكم، على من يتحدثون بشؤون الوطن وشجونه، والمواطن وكرامته، بل لقد تنكر البعض منهم، لمن بذلوا وضحواً في سبيل رفعة الوطن وصيانتها، يوم عز الرجال، وكانوا الفداء، يوم احتاج الوطن للفداء، في وقت، كان فيه غيرهم، يتكسب ويرتزق، على حساب الكيان والمستقبل والمصير.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء الكرام.

لست هنا، في معرض الحديث عما فات وانقضى، ولكني من خيالي، أتحدث لبناء الآتي، الذي نرجو، والمستقبل الذي نتمنى، فلا يحق لنا، أن نتجاهل إيماننا بقدرتنا على بناء وطننا، بناءً سليماً وقوياً، وواعداً بالمحبة لا بالبغيض، بالتعاون لا بالأحقاد، وبالتواضع لا بالاستعلاء.

لقد بلغ شعبنا، درجة من الوعي والأدراك، يخطئ كثيراً، من لا يعيها ويحترمها، وحين يفرض على هذا الشعب، من القهر والقبود، والاستثناءات، ما يحول بينه وبين التعبير عن مكتوبات نفسه، وصحيح إرادته، فليس يعني ذلك، أنه راضٍ عن واقع ما، أو سياسة معينة، ومن الخطأ السياسي داخلها، أن نجبر على هذا الشعب، بتقييد حرياته العامة، وحرمانه من حقوقه الدستورية.

ففي وطن الحسين العظيم، طاريء ودخيل، كل ما يتناقض مع روح التسامح والتسامح، وفي أردن العروبة والإسلام، مستهجن ومكروه، كل ما يفتقر على الحقد

والأنانية، وأن كل سياسة، تقوم على مثل هذا القواعد، محكوم عليها بالفشل، طال الزمن أو قصر، لأنها ضد إرادة الله، وضد ما تعارف عليه، اسرتنا الواحدة وارتضته.

مثات من ابنائنا الطلبة، عادوا الى البلاد فرحين، مستبشرين، بعد أن أنهوا دراساتهم الجامعية في الخارج، فسدت في وجوههم ابواب العمل والرزق والعيش الشريف، ومثات مثلهم، عادوا من الخارج، باجازات دراسية، فمنعوا من العودة لأكمال تحصيلهم، ما ذنب هؤلاء الطلاب؟ كان الأجدر بالمسؤولين، في الدراسة، لأية دولة أجنبية، عربية كانت أم غير عربية، تحشى الدولة أن ينحرف الطالب عن تمسكه بوطنه وكيانه، فيؤثرون عليهم العناية، وعلى الطلاب الحساسة وضياح المستقبل. ولاني لا أدري، ما الذي تنتظره الدولة، من مواطني تسد في وجهه ابواب الرزق،

معالي الرئيس، حضرات الزملاء الكرام

إن معالجة هذا الموضوع الحساس، على أسس من القيم الإنسانية، واجب مقدس وأرجو من الحكومة الرشيدة، أن تبادر إليه بالتصويب العادل، والأجراء العمل الصادق، لتتمتع ولادات وانتهاكات هذه الفئة من شبابنا، وليزدادوا تصاقاً بوطنهم وكيانهم، حتى ولو كان طيش الشباب، وقلة الخبرة، وخذائفة السن، قد طوحت بهم، الى ما لا نريده لهم، وإلى ما ليس فيه مصلحتهم ومصلحة وطنهم.

أما ظاهرة اللجوء إلى حجز جوازات سفر

هذا الوطن، الى واحدة اخاء، وجبة الفة وحنان.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء الكرام

هذا لقاء، خير وبركة، رجونا فيه احترام المواطن ورفع الظلمات عنه، وأرى لزاماً عليّ، أن أنقل بكل أمانة وإخلاص، إلى دولة الرئيس، أمانات وأمانات، وزفريات جري، تتصاعد من اعمالي أمانة المعلمين الغلاب، والذين تنفطر قلوبهم أسى ولوعة، لتعسر حصول أغلبيهم، على وحدات سكنية، بُنت خصيصاً لأسكانهم، وذلك بسبب عدم تمكيتهم من دفع القسط الأول فهل لي أن أرجو الحكومة الرشيدة، إعادة النظر في رفع القسط الأول، وتخفيضه الى النصف تقريباً ليكون في مقدور البعض منهم، الحصول على سكن، ليرتاح له مع أهله، وهم أحق فئات هذا المجتمع بالعطف والاحترام والتقدير.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء الكرام

ثقتنا بهذه الحكومة الرشيدة، لا حدود لها، وإيماننا بقدرتها، على تحقيق تطلعات شعبنا كبير وعميق، فقد خرجت برئيسها ووزرائها، من صفوف أبناء شعبنا، ونرجو منها أن تكون لهذا الشعب خدمة وعطاء، عدالة وانصافاً، متهلين الى الله، أن يسدد خطاها، لما فيه الخير في ظلال جلالة الملك المنظم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس : جلال الغلاب.

السيد جلال الغلاب :

بسم الله الرحمن الرحيم.

بعض المواطنين، أو منعمهم من مغادرة البلاد، فهو أمر، يتناقض مع أبسط المبادئ الدستورية، كما أنه يناقض حق المواطن، في عارسة حريته الشخصية، التي لم يعد هنالك من يختلف عليها، أو يشكك بها، في معظم بلدان العالم وهناك أيضاً، مثات من الموقوفين، والمزروعين في سجون المملكة، على ذمة التحقيق، وقد مضى على سجن بعضهم أعواماً، دون تحقيق أو نظر في قضاياهم، فقد آن الأوان للرافعة بهم، بعائلاتهم، بأطفالهم، وآخرون عجوزين، بعد أن امضوا مدة الحكم عليهم، فمن العدالة الإنسانية أن يُنحى سبيلهم.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء الكرام

القاعدة العريضة من أبناء هذا الوطن، تؤمن تلقائياً بواجبها المقدس، في حماية كل ما يسيء إليه، أو يشوه حياته، واحتراماً لهية القاعدة، وتوسيعاً لها، ويستحسن أن تنطلق الحكومة الرشيدة من قاعدة الثقة بالمواطن ووعية، وبأن المواطن الأردني، لا يقبل أبداً، التفريط بنظامه الدستوري، واستقراره الأمني.

من هنا، كان لا بد أن تكون العدالة، عنواناً لوجودنا، وأساساً لسلوكياتنا، وإطاراً لكافة إجراءاتنا وقراراتنا، وهذا ما نرجوه من دولة رئيس الوزراء وصحبه الكرام، وهو الذي يعلم عن هذه الأمور، أكثر بكثير مما علمناه وأوردناه، نرجو من دولته، إعادة النظر بأمور هذه الفئات من المواطنين، بدافع عفي الله عما مضى، فبالعطف، والمحبة، نستطيع أن نحول

هذه هي الأصالة



معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين

بما أن المواطن الأردني هو ثروة هذا البلد وعنوان اقتصاده واستقراره وهو ما نعتز ونفتخر به.

يجب المحافظة على كيانه وحرية وغرس العطاء في روحه حتى يحسن العطاء لبلده وإفساح المجال له لابتداء حرية رأيه وفكره انطلاقاً من واقع اردننا الحبيب ومن تراثه وعاداته وليس بأفكار غير مجدية لمصلحة هذا البلد بعيد عن الفساد والاخلال بالأمن وشعاره الانتباه والعطاء الصادق لوطنه ومليكه وأمتة في هذا البلد الذي يتمتع بالحرية والازدهار التي يتفاخر كل فرد من هذه الأمة وأن يكون شعارنا جميعاً بناء هذا البلد ونلتزم بقول قائد مسيرتنا الملك الحسين فلتنبئ هذا البلد ولتخدم هذه الأمة.

زيتم بناء هذا الوطن من خلال العطاء الصادق من أبنائه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
معالي رئيس المجلس : السيد رزق البطاينة.



السيد رزق البطاينة :

قرأت في الصحف بعد عودتي من السفر خارج البلاد نص المقابلة التي أجراها التلفزيون الأردني في برنامج قضائياتنا مع دولة الرئيس الأستاذ أحمد عبيدات، ثم استمعت إلى لقاء دولته الثاني، ولا أخفي إعجابي بأسلوب المكاشفة والمصارحة التي تناول به دولته الأجابه على مجمل القضايا التي تهم المواطنين وتشغل بالهم، وأتينا مع احترامنا وتأييدنا لهذا الأسلوب الواعي فأتينا نريد هذه الحكومة أن تكرسه كنهج في الأداء وفي مفهوم الحكم، هذا مع علمنا بأن هذا الأسلوب الواعي لا يروق ولا يرضي بعض الذين وقفوا في مواجهة المسؤولية على أساليب التعمية في التعامل مع المواطنين، انطلاقاً من نزعة فوقية في أسلوب الحكم، وتغطية لأطماع ومصالح ذاتية.

إن شعبنا في الأردن بفطريته لا يرتاح ولا يطمن إلا للنهج الواضح الصريح في ممارسة الحكم، ويريد لهذا النهج أن يخرج إلى النور، ليحكم العلاقة بين المواطن والمسؤول، في جو مشبع بالثقة والمصارحة والاحترام المتبادل، أن

المواطن في بلدنا يرفض أن يظل حبيس قوالب يرسمها له الحكم ويصلبه عليها، أن المواطن في بلدنا يريد أن يظل على ظروفه ويعرف ما يدور من حوله، يريد أن يتفاعل مع حركة الحياة في بلده، ويشارك في بناء وطنه ومستقبل أمتة.

ليس من مصلحة هذا الوطن، ولا من مصلحة المواطن، أن يظل المناخ العام في بلدنا يسوده القلق والخوف وعدم الثقة، وفي حالة من الترصد المستمر من قبل أجهزة الحكم لحركة المواطن الحياتية، يترصد الحكم سلباً المواطن ليوقع العقوبة عليه، وكان العقوبة أصبحت في حد ذاتها هي الغاية، وأن المواطن هو خصم الدولة، وأن القوانين إنما وجدت من أجل خدمة الحكم وحماية الدولة، وملاحقة المواطن، هذا المفهوم في أداء الحكم هو مفهوم خاطيء، ولا يجوز الاستمرار فيه، هذا المفهوم ورثناه من عهد الهيمنة والسيطرة الاستعمارية في بلادنا، يوم أن كان المستعمر يتحكم في السوطن والمواطن، ينهب ثروة الوطن، ويسلب المواطن حريته ليمتعه من الدفاع عن كرامة وجب وطنه، ويحرم مصالحه، وهذا ليس من طبيعة الحكم الوطني، الذي يخرج من الوطن ومن بين صفوف المواطنين ويستمد قوته من ثقة الوطن ومن ثقة المواطنين.

فليس من مصلحة الحكم في بلدنا، ولا من مصلحة الوطن والمواطن، أن يقسم الوطن على نفسه، وعلى مصالحته العامة، وأن يتنكر الحكم للمواطن، وأن يستهين بدوره، وأن يحرم عليه حبه لوطنه، وأن يمتنع من الدفاع عنه، فليس من مصلحة الحكم ولا من مصلحة الوطن

والمواطن، أن يترصد الحكم سلباً المواطن، ويصمم الإجابيات، ويتركها فريسة للانانية الفردية، وضحية الصراعات الطبقية، والتي مع الأسف قد تشكلت على أرض وطننا الصغير القسير، كنتيجة للتسيب العام، وانعدام التخطيط وزرع الشك والخوف الدائم من الهزيمة، حتى وصل بنا الأمر أن الكل خائف على نفسه، قبل أن يخاف على وطنه، يخاف الحاكم على نفسه (وهنا أقصد بالحاكم المواطن الذي هو في مواقع المسؤولية ابتداء بدولة رئيس الحكومة وانتهاء في مصطفى عامل التلفزيون في مجلس النواب الذي قضى على رأس عمله ثلاثون عاماً، وأرادوا نقله في الشهر الماضي) ويخاف المواطن على مصالحته، (والكل متردد وخائف) ننطلق من ذاتنا، ومن مصالحنا، إذا تحدث المواطن تحدث بهمس، وإذا شكاً من غلامه شكاً في همس، صوت ابغ وغير مسموع، وإذا تحدث الحكم، تحدث بصوت جهوري، عبر أجهزة الإعلام، ومن ظلال الهيمنة وجبروت السلطة، ولكنه صوت غير مقنع في كثير من الحالات، وصوت يثير الشؤم والنذير في حالات أكثر، نريد لهذا الصوت أن يعلو ويعلو، ولكن يعلو في التعبير عن مصلحة السوطن والمواطن، نريد لصوت الحكم أن يمثل صوت القائد الموثوق والمسموع، ولكننا لا نريد له أن يعلو على صوت الشعب، لأنه الشعب هو الأصل وهو الأساس، وهو صاحب العلامة والمصلحة الحقيقية في كل الأمور، إليه يخير تسيارات الحكم، وهو وجه الذي يتحمل نتائج أخطائه، وإذا كنا نعلم بأن الحكم في العالم

هكذا هي الأصل

ويتمنى حسن النية ويتسائل معنا أبناء شعبنا :-

أين هي مصلحة الوطن والمواطن :-

هل من مصلحة الوطن والمواطن :-

( ١ ) أن يمنع على المعلمين ( وهو قطاع كبير من أبناء شعبنا ) يؤدون رسالتهم في تربية وبناء شعبنا، يمنع عليهم من ممارسة حقهم في انشاء نقابة لهم تنظم علاقاتهم وترعى مصالحهم.

هل من مصلحة الوطن والمواطن :-

( ٢ ) أن تظل المحاكم الخاصة والاستثنائية على درجة واحدة تستمد قوتها من قانون الدفاع ويظل المواطن يخاف على نفسه من اهتزاز العدالة وعدم اطمئنائه الى ضمان دواعي تحقيق العدالة

هل من مصلحة الوطن والمواطن :-

( ٣ ) أن تظل بعض القرارات الادارية التي تصدر عن الحكومة، قرارات منزله وغير قابلة للخطأ وتظل محصنة وغير قابلة للطعن او للمراجعة القضائية.

هل من مصلحة الوطن والمواطن :-

( ٤ ) أن تظل حقوق المواطن موضع امتحان، ويظل فكره وقناعاته موضع التشكيك تعرضه للحجز والتوقيف شهوياً وسين بدون محاكمة، وشل ارادته وحركته في الحياة، لمجرد اننا نشك بأن له رأياً لا نرضى عنه او نخالفنا لآرائنا، تصادر هويته، ويجوز منعه وصلة انتمائه فنمنع سلمه، ونشل فكره وحركته حياته، لنسلبه طاقته، ونجزم وطننا من جهده وعطائه.

الثالث علاوة على انه يتبوأ مركز القيادة، فالتنا تعلم ايضاً انه له من كفاءة اشخاصه، ومن مستوى تجربتهم، ومستوى فهمهم، وبما يتيسر لهم من وسائل الاتصال والمعرفة، وبما يتوفر لهم من امكانيات القوة والقدرة يظل الحكم هو الأقوى، وهو الأقدر وهو الذي يضطلع بحماية المصلحة العامة وهو المؤتمن عليها، وهو الذي يعهد اليه تقدير مصلحة الحكم والوطن والمواطن، وإذا كان الحكم هو القادر، وهو المؤتمن على نزاهة الحكم وعلى مصلحة الوطن والمواطن، فأين تبتدى كفاءة ونزاهة الحكم، وأين هنا تبدو مصلحة المواطن، وأين تقف الحكومة من كل هذا :- أين تقف من الهزائم المتكررة التي تصيب الوطن والمواطن على كل المستويات، العسكرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، وأين تقف من شعبنا الصامد في ظل الاحتلال البغيض. أين تقف الحكومة من شكاوي المواطنين المستمرة والمتصلة على كل المستويات، وفي كل الميادين. أين تقف الحكومة من التخاذل والتردد ومن التخلف والتردي في كل مناحي حياة وطننا، أين تقف الحكومة من عوامل التشكيك ومعاول الهدم التي تفعل فعلها كل يوم في مجتمعنا ونحدث فيه التسلل والتشردم والتمزق.

أين تقف الحكومة من مصلحة المواطن وكرامة المواطن، ومن فكر المواطن وعطاء المواطن، ومن منجزاته وابداعه، وإذا كنا نريد لهذه الحكومة الخير والنجاح في اداء رسالتها ( ونحن نريد ) فالتنا نريد لها باختصار ان تطلق من مصلحة الوطن والمواطن :- وهنا نسأل



السيد يعقوب معمر :

معالي الرئيس حضرات الزملاء المحترمين.

يسعدني ان اشارك في هذا النقاش الذي يتناول شؤوننا الداخلية، ويستهدف لفت النظر الى ما هو محل شكوى وانتقاد وقبل ان ابدي بعض الملاحظات ارى لزماً علي ان اشيد بهذه الممارسة الديمقراطية وتبادل الرأي بين ممثلي الشعب والحكومة بهدف تصحيح الاخطاء والوصول الى النهج الصحيح في العمل.

ولا يعني ايضاً الان انه بكل فخر واعتزاز بما انسب الله عز وجل على هذا البلد من نعمة الاستقرار والازدهار بفضل قيادة الحسين المعظم الشجاع والحكيمة حتى اصبح الاردن يحظى الانظار بالنسبة للخطوات التي خطاها في مضمار العمران والتنمية والتصنيع رغم موارده المحدودة وامكانياته المحدودة ورغم الظروف السياسية القاسية التي خلفها العدوان الصهيوني الغاشم. كما لا يعني ايضاً الا ان اشيد بجهود الحكومة الناجحة والدؤوب لتوفير الحياة الكريمة للمواطنين وبعودة الحياة الكريمة النيابية التي

هذه بعض الامثلة على النماذج التي هي ليست في مصلحة الوطن والمواطن اكتفي بطرحها واذهب الى تأييد بعض الامثلة التي اوردها بعض الزملاء، في التأكيد على اطلاق الحريات العامة، حرية التعبير، وحرية العمل، وحرية الصحافة، وحرية تنظيم الاحزاب والانتخابات في كل الاحكام التي كفلها الدستور.

انني اقولها بطلا الصراحة وبصوت عال ويمتدح الحرص على سيرة الحكم في هذا البلد، والحرص على نجاح هذه الحكومة بالذات في اداء رسالتها، اقولها صريحة بأن هذه الامثلة من الممارسات التي طرحت في هذه القاعة ( بصوت الشعب ) هي من الممارسات التي اقل ما توصف به بأنها ممارسات كيفية وباطلة، ولا تستند الى احكام الدستور والقانون، لا تحترم مصلحة الحكم ولا هي بالتالي في مصلحة الوطن والمواطن.

التنا نطالب هذه الحكومة بأن تعمل على اعطاء المواطن حق في الحياة الحرة الكريمة، وأن يعيد اليه ثقته في نفسه وبوطنه، وأن يقيم العدل بين المواطنين، وأن يؤمن بأن الشعب هو مصدر الهام الحكم، ويجوز جهده وجهاده، وهو وجهه القادر الذي يرفدها بكل مستلزمات ومتطلبات القوة التي تحتاج اليها، وهو وجهه القادر على ضمان نجاح سيرة الحكم، التي تتطلع اليها جميعاً، والله الموفق والسلام عليكم ورحمة وبركاته.

معالي رئيس المجلس :

السيد يعقوب معمر.

هكذا في العمل



حققت المشاركة الفعلية والتعاون الوثيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية للعمل يداً بيد في سبيل خير الوطن والمصلحة العامة.

معالي الرئيس حضرات الزملاء المحترمين .

المطالب والملاحظات التي سيتعرض لها الزملاء قد تكون كثيرة وأنا بدوري سأقتصر كلمتي على بعض الأمور التي أراها محل شكوى من بعض قطاعات الشعب آملاً أن تتولى الحكومة الموقرة معالجتها بالسرعة الممكنة لأنها قابلة للمعالجة.

أولاً : المحاكم العرفية : لاشك أن الظروف غير الطبيعية والاحداث الخطيرة التي اجتاحت منطقتنا منذ أكثر من عقد من الزمن اوجبت فيها اوجبت تطبيق احكام المادية ١٢٤ ، ١٢٥ من الدستور ثم عقب ذلك حرب عام ١٩٦٧ وما تلاها من احوال استثنائية فاستدعى ذلك انشاء المحاكم العرفية التي قصد منها سرعة البت في القضايا التي تفلج بامن البلد واستقراره . ثم توسعت صلاحيات هذه المحاكم لتشمل جرائم ذات خطورة الى حد ما وكانت المبررات لهذا التوسع سرعة فصل الدعاوي اولاً ثم ارباب المنحرفين وقطع دابر الفساد الذي اخذ يستشري ويتعظم بدافع الطمع والجشع ونتيجة التسيب اخياناً ، واني مع تأييدي لكل اجراء صارم يستهدف القضاء على الفساد الذي ان استفحل فلا بد ان ينعكس على اقتصاد البلد وامنه واستقراره الا انني بنفس الوقت انتقد نواحي في التطبيق ارى فيها اهداراً للعدالة بعض الاحيان وذلك بسبب اجراءات هي في الاصل

مخالفة لمبادئ العدالة اولاً لفرض أقصى العقوبة دائماً وثانياً لغلاق الباب امام اصلاح الأخطاء التي تلابس الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم نظراً لعدم اتاحة الفرصة للمحكوم برؤية قضية امام محكمة اخرى بشأن من يحاكم امام القضاء العادي الذي اتاح للمحكوم الاستئناف لمحكمة اعل وأحياناً التمييز ، وغير خاف انه مراراً تخطيء محكمة الدرجة الاولى فتصوب قرارها المحكمة التي فوقها : وهله الاجراءات في القضاء العادي انما تنطلق من الحرص على تحقيق العدالة وتجنب الحكم على شخص غير ملذب لانه ليس أحد معصوما عن الخطأ الا الله عز وجل - وكما يقال خيراً ان يبرأ مئة مجرم من ان تحكم على بريء واحد .

ولما كانت المحاكم العرفية هي على درجة واحدة ولا تنفيذ حتى بالاصول الجزائية وفق الصلاحيات الممنوحة لها فاحتمال الخطأ في بعض احكامها وارد ولا يكفي برأيي المتواضع مراقبة المحاكم العسكرية الذي يصدق على هذه الاحكام ولا بد من وجود محكمة تعيد النظر في القرارات لمحكمة الاستئناف او التمييز ، الشيء الذي ولا شك سيحقق العدالة بصورة ادق واضبط ويحول دون وقوع الخطأ والظلم : ولهذا فاني اطلب من تشريع مناسب يسمح باستئناف أو تميز الاحكام التي تصدرها المحاكم العرفية .

الملاحظة الثانية .

كنت حين مناقشة البيان الوزاري قد اوردت في كلمتي وقتئذ موضوع بطالة الخريجين ولا سيما الاطباء منهم الذين أصبحوا يعدون بالآلاف وقتل واقولها الآن ان هؤلاء قد انحلت

في وجوههم ابواب العمل والرزق ولا سيما ابواب وزارة الصحة والمؤسسات الصحية الرسمية الأخرى وكذلك باب العمل في مستشفيات القطاع الخاص وهم الآن يلتقون مع الأسف الشديد التكرر واللامبالاه وحتى اللوم والتفريع لاختيارهم هذه المهنة ومع كل هذه النظرة اليهم فأننا نفرح ونبتهج لأنه سيفتح عندنا كلية طب جديدة .

نحن ايها السادة الكرام برأيي المتواضع نسير في شؤوننا الثقافية كيفما اتفق فلا دراسة ولا تخطيط الا افكاراً من عند البعض لمعلومات فقط وكلنا واجهنا فيضاً من هؤلاء الخريجين الذين انقوا سنوات طويلة من اعمارهم في الدراسة والتحصيل العلمي ناسين عما اتفق اهلهم عليهم من مال كثير - اكتفينا نحن بلومهم لاختيارهم هذا الاختصاص او ذاك كأنهم فئة ظلت سواء السبيل او كأنهم ارتكبوا ذنباً استحقوا عليه ان تولى وجوهنا عنهم وتدير لهم ظهورنا واعتبرنا امرهم لا يعنينا من قريب او بعيد وكأنهم ليسوا ابناء هذا الوطن وكأنهم ليسوا من طينة ذلك الانسان الذي هو ثروتنا في هذا البلد .

ولا اريد ان استرسل بالشكوى مزينة ولكني اقول واكرر القول انه من باب اولي ان تلاقي هذه الفئة المثقفة التي امنت السنين الطوال في الكد والجد والسهر الطويل لتحصيل العلم واجل ان تلاقي بعض العناية والاهتمام لا ان تصبح موضع الاهمال والتكبر والمجافاة خصوصاً وقد مضت على بعضهم عدة سنوات وهم قاعدون في بيوتهم ينتظرون قرب الفرج ولا يجدون عملاً

يدر على الواحد منهم راتب مراسل في شركة . اني اطالب الحكومة الموقرة بان توجه بعض الاهتمام هؤلاء فتدرس اوضاعهم وتعمل على تشغيلهم وتأمين معيشتهم ومعيشة عيالهم كما اطالب المسؤولين وعلى الاخص مجلس التعليم العالي بان لا يترك الأمور على ما هي عليه من الآن فصاعداً فتزيد الطين بلة بل يجب وضع تخطيط شديد وحازم يحدد اتساع الاختصاصات التي نحن بحاجة اليها وكذلك نوع الاختصاصات التي فاضت وستفيض عن الحاجة كثيراً في المستقبل من ثم تمقد اتفاقات مع الجامعات الاجنبية تحدد معها اساس القبول بتلك الجامعات على اساس معدلات معينة وكذلك تقليص العدد الذي زاد عن حاجة البلد لاني في الواقع لا أحمل الطلاب او اهلهم مسؤولية الاختيار وارى ان ذلك يجب ان يكون مسؤولية الجهات الرسمية المختصة .

الملاحظة الثالثة

اني ابارك خطوة الحكومة الأخيرة في رفع الرسوم على بعض الكماليات ويؤسفني ان اقول اننا اصبحنا نشاهد في بلدنا العزيز في السنوات الأخيرة تديراً واستهلاكاً وترفاً في الكماليات لا مثيل له . وبصرف النظر عن وجود مواطنين مقتدرين مالياً فلا اظن ان بلدنا يمكن ان يتحمل من الناحية الاقتصادية استمرار هذا التبرك والتبذير الذي كان سببها تلك الثروة التي نزلت على البعض بغير جهد او عناء او نتيجة الكسب غير المشروع . ويتقديري ان الذين استبدلوا الارض بالوان الرافاهية والقرص المستهلك سيندمون في النهاية .

هكذا حتم الزحف

معالي الرئيس حضرات النواب الكرام.

عبر زملائي النواب الكرام ما فيه الكفاية وبصورة شاملة عن المواضيع المختلفة المتعلقة بحرية الفرد وقد سبق وأن أثيرها سابقاً في جلسة الثقة وكان يودي أن أثيرها الآن إلا أن إعادة الحديث بها ما هو إلا مضيق للوقت، لذا فإن لي وطيد الأمل بالحكومة الرشيدة أن تقوم بدراسة هذه الاقتراحات البناءة التي تقدم بها زملائي النواب مع الأخذ بعين الاعتبار استقرار وأمن هذا البلد ضمن القانون وحرية الفرد المقدسة وحرمة الدستور.

أما فيما يتعلق بالاجراءات المتشعبة المقروضة على أبناء الضفة الغربية فقد طالب معظم نواب الأمة العمل على تخفيف هذه الاجراءات وحقى الغائما وأمل من الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار الوضع السيء الذي يعاني منه سكان الضفة الغربية من جراء تلك الاجراءات وعلى الحكومة أن تقارن مدى حسناتها وسيئاتها مع اعتقادي أن سيئاتها أكثر من حسناتها.

معالي رئيس المجلس : د. فوزي طعينة.

د. فوزي شاكّر طعينة :

معالي الرئيس

الاخوة الزملاء

حديثي في مناقشة هذا اليوم ذو شقين

١ - شق يتعلق بإطار عمل هذا المجلس

٢ - متعلق بموضوع هذه الجلسة

أما ونحن في بداية مرحلة جديدة جاءت

على أي حال اني اطالب الحكومة بوضع خطة محكمة لتعجيل الاستهلاك او ترشيده ( حسب مفهوم هذه الاصطلاحات الجديدة ) وذلك بفرض رسوم عالية على الكماليات الحقيقية او منع استيرادها والله الموفق.

الملاحظة الرابعة والاخيرة :

يلاقي المواطن احيانا في بعض الدوائر عنتا في انجاز معاملاته وذلك بسبب التأخير والتباطؤ والمماطلة ولا اريد ان اتوسع في هذا الموضوع ولكني اقترح ان ينشأ في كل وزارة او دائرة مرجع لاستلام المعاملات وتحديد موعد المراجعة بها وانجازها مع ارشاد المواطن بكل لطف واناء الى اين يذهب وكيف يراجع ومن يراجع ومع علمي بوجود مراجع استعلامية في بعض الدوائر فالمطلوب تعميم ذلك والتأكيد على مساعدة المواطن بالشكل الصحيح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس : السيد ادوارد

لميس.



السيد ادوارد لميس



بعدما يزيد على عقد ونصف من غياب الحياة البرلمانية، فعلينا نحن اعضاء هذا المجلس ان نعمل في اطار من العمل السياسي المسؤول والجاد البعيد عن المزادات، وان نتجه في عملنا وتقييمنا لقضايانا من منطلق موضوعي وواقعي وليس من منطلق تسجيل المواقف، وكأننا لا نتناول من القضايا إلا ما نعتقد بأنه سير به مواطننا، وبذلك فكأننا نفترض سلجاجة وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة.

إن عملنا ايها الاخوة يتطلب منا الدراسة والبحث وتقصي الحقائق بأسلوب هادئ وحكيم وليس، بأسلوب الدراما، إنه يتطلب التحقق من الظواهر والقضايا من خلال البحث في العلاقات التي تحكم جوانب حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية وفي اطرها الواسعة.

واذا كان من بين ما نهدف الى تحقيقه هو بناء جسور الثقة بين المواطن والمسؤول فعلى ان نسير بهذا المنهج

لقد قرأت الاقتراحات وسمعت المطالب

فكنت اخالها لا تخاطبني انما تتجاوزني فتخاطب

فئات من الناس معينة. قرأت الاقتراحات التي كانت تبدو على السطح مطالب وطنية ولكن بقليل من الجهد والدراسة ما تلبث ان تموت عند ارض هذا المجلس. السبب في ذلك ان لا تقف عند هذه القضايا وقفة كافية ولا نحضر لها ولا نبذل جهداً في جمع المعلومات حولها وفوق ذلك لا نتناولها في اطارها الأوسع لا بل احياناً يكون اساسها انفعالي.

واليوم ونحن على وشك طرح موضوع الحريات العامة ومناقشتها مع الحكومة الموقرة فنحن بحاجة الى النية الصادقة والعمل المخلص الجاد والطويل الذي أرجو ان يسوده، والسمي وراء المصلحة المشتركة، والمشاركة الايجابية والبناءة في خدمة هذا المجتمع وبناء دعائم عمره وحرصها على خدمته لهو جدير بتقدير كل مواطن واعتزازه وقضائه.

معالي الرئيس  
الاخوة الزملاء

اسمحوا لي الاخوة الزملاء بشيء من التحليل النظري لمفهوم العلاقة ما بين السلطة والشعب على مساعد على تلمس طريقاً غير هذه الطريق ..... يجدر بنا ان نميز بين نوعين من السلطة:

١ - السلطة العقلانية

٢ - السلطة الاعفلائية

في النوع الأول يسيطر الطرفان ( السلطة والشعب ) في اتجاه واحد ونحو غايات واحدة ايها في الثاني مصلحة الطرف الأول تعني تدهور حالة الطرف الثاني.

هكذا من اجل

كذلك العلاقة في النوع الأول تكون مختلفة في حركتها، فكلمياً سمح الطرف الأول بنمو الطرف الثاني كلما أصبحت الفجوة بين الاثنين أضيق وأقرب.

أضف إلى ذلك أن الحالة النفسية تختلف في النوعية، في الأول تطفئ عاطفة المشاركة، الإعجاب والاحساس بالجميل بينما في الثاني تظهر العدائية، وينمو الشك وإذا استمرت الحالة هذه سيطرت روح اللامبالاة.

إن استمرارية النمط الثاني يعمل على استمرارية غياب القناعات فيصبح لدى الفرد آراء وتحيزات بدلاً من القناعات الراسخة. يصبح لديه نزعات وميول و رغبات بدلاً من الإرادة.

إن النظرة التي تنمو وتقوى مع مرور الزمن في ظل الخط الثاني هي أن الشعب يمثل قوة عمياء ينبغي على السلطة مراقبتها باستمرار، ليس جدير بأن يكون شريكاً إنما يستحق الوصاية التامة، الوصاية التي تفقد أفرادها استقلالاً وتقتل فيهم روح المبادرة، وتعزز لديهم الشعور بعدم المسؤولية وعدم الاكتراث بما يجري حولهم.

إن النوع الأول من السلطة هو الذي انطلق منه كإطار لمشاركتي في مناقشة اليوم الهامة. وإن هنالك من الدلائل ما يشير إلى أن حكومتنا الموقرة تسعى مخلصاً إلى التأكيد على هذا الإطار من العلاقة بينها وبين مواطنيها. وإن اهتمامها بشؤون هذا الوطن الداخلية وحرصها على خدمته هو جدير بتقدير كل مواطن واعتزازه

وفخاره.

أيها الأخوة،

إننا نواجه مرحلة صعبة من تاريخنا ونواجه العديد من التناقضات والتعقيدات التي املتتها علينا ظروف هذا البلد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سرعة تطوره وعدم مواكبة هذا التطور بالتخطيط في جميع الأحوال مما جعله يعجز أحياناً عن احتواء هذه التناقضات والتعقيدات.

فالظاهر من الأمور قد يبدو عقلاني ولكن الواقع لا عقلاني. مثال على ذلك نمو الاقتصاد الزراعي في الأردن واختناقات التسويق.

● نمو رأس المال في الأردن وغياب التجديد والتنوع في خلق صناعات جديدة.

● هجرة رؤوس الأموال

● الثراء السريع

● التضخم الاقتصادي ( الفساد )

● سيطرة الغايات الفعمية .

● ظهور طبقة متخصصة في انتهاك الفرص وذلك على حساب القاعدة العريضة من الشعب

● اعتماد سياسة ردود الأفعال ومعالجة الكثير من قضايانا المهنية والاقتصادية كالزراعة بدلاً من التخطيط المسبق.

● ارتباط المؤسسات بالأفراد.

نحاول أحياناً صنع لغة ثقيل من حلة هذه التناقضات ولكن الحقيقة لا يمكن إخفاءها إن غياب رقابة الشعب مثلاً يهيئته المختلفة ( الزراعية والعمالية ... ) يجعل هذه

الظواهر، المرضية تتفاقم وتزداد. وإن هذا الدور الذي يمكن أن يقوم به الشعب هو مصلحة الوطن.

لا أريد أن أطيل بمناقشة هذه الجوانب حيث تناوها من قبل العديد من الزملاء إلا أنني أعرض على الحكومة الموقرة أربعة نقاط.

١ - السماح بتنظيم حزبي في إطار يخدم المصلحة العامة لهذا البلد وينطلق من معطيات واقعة بدلاً من التنظيم السري. تنظيم يسمح بنشوء علاقة بناءة وإيجابية ليس هناك مجتمع بدون معارضة فلم لا تتخذ هذه المعارضة إطاراً يجعل منها قوة إيجابية.

٢ - دعم النقابات والاتحادات والسماح لنقابات جديدة كقناة للمعلمين التي تمثل قطاعات واسعة من شعبنا وعدم تجريدها من مضمونها إننا نرى نشوء طبقات مثل صغار الفلاحين والعمال ونشوء الاتحادات لكننا لا نجد لهم قادرين على الحركة كقوة اجتماعية تستطيع حماية حقوقها في نفس الوقت.

٣ - هناك الكثير من البطاقات المعطلة في مجتمعنا والمتمثلة بالعديد من أبناء هذا البلد المحرومين من حق العمل داخل الوطن أو السفر بخارج الوطن بقصد العمل أو الدراسة. فلم لا يسمح لها باداء دورها والحصول على حقوقها ضمن إطار من المسؤولية والمساءلة على القانون.

٤ - إعادة النظر في الأحكام العرفية والسماح

للمواطن باستئناف قضاياها والدفاع عنها. لذا فلأني أرجو من الحكومة الموقرة عرض الأسباب والمبررات الموجبة لاستمراريتها. مثل هذه الأحكام.

وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الشيخ

ليث الشيبات.



السيد ليث الشيبات :

يشاركني في هذه الكلمة النائب المحترم الشيخ عبد الرهاب الطراونة والنائب المحترم ماهر ارشيد.

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله القائل في محكم التنزيل ( ولقد كرمنا بني آدم وجعلناهم في البر والبحر ) والمصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين الأمر باحترام المؤمنين والبشر أجمعين والقائل في

هكذا صحت لأجل



معرض ذلك. مخاطبا الكعبة المشرفة ما عظيمك، وأعظم حرمتك. ما أطيبك، وأطيب ربك، والذي نفس محمد بيده:

لحرمة المؤمن عند الله أعظم من حرمتك. وبعد أيها السادة المحترمون:

يا من إذا قالوا فعلوا وإذا أقسموا أبروا، ويا من كلفنا وإياهم بمسئولة تمثل شعبنا وأقسمنا حين تولى تلك المسؤولية بأن نصوص الدستور يا معشر الوزراء المكرمين الذين رضوا بتحمل مسؤولية إدارة البلاد بأكفأ الأساليب وأنجحها معترمين الدستور والقوانين الصادرة عن هذا المجلس مقسمين على ذلك نفس قسم اخوانكم النواب.

يقول دستورنا « أن الأمة هي مصدر السلطات » والذي يستفاد من هذا أن السلطات تمارس صلاحياتها وتقوم بواجباتها لخدمة هذه الأمة ولارضائها، وكلما غلغل الناس أو تأذوا أو أزعجهم أمر أو حل بهم سوء وجب على من استمد سلطته منهم أن يتفقدتهم بالرحمة والشفقة وأن يراف بهم وأن يعمل على إزالة ما يسوهم بأسرع وقت، أما أن ينسى أصحاب السلطة مصدر سلطتهم فلا يستمعون إلى شكواهم ويتخذون الاجراءات التي تؤذيهم حتى ولو كانت النية من وراء هذه الاجراءات هي خدمتهم فهو أمر غير مقبول، وقد بين دستورنا الحدود التي تعمل ضمنها كل سلطة من السلطات كما بين الدستور الحدود التي لا يمكن تجاوزها من قبل أي أحد مع المواطنين.

أن الأمن هو المطلب الرئيسي لكل

مواطن، أمن الاعراض والممتلكات والأمن الغذائي، ولكن تحقيق الأمن للوطن لا يمكن أن يكون على حساب المواطنين وعلى حساب ازعاج اعصابهم وتخويفهم والتعدي على حقوقهم التي كفلها لهم الدستور، هذا الدستور الذي هو الوثيقة أو الاتفاقية التي تحكم العلاقة بين المواطنين وبين من رضوا أن يحكمهم... ومن هنا استفيد على أن القانون الذي يخالف الدستور غير نافذ ولو على اجماع مجلس الأمة فكيف بتعليمات وممارسات قد لا تستند حتى إلى قانون.

ضمن هذه الشروط الدستورية رضي الشعب أن يحكم ورضي أن يؤخذ أي مواطن منه على أي تعد كما أن ضمن هذه الشروط رضي الشعب أن تمارس الهيئة التشريعية صلاحياتها ورضي لها أن تحرس حقوقهم من أي تجاوز مقصود أو غير مقصود من السلطة التنفيذية. من هنا كانت مهمة الحكومة مهمة صعبة فإن قصرت في حماية أمن الوطن والمواطن فهي مؤاخذه وإن تجاوزت أثناء عملها هذا حقوق بعض المواطنين فهي مؤاخذه. ومن هنا تأتي براعة الحكم وكفاءة الإداريين وإخلاص المسؤولين في تنفيذ المهام الموكلة اليهم. وكلما اضطرت الحكومة إلى التعدي على حقوق الافراد أثناء تأديتها لمهمة حماية المجتمع كلما أثبتت ضعفها. وكلما ازدادت قوة إدارة الحكومة والثقة بينها وبين المواطنين كلما استطاعت أن تحقق الأمن للمجتمع دون التعدي على حقوق الافراد، لذلك ما لم يتم تعديل الدستور لاجازة ذلك فانه ليس من صلاحية أحد أن يقوم بحجز جوازات سفر المواطنين ما لم يصدر هذا الاجراء

عن محكمة رسمية. ( هذا الجواز الذي توجت مقدمته بنص امر صاحب الجلالة الى كل مسؤول يبرز له هذا الجواز بتسهيل مهمة حاملة ).

كما لا يجوز اعتقال المواطنين وتوقيفهم دون توجيه تهم لهم ومحاكمتهم، كما لا يجوز أن تمارس الضغوط النفسية والجسمية ولا أن توجه الاهانات للمعتقلين من اجل الادلاء بافاداتهم. فلقد حدث كثيرا ومحدث يوميا حجز جوازات لمواطنين على الحدود ويطلب منهم مراجعة دوائر الامن للحصول عليها ولا يحصل عليها الا بشق الانفس وبعد ان يجبر بعضهم على الافادة بما يرضي تلك الدوائر ويتأخر كثير منهم في الحصول على جوازاتهم في محاولات حثيثة ينتجح معظمها لتجنيدهم في سلك التجسس لا على الاعداء وانما على اخوانهم المواطنين.

وهناك فئات من الناس تحجز جوازاتهم اليها بمجرد عودتهم من بلاد معينة كالطلاب العائدين من البلدان الاشتراكية او الطلاب العائدين من باكستان أو حتى الطلاب المائدين من العراق.

أما الارزاق في هذا البلد فقد باتت في غياب السلطة التشريعية مرتبطة بالدوائر الامنية والتي توصي بكل ادب ودون أي انحاء بان التوصية تحمل صيغة الامر بعدم تشغيل فلان وسحب بعثة فلان الدراسية ولم يبق الا أن توصي هذه الاجهزة الكريمة بعدم ترويج فلان فتكتل الحلقة العائلية السعيدة لهذه الأسرة الاردنية الكبيرة بجعل النكاح مقروا امنيا.

نحن نشارك السلطة التنفيذية حرصها لا بل نحاسبها اذا قصرت لا سمح الله في منع الجرائم السياسية واية عمليات تخريب ولكن على السلطة التنفيذية ان تكون معنا وأن تكون جميعا مع الدستور في ان الحرية الفكرية حق دستوري للمواطنين وأن على السلطة التنفيذية ان تحمي هذه الحرية لكل مواطن من ان يعتدي عليها من قبل اجهزة السلطة او من قبل مواطنين آخرين أبوا ان يمارسوا فكرهم بالاتقاع والخوار ضمن الدستور ورضوا لانفسهم بالعمل على فرض فكرهم بالسلاح والارهاب والتخريب.

على مجلسنا الكريم هذا ان يؤكد من جديد على حقوق المواطنين الدستورية في ان يحملوا لكرهم الخاص بهم وفي حق مفكرينا ومثقفينا وطلابنا وفي حق علمائنا والدعاة الى نهضة امتنا وعزة ديننا ان لا يسوء اخذوا الا اذا مارسوا اعمالا تخالف القانون ويهدد امن الوطن والمواطنين. أما ان يحجز جواز سفر كل طالب دخل مره الى اتحاد طلابي في بلد دراسته أو عالم ابي ان يسكت على منكر شرعي أو مفكر رفض الصمت امام ظلمات الجهل وأن يضطهدوا وان يوصي بعدم توظيفهم في المؤسسات العامة، فان الارهاب لا يجوز ولن تحقق مثل هذه الاجراءات الا البغض والعداية في قلوب الناس تجاه السلطة التي استلمت صلاحياتها منهم.

أن الضمانة الامنية الكبرى في هذا البلد تكمن في قيادته العليا التي استطاعت خلال نيف وثلاثين عاما من الحكم بممارستها الحليمة وبصفاها الكريمة من عفو عند المقدرة ومن

هذه هي الامنية

مارس بكل وضوح ودون ريب ممارسات خارجة عن القانون والدستور من ان ترسخ مفهوم الاستقرار الذي يدور في فلكها بجاذبية ثقة المواطنين بمحبة ملكهم لهم ويشفقته حتى على المسيء منهم.

ولقد آن ان نحقق حلم شعبنا وامل قائده من ان تنتقل هذه الفوائد المستندة الى القدرة الشخصية الى المؤسسات التي اقامتها تلك الشخصية ورعتها. بحيث تكون هذه المؤسسات مرآة صادقة لقيادتها. فالقيادة التي امتنعت في احلك الظروف، عن ممارسة العقاب على المعتدين لا تسمح لاجهزتها بان تمارس العقاب على كل ظنين. ومع وعي الشعب والذي هو اللبنة الثابتة في بناء الاستقرار اصبحنا على درجة من الاطمئنان بان الشعائر البراقة والمستورد معظمها باتت لا تؤثر في مسيرتنا وأن الشعب يرغب ان يرى التغيير والتطوير من خلال المؤسسات الشرعية للبلاد تطورا يوصل كل فرد من هذا الشعب الى شعوره بقيمته وكرامته وتلمس آثار معنى حريته.

لقد اصبحنا نرى اليوم تميزا بين المواطنين : مواطن مخلص ومواطن غير مخلص او مواطن اخطأ في السابق وتاب الى الله وقبل الله توبته ولكن الاجهزة الأمنية ما زالت لم تقبل توبته، هذه الاجهزة التي تحتاج هي الى توبة بدورها. فان الاجراءات التي تتخذها فرديا تؤدي الى كثير من المأساة.

فهناك الزوج السلي الذي ذهب الى دائرة الجوازات ليضيف اسم زوجته مثلاً ويحزنه

مديرية الجوازات الى مديرية المخابرات ( علما بأن هذه اجراء غير دستوري وقد صدر بذلك حكم من محكمة العدل العليا ) اتهم هذا الرجل بأنه كانت له علاقة ايام التلمذ بأحد تنظيمات المقاومة، وأجبر على السفر الى الضفة الغربية دون اعلام زوجته وتلقفته سلطات الاحتلال هناك لتحاكمه وهي وشك اصدار حكم في قضيته الآن.

وهناك الطالبه التي انتهت دراستها الجامعية وعادت الى الاردن ليحجز جواز سفرها وهي من سكان الضفة الغربية بقيت هنا دون معيل وبمعينة عن اهلها.

وهناك المواطن الذي يعيش في الخارج ولم يجد له جواز سفره بقي دون هوية. أما الذين تطوعوا للقتال في بيروت عندما تخلت الحكومات العربية جمعة عن دورها في الانتصار للبنان، هؤلاء المتطوعون الذين لم يستطيعوا ان يصلوا الى الحدود اللبنانية بسبب منع السلطات السورية لهم بالدخول عادوا بعد يوم أو يومين الى بلدهم لتحجز جوازات سفرهم حتى يومنا هذا بل أشد من ذلك فان بعضهم ما زال محجوزا بشخصه حتى يومنا هذا.

والنتيجة ان كثيرا من المواطنين يعيشون في بلدهم كالغريب يشعرون انهم متبددون لا شيء الا لان بعضهم تحركت في عروقه نخوة الانتصار لارض سليت ولاخوان يضطهدون من عدو غاشم فأصبحوا بذلك اجساما غريبة في مجتمع منسليم.

وأخيرا وليس آخرا هناك الجمعية أو

النادي الذي يقدم طلبا للتسجيل ومن ضمن هيئة التأسيسية الوزير والعين والنائب وتبقى المعاملة اشهر في المخابرات لا يجري أحد على متابعتها.

ان لم يكن هذا ظلما فما هو الظلم؟

مواطن اتصل بالنواب الذين يمثلوا ابناء بلدهم طالبا منهم التدخل للافراج عن اخيه وعن معتقلين سياسيين اخرين وللتدخل لفك اضرابهم عن الطعام، وكان بدوره هذا باذلا مساعي حميدة وبأسلوب اديب مهذب بعيد عن الغوغائية، هذا المواطن اعتقل بسبب هذه الجريمة النكراء ووضع في المخابرات العامة منذ اكثر من ثلاثة أسابيع. كما ان احد السجناء الذين كانوا يمثلون مجموعة المضربين في ابراز مطالب السجناء للسادة النواب الذين زاروا السجن، اخذ من السجن الى المخابرات مع انه محكوم واحد بعد ذلك الى سجن الزرقاء العسكري. قبل اسبوعين اطلق سراح وضع وثلاثين معتقلا سياسيا من اصل اكثر من مائة معتقل سياسي.

ويبقى معتقلون، ممن يحمل معظمهم افكارا سياسية ولم يشتركوا في اي اجراء عملي للتخريب كما بقي في السجن كثير من سواطي الضفة الغربية بتهمة قطع النهر للقيام بأعمال ضد العدو، اذا لم يخرجوا ويلتحقوا بأهلهم سيخسرون حتى السكن في بلدهم.

ان الاعتقال التي تقوم بها الدوائر الأمنية تمتد أحيانا لمدد طويلة لا يعلم طولها الا الله ولا يعتمد في تقرير مدتها الا على الضمائر الحية الموجودة لدى هذه الدوائر.

اما اذا طال مدت التوقيف وخرب بيت المعتقل ودمرت تجارتها وتراكمت ديونه وما الى ذلك فان هذا الامر لا يخص الدوائر الأمنية والتي اردنا التكلم عما يجري بداخلها لطلبتنا ان تكون الجلسة سرية من موقع الحرص على بلدنا وعلى سمعته.

أيها السادة الكرام :-

لا أظن ان احدا منكم لم يسمع ببعض هذا او كله ولكننا عامة نصدق الطرف القوي ولا نصدق الطرف الضعيف وكأننا نسينا مقولة ابي بكر الصديق رضي الله عنه ( الضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ الحق له والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه ).

أليس واجبا علينا ان نستقصي الحقائق وأن يكون لنا رقابة على هذه الأجهزة التي تمارس عملها وكان ليس عليها رقيب ولا عتيد، نحن قلنا ونقول ونستقول ونصرخ عاليا اننا ضد كل من يتصرف تصرفا يخالف بالامن او يعرض سلامة الوطن للخطر، ومن نفس المنطلق فانا نصرخ عاليا ونقول اننا لا نسمع لاي جهاز من الاجهزة ان يبين اي مواطن او يعرض صحته او راحته النفسية او وضعه المادي للايذاء ولو كان ذلك، بنية حفظ الامن. ان اثبات الذنب او البراءة واجب المحاكم والمتهم بريء حتى تثبت ادانته وكل تصنيف للمواطنين يصدر عن غير جهة القضاء باطل وظالم وغير دستوري.

إنني أتوسم خيرا بالوزارة الكريمة للبدء في مسيرة الإصلاح. كيف لا وقد كان كثير من اخوتنا الذين التحقوا بها يتلمذون نفس التلمذ

هكذا من العدل

ويتقدون نفس الانتقاد فهم لا بد وبكل تأكيد سيمملون على التغيير تجاه الاصلح بعد ان استلموا مسؤولياتهم.

ولا داعي لتذكير الاخوة الوزراء الى انهم شخصيا وكمجموعة مسؤولون عن اي ظلم يقع على أحد المواطنين لا ينفرد بتلك المسؤولية أحد ... فيسألون جميعا امام الله عن اجراءات حكومتهم كما سنستل جميعا نحن النواب عن موافقتنا موافقة كانت ام رافضة.

هذا فيما يخص الامن السياسي.

اما فيما يخص الامن الاجتماعي والذي هو اصل المسألة الامنية فان ازدياد الهوة بين المحرومين والمنحوجين وازدياد الفقة الفقيرة بانضمام الموظفين والمعلمين وغيرهم اليهم يشكل سببا رئيسيا لاي تدمير ينتج خلاا امنيا، والحكومة مطالبة في هذا المجال بتبني اصدار قوانين اجتماعية تكفل العناية بجميع المواطنين فالمجتمع الذي لا يتم بفقائه مجتمع قاس ظالم مهما ادعى الرقي فالرقي يقاس باحترام الانسانية لا بالدينار ولا بالدرهم.

ولا يقبل عذر شح الموارد في هذا المجال لاولوية هذا الموضوع في اي مجتمع عادل ولان الموارد اللازمة لمل هذه القوانين متوفرة بتطبيق فريضة الزكاة والتي كفل الله سبحانه وتعالى لنا كفايتها لتغطية نفقات الاهتمام بالفقراء ان الشعب الذي يكره الضرائب عادة يطالب ويصر على تطبيق هذه الفريضة والتي يزيل ثقلها المادي كونها عبادة ترفع لادائها النفس البشرية ويحصل

الاطمئنان الاجتماعي بها وتنزل رحمة السماء وبركتها عند ممارستها مصداقا لقول رسولنا الكريم صل الله عليه وسلم ( وما منع قوم الزكاة الا ومنعوا القطر ).

اني في الحقيقة لا ارى احدا من نواب هذه الامة يستطيع ان يتجاهل هذا المطلب الشعبي والذي يعطي الحقوق لاصحابها، ان واجب ايصال الحقوق لاصحابها يسبق واجب تطبيق العقوبات والتي تطبق بحق من تجاوز حقوقه فمادام نعمل عندما يتجاوز المجتمع حقوق الافراد، ان مثل هذه المجتمعات تحتاج هي الى عقوبة وهذا ما تكفل به الله سبحانه وتعالى من اذلال لمل هذه المجتمعات غير المتراحة.

وما بالنا تركنا ايماننا بخالقنا وبرسوله العظيم الذي هددنا مبلغا ايانا امانة المسؤولية بأنه اذا بات انسان جائعا او مات جوعا في قرية ما فان اهل تلك القرية جميعا مؤاخذون يوم القيامة ... فنظرة ايها السادة حوالينا هل تظنون ان اتقى رجل من المسؤولين فينا ناج من النار ... لا، والذي خلق الموت والحياة لا اعتقد ان احدا منا سيسلم رائحة الجنة ونحن في هذا الحال.

كما ان الاساس الثاني للامن الاجتماعي يكمن في توجيه الشباب والناس اجمعين بعيدا عن الانحراف لا باغرائهم بكل ما يثير غرائزهم ويساعدهم على التعدي ثم مؤاخذتهم على ذلك فقد ورد في الدراسة التي اعدتها مديرية الامن العام بمناسبة يوم الطفل العالمي بخصوص جرائم الأحداث الحقائق التالية عن أبرز أسباب جرائم الأحداث :

١ - التفكك الاسري وانعدام الرقابة والاشراف الاسري.

٢ - فقر برامج وسائل الاعلام المختلفة في تثقيفهم والاسهام بتربيتهم وفقا للقواعد والاصول السليمة لا بل لاحظ المحققون ان حالات عديدة من الانحراف كانت ناتجة عن التأثير السيء لبعض برامج التلفزيون على وجه الخصوص.

٣ - ان المتورطين من الاحداث في مثل هذه القضايا قد ارتكبوا مخالفات صارخة للقانون مقلدين ادوارا سبق لهم مشاهدتها في برامج التلفزيون.

٤ - تناقص دور الام في رعاية الطفولة.

٥ - التفاوت في مستويات المعيشة.

٦ - ضعف السوازع السديني والضوابط الاجتماعية.

٧ - عجز المؤسسات العقابية عن ممارسة واجباتها على الوجه الامثل.

ايها السادة المحترمون :

ان اعطاء المواطنين حقوقهم وتوجيههم ترويا واعلاميا ليكونوا شعبا مقيانا يستطيع الدفاع عن بلده المهديد هو الاصل في الامن الاجتماعي ومع تحقيق ذلك فإننا ولا بد ان نحتاج الى قانون عقوبات صارم يطبق على كل من تجاوز حقوقه المؤمنة له حتى يانه مثل هذا القانون يجب ان يستند الى الشريعة السمحاء التي عالجتها النفس البشرية بما يعرله عنها خالقها من اسرار لا بما اكتشفه ويكتشفه الفلاسفة على مر الایام .

ان تطبيق ما انزل الله بهذا الخصوص يحقق الامن في المجتمع ويظفيء نار حطب النار في القلوب فكيف يبقى على قيد الحياة من هتك عرض طفلة صغيرة او حتى امرأة كبيرة؟ بأي وجه نقابل ربنا غدا ايها المسؤولون انقول له : لا تؤاخذنا فقد وجدنا في تشريعك واحكامك بعض النقص والعجز فابت عبقريتنا الا ان تتدخل لانتفاذ الموقف وتصحيح التنزيل حيث انك يا رب لم تول الناحية الانسانية حقها عند النظر الى المجرم ولكنك اوليت الناحية الاجتماعية حقها ونحن نخالفك .

اما انا فاني استغفر الله من كل هذا ... افلا تشاركوني في الاستغفار . كما اننا نحتاج الى تطوير قانون اصول المحاكمات هذا القانون الذي هيء مشروعا جديدا له احد قضائنا البارزين منذ عدة سنوات ونام بعد ذلك في احد الادراج . كيف نحقق الامن عندما يجنيء آكل الحقوق خلف قانون اصول المحاكمات وهو يعلم بان صاحب الحق لن يحصل عليه الا بعد سنوات مما يضطره للتسوية او لكف الطلب عن حقه اني اسأل واسألكم السنا نحن الذين نشجع آكل الحقوق بأجراءاتنا المتبعة .

نحن نرغب ونطالب بكل ما اوتينا من قوة ان يطور القضاء وأن يحترم بان تعود المحاكم النظامية الى ممارسة جميع صلاحياتها في بيان تليق بهيتها ورسالتها النبيلة وباجهزة قضائية معني باحوالها وبحقوقها وأن تلغى المحاكم العرفية وبعض المحاكم الخاصة التي لا تتمتع بالاستقلالية التي نص عليها الدستور من حيث انها ميثقة عن السلطة التنفيذية.

هذه هي الحق



ان وجود الاحكام العرفية بسبب حالة الحرب امر قد يكون مفهوما ونحن نرغب به. شريطة ان نعيش حقا في حالة حرب وفي جو التهبة للدفاع عن ارضنا لا ان نعيش في حالة من البسط والكيف والبلذخ والانتحال.

لقد اخبرني أحد الصحفيين الغربيين قبل ايام وهو يزور الاردن مرة بأنه صعب لما رآه من مظاهر المادية والرخاء وكان يعتقد انه قادم الى عاصمة تنصرف بما يتناسب مع كونها على مسافة ثلاثين كيلو مترا عن العدو الطامع في التوسع.

أما أن لنا ان نتجانس مع انفسنا. نحن نناشدكم الله ان تجعلونا نعيش في حالة حقيقية من الاستعداد الحثيث لحرب لا ريب آتية سيختار زمانها العدو الطامع الذي يستعد لها ليلا نهارا.

اما ان تستعمل الاحكام العرفية في حياة المواطن اليومية البعيدة في واقعها كل البعد عن حياة المواطن الخائف الحذر المترقب من عدو خارجي فهذا امر غير مقبول. نحن نطالب بالغاء الاحكام العرفية كما نطالب ان توجه بلادنا واقتصادنا وحياتنا بما يتناسب مع حقيقة المخاطر التي تهددنا.

ان قيمة الرجال تكون بقدر ما يشغل قلوبنا من احلام واذا لم تشغل قلوب الرجال بشؤون الرجولة من فروسية واشتداد لنزال العدو فستشغل حتما باللهو والفراغ والانتحال وستدفع ما بقي في الاجسام على صورة نحل بالامن بظلم المواطن لأخيه المواطن.

أيها السادة :

أشكر صبركم على كلمة شاب كان الأولى له ان يصمت كثيرا وهو يستمع اليكم ويتعلم منكم ويتكلم قليلا راجيا ان لا يزل وان لا يخطيء في مجالس الرجال واختتم كلمتي راجيا منكم الموافقة على المقترحات التالية :-

١ . الطلب من الحكومة الرشيدة ان تلزم اجهزتها بالكف عن :-

( أ ) حجز جوازات سفر المواطنين ومنعهم من السفر لأي سبب كان.  
( ب ) مناعة تجنيد سفر أي مواطن والتوقف عن الاجراء غير الدستوري باستشارة اجهزة الامن قبل تحديد جواز السفر.

( ج ) التمييز بين المواطنين في التوظيف والتوقف عن منع عمل مواطنين بلا سبب قانوني.

( د ) الافراج عن الموقوفين السياسيين والعفو عن المحكومين السياسيين.

٢ . تشكيل لجنة برلمانية مهمتها مراقبة عدم تجاوز حقوق المواطنين ورفع تقارير دورية الى المجلس بذلك.

٣ . وضع التشريعات اللازمة لتطبيق فريضة الزكاة وحسن توزيع فوائدها لاحتياجات الفقراء.

٤ . الغاء المحاكم العرفية واصلاح الاوضاع القضائية فيما يخص احوال القضاء ومباني المحاكم وبسرعة بث القضايا ومراجعة

قانون العقوبات.

بسم الله الرحمن الرحيم ( ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل ان الله نعم يعظكم به وان الله كان سميعا بصيرا ) . صدق الله العظيم أيها السادة الكرام : لا استطيع قبل ان اختتم كلمتي إلا ان اتطرق لموضوع عن مؤتمر يهودي في قطر عربي شقيق بالاستنكار والرفض سائلا زملائي جميعا ان يتخذوا موقفاً من هذا التصرف الذي لا يزيدنا إلا انهيأراً على طريق الاستسلام

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : السيد سلمان القضاء.



السيد سلمان القضاء :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس الاخوة الكرام

خلال الفترة التي اضطلت بها هذه

الحكومة بمسؤولياتها واتسمت به رغم قصرها لمسنا فيها حتى عما قامت به الحكومة واتسمت به مواقفها في الداخل عما يشر بالخبر والوعد الصادق تستحق على ذلك كل شكر مقدرين لها ممثلة برئيسها دولة السيد احمد عبيدات مساعدها لخدمة الوطن والمواطنين وایمانها واستعدادها لسماع كل شكوى وكل ملاحظة نافعة ایماناً منها بضرورة بقاء الاردن واستمراره قوياً صامداً ليبقى فيه الجميع تحت مظلة الطمأنينة وسيادة القانون واننا لتطلع مع هذه الحكومة الى غد مشرق لامتنا وشعبنا في ظل قيادة الحسين الراحلة الشجاعة.

ولهذا وبمناسبة هذه الجلسة المخصصة لاستعراض بعض الامور الداخلية فانا انتهز هذه الفرصة لاستعراض بعض تلك الامور التي يتحدث عنها المواطنون او يشكون منها وانا على ثقة بان هذه الحكومة التي تعرف واجباتها بالنظر فيها بكل عناية في نطاق المصلحة القومية العليا.

واليكم سادتي بعض هذه الامور :

١ - الدستور الاردني قد سمح باقامة الاحزاب السياسية ضمن نطاق القانون وهي رذيفة للحياة البرلمانية وذلك لان الناس قد ملؤ وشتموا من وجنود الشلل في السياسة التي تعمل في نطاق الجلسات المغلقة تحرف مباحثي كما سئموا ايضاً وعانوا من الاحزاب السياسية في السابق والتي كانت في معظمها مشغولة بمبادئها من الخارج ولهذا فاذا ان لفقام احزاب سياسية وطنية وهي رغبة وامنية تقوم

هذه هي الاصل

وتعمل ضمن نطاق الدستور مؤمنة بمبادئه وتهدف الى تحقيق ذلك بالوسائل السلمية المشروعة نابعة ومنبثقة من دستور هذا البلد ويرفض الجميع رفضاً قاطعاً اقامة احزاب غير ذلك وغير دستورية.

٢ - ضرورة قيام صحف جديدة باعتبار ان الصحافة هي صيغة من التعبير عن الرأي العام وبهذه المناسبة فقد لمسنا في عهد هذه الحكومة ان الصحف تعمل بحرية ضمن نطاق المصلحة القومية العليا. ولهذا فاننا نشارك بالمطالبة بتعديل قانون المطبوعات بحيث يلغى النص الوارد فيه بتحصين القرار الاردني في حالة تعطيل الصحيفة لكي يحق لها الطعن بالقرار لدى محكمة العدل العليا.

٣ - يتحدث الناس من ان هناك ركود في الحالة الاقتصادية وفي هذا الصدد فان المسؤولية في هذا الباب لا تقع على عاتق الحكومة وحدها بل هي مسؤولية اصحاب رؤوس الاموال الذين اعطاهم الله الثروات ليوظفوها في المشاريع الصناعية والزراعية بما يعود على البلاد والمواطن بالخير لا ان ينفقوها على اقامة العمارات الكبيرة وتجميلها حجارة وبما انه كان من واجب الحكومة توجيه الاقتصاد الوطني والتهور به. ولهذا فاننا نطالب الحكومة بالتدخل في هذا المجال ونجاحه في المناطق الريفية لمنع الهجرة الى العاصمة والمدن الرئيسية.

نحن نعلم ان قدرة هذا البلد المالية محدودة

ولهذا من الواجب الحد من الاسراف الحكومي ومعاربة الفساد بكافة اشكاله وانواعه.

٥ - يشكو البعض من تدخل الجهات الامنية في تشغيل العمال في القطاع الخاص - الشركات والمؤسسات المماثلة. واذا اجيز للحكومة ان تتحرى عن مسلك من نستخدمهم في اجهزتها الادارية فلا يجوز للجهات الامنية ان تتدخل في استخدام بعض العمال.

٦ - نتوقع ونأمل ان نرى بين يدي هذا المجلس قريباً مشروع قانون لمكافحة جرائم الأمن الغذائي والاقتصادي.

يشكو البعض من اولياء الطلبة الذين يدرسون بالخارج من حجز جوازات سفرهم لدى بعض السلطات الامنية مما يعرقل مهمة هؤلاء الشباب.

٧ - نطالب بتخفيف القيود في الاجراءات الامنية على الجسور لتسهيل مهمة المواطنين الذين يترددون على الضفة الشرقية من الضفة الغربية وذلك ضمن اطار المصلحة القومية العليا.

هذا وكلنا امل بهذه الحكومة ان تدرس هذه الملاحظات بكل عناية ضمن نطاق المصلحة الحكومية العليا.

والله يوفقنا جميعاً لخدمة الاردن في ظل

قائد المسيرة جلالة الحسين المعظم.

يشارك في هذه الكلمة.

اسماعيل حجازي

فؤاد قاتيش

عمد اللويب

خالد الفياض

زيد يونس

معالي رئيس المجلس : السيد مروان الحمود



السيد مروان الحمود :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس،

المجلس المؤقت،

في وقت داعبت فيه نفس المواطن الأمل وملكت عقله وحزانه أحداث صيف العام ٨٤

وراح قلبه يقفز عن مواضعه يلاحق كل حركة من حركاتها املأ يلعب وثقة تناسس أو تتمزق حتى أصبح قاب قوسين أو أدنى من ذاته كياناً متممياً تحكمه علاقة البذل والعطاء جاءت جلستنا هذه ليمس أكثر مناطق تكوينه حساسية وتضعنا في أكثر جراحه ايلاماً واتساعاً، وعلى أمل أن لا تلعب الحساسية بمشخصيتها وأن لا تتذلل الجراح على مبلسيها.

أود أن أصدر حديثي مؤكداً على خطورة المهمة التي تتصدى لها ويبلغ الدقة والحكمة اللازمين للتعامل معها وبلغ الحرص وسدى الاصرار على تحقيق نقلة الى الامام، فضلاً عن الظفر بفرضية التحدث أو الكلام كمنطلق لتناولها وتحديد لتائجها، وثقة مني بوضوح كل ذلك وتوافره، أعاطيكم مستهلاً بالتأكيد على المطلقات الأساسية التالية :

أولاً : أننا عندما نتكلم عن حق المواطن ماله وما عليه فان ذلك يجب أن يتسحب على كل مواطن أياً كان موقعه في جسم الأمة ليتمثل بذلك سواد الأمة وسلطات الدولة الثلاث وذلك حتى نحول دون وضع متسبي الوطن في مواضع متقابلة يحاول كل من موقعه تحقيق ما أمكن على حساب الآخر.

ولأوضح العيارة بدء مؤكداً على أن ما يتجسد إنما هو حق الوطن والأمة على متسبيها، صدقاً في الانتباه وتوازناً في العطاء وتجانساً في الأداء وتساقطاً في الالتزام بمقرراتها واحترام أفرادها.

ثانياً : وانطلاقاً من ذلك فاننا ونحن

هكذا هو الوطن

عينا على الأمة والقائمين على تطبيقها بما يضعهم جميعاً في موضع التقصير على الدوام.

وبعد فاني وأذرائي لزاماً التنويه بما سبق اقتناعاً باستحالة تنازل موضوع الحريات والحقوق بشكل مُستقبل، إلا أنني ومراعاة لضيق المقام وتفقها لطبيعة دور الحكومة والمقصود مباشرة هذا الترخيص وإثارة لبحث ما يتعلق بما أوردت بالمسائل التشريعية والمهنية في أمانيها مع أخوتي النواب والمواطنين وثقة بحسن تفهم الجميع لما أوردت وارتكازاً إليه فاني ادعو إلى :-

أولاً : حيث أن الدستور يعتبر الضمان الأقوى للحريات والحقوق ويمثل أسمى إنجازات الجماعة لأنه يجب أن يكون مبنياً عن المخالفة أو التعطيل تحت أي ظرف ولاي سبب منها كان، وعليه فإن على الحكومة أن تباشر صلاحياتها وفق احكام المواد ٩١ و ١٢٥ و ١٢٦ / ١٢٦ لمعالجة المواد ١٢٤ و ١٢٥ حتى يتحقق ذلك، أو على الأقل لتوفير تحديد أدق لهذا الهدف ومدة وطبيعة الاحكام المؤقتة وتعليماتها لا تحرم السلطة التشريعية بآية حال من دورها في وضعها ومراقبة تنفيذها وما تضمنه له التعليمات الطبيعة القانونية انشاء والغاية.

ثانياً : أنه ورغم ما ينسب إلى تعليمات الادارة العرفية من فضل وما تحق لها من نجاح في أكثر من دولة إلا أنها اجتهدت بتقل المراجعة، لأقول وأثاباً بأنها تتناقض مع ظروف إصدارها حيث تلقى بمسبب الدفاع باشكاله كإبلاً على المؤسسة العسكرية وخدما وفي ظروف يكون فيها خروج ما يكون إلى التفرغ لخدمة الإنسانية

نخاطب السلطة التنفيذية معبرين بلسان الأمة عن مطالبها، فإثنا لا نسمى إلى تحقيق مكاييب للمواطنين على حساب الحكومة أو تنسب في العكس بقدر ما تقدم من خدمة للوطن وعلى الاخص الحكومة، إذ أنه ليس أكثر تسهلاً لهمتها وتحققاً لآمالها وانجاحاً لمارساتها من أن تضطر في كل ذلك عن فتاعات الأمة وخصوصاً أنها طرف أساس في تشكيل هذه الفتاعات أشخاصاً ومؤسسات وسياسات.

ثالثاً : أن الحريات إطلاقاً وتحديداً إنما هي مفاهيم نسبية تتغير بتغير القيم الحضارية للامم، وعليه فإثنا ورغم ما تبدو عليه الصورة من إضلال إلا أننا نتمتع من حيث الأساس برصيد ضخم من أرقى ما وصلت إليه البشرية منها من مفاهيم متمثلة في شريعتنا السمحاء وراثتنا الحضارية العظيمة، وأن قدرنا عطياً منها قد نجسد نصوحاً في أنظمتنا دستوراً وقوانين وأعراف وعادات، وعليه فليس مطلوباً كحل شامل وأساسي إلا استيعاب أنظمتنا للمزيد منها وأهم من ذلك الانضباط باحكام المتوافر منها وأن لا نجعل من أي ظرف أو مناسبة سبباً لتعطيلها أو التنازل عنها.

رابعاً : أن انماط السلوك وتحديداته بما لا يمكن حصرها أو ضبطها يفوق ما يمكن في الواقع وقوانين أممية وعدداً مما يجعل من الضمانية بها ومراقبتها وتوجيهها أثراً لا يقل أهمية عن مراعاة القوانين المكتوبة.

خامساً : أن القوانين التي لا يتسنى لدى تطبيقها استيعاب آمال الأمة وإجهادها كبيرها وصغيرها لا يمكن إلا أن تكون عينا على الأمة

وفي ظروف تمل ضرورة أن يستمر كل جهد وأن تدعى الأمة لتتقاسم المسؤولية، وإذا تذكرنا أن في قوانيننا العادية وعلى الاخص قانون العقوبات لا تكاد تغادر صغيرة ولا كبيرة إلا وعالجتها في وقت لم تضيف إليها التعليمات العرفية أي جديد وأن الجهاز القضائي على قدر من الكفاية وأن الثقة في متبسي الأمة مقترضة حتى يثبت العكس، قيمتني القول بأن سلبية التعليمات وخاصة لسهولة تصور المواطن وكأنه مُستهدف بها يفوق إيجابيتها بما يدقني بكل ثقة إلى الدعوة إلى أن تباشر الحكومة الصلاحيات ذاتها لالغاء تعليمات الادارة العرفية وما تفرع عنها.

ثالثاً : واذا ضمن الدستور حقوق المواطن الاساسية في جملة احكامه وعلى الاخص في الفصل الثاني، فإنه ليس البسيط ولا أوجب من إلغاء التعليمات والقرارات التي تتعارض مع احكامه قبل التفكير في المزيد منها.

رابعاً : وما أن الدستور قد ضمن للسلطة التشريعية واجبة تجاه السلطة التنفيذية مسألة واستجواباً وثقة، فإن بما يخالف احكامه استقلال أي من أجهزة السلطة التنفيذية كياناً او قراراً بما لا يمكن مجلس الأمة من الاضطلاع بمسؤولياته.

خامساً : ولما كان انسجام المواطن مع معتقداته ومبادئه من ممارسة فتاعته هو أهم ضمان لزيادة دالمة التطاء للدين، ولما كانت الوحدة أهم أهدافه فإن البلد، وهي المؤهلة لذلك حضارياً وجغرافياً وقيادة، أن تحقق القدوة وتكون المثال لتصل فضلاً عن الانجاز العظيم الذي انجزته إلى تعميم التفهم نظرياً وعملياً

حتى يعلو صوت ابن السليط على صوت ساكن البقعة مطالبةً بفلسطين حقاً ويعلو صوت الثاني على الاول عن الأردن دليلاً وإعماراً ويعلو صوتها على من غداها للوطن الكبير انبعاً وتذلاً.

سادساً : واستناداً إلى ذلك وتحقيقاً له فإن من حق الأمة على الدولة أن تتنقل بالعلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية من مرحلة التنسيق والتعاون إلى واقع وحدة الهدف والأسلوب والأداء وأن يراعي أن لا يقتصر ذلك على مسؤولي الصف الأول بل يمتدح ذاب وحق وواجب كل مراتب متبسي الأمة وأفرادها.

سابعاً : وحيث أن تحقق الثقة وتوفر المعقول من التفهم والرضي هما ركيزتا الأداء الإيجابي للمواطن فإن حق الوطن بالاهتمام بقاعدة الجهاز الاداري اختياراً واعداداً وتزجيها وحاسبة.

ثامناً : وما أن الديمقراطية هي الاسلوب الأمثل لتحقيق كل ذلك وضمانه جماعية صنع القرار وتعمل المسؤولية، وحيث أنها ليست مجرد شعار يتبنى فلان من حق الوطن على الدولة أن ترسم للديمقراطية طريق الفؤاد إلى قلب المواطن فضاءً وقبولاً وممارسة، وأن توفر فرص ممارستها ويؤمنها مع الفرد فضلاً في أسرته أو تلميذاً في منزهة أو طياراً سلوكه أيضاً كان.

سوقبة في جسم الأبنية، وعليه وعن طريق الانتخاب يجب أن يتم المباشرة بإعطاء العمل الجماعي والحكم المحلي بقية التطبيق في الاحياء والمكثن والفري وحتى نصل إلى وضع

هذه هي الاصل



تستند فيه سلطات الدولة الثلاث الى قاعدة مدنية تسهل مخاطبتها والاستماع اليها والاعتماد عليها.

تاسعا : وحيث ان طريق كل ذلك انما هو عبر التعليم والتربية، الا انه ورغم المستوى المتقدم الذي نتميز به الا انه وتحقيقا لكل ما سبق فإن فلسفة التربية والتعليم يجب ان لا تقتصر على مجرد الاعلام والاخبار وايصال المعلومات، بل يجب ان تركز في محاولة داخل المدرسة وخارجها حتى تفصل بالمدرسة لأن تكون مكان عبادة ومركزا فكريا وعقليا ومركزا إعدادا للفكر ومؤسسات المجتمع المختلفة لأن تكون مدارس هذا المعنى حتى تفصل بالمكلف بخدمة العلم ويخضع الجيش الشعبي الى معسكر التدريب جنديا متدينا معذرا فكريا وتدينا، وبالجندي والموظف والعامل مواطنا متدينا.

عاشرا : ولما كان من المستحيل تحقيق شيء من ذلك الا باقتناع كل متسبي الوطن به واستعدادهم للتضاي في سبيله فان من حق الوطن على المواطن ان يكتف ويتخلل في الحال عن كل القيم السلبية التي تحكم طرائق تفكيره وافشكال ادائه سواء من حيث تعمق الشك وتمكن الاضطراب أو سهولة اطلاق الاحكام وتكوين الأفكار أو تبنيها وعلى هذا المواطن ان كان موقعه ان يبادر الى تشخيصها امراضا يسعى الى قمعها واخلال الايجابي بما يفصل اليه مكانها.

حادي عشر : ولما كان الحد بين المواطن والدولة غير دقيق، فانه من حق الوطن على المواطن ان يتخلل من مجرد المطالبة، وفي حالة اضرامه فحينئذ اولاً وعليه ان يدرك ان قوته

لا يقل عن الحكومة أهمية بل ان التمييز بينها أمر مستحيل، وعليه فإن سبباً منها كانت وجهته لا يبرر التساؤل في الخروج على القوانين والالتفاف عليها وأن تقصيراً منها بلغ لا يبرر التفنن في التهرب من دفع ضريبة الانتها حتى تفصل الى وضع تتساؤل فيه في وضع أطر الشراكة وتحقيق أكبر قدر من البذل بذل أن نجته في تبرير الامتناع عنه والتخلص منه مادياً أو معنوياً.

واخيراً. ولئن كان ما ذكرت يتسم بالعمومية أكثر منه بالمباشرة والتسمية والتعريف فإن ذلك انما هو من قبيل الخوض على عدم ممارسة سلبية ادعو الى تبليها، ولئن كان معه مالوف في مثل هذه المناسبة تسيطر قائمة بالمطالبات والمخالفات تبدأ بحجز الجوازات ولا تنتهي الا بأن تصبح كل القيم المسلم بها لدى كل أمة الأرض موضع نقاش وتشكيك، فإن ما منعي من كل ذلك هو تكفل ما اوودته بمعالجة المشكلات من جلورها أولاً، وثقة مني بأنها بما لا يتخلل عليه اثنان منا سلطات ومواطنين، وبأنها إن كانت مبررة بفعل بعض الظروف فإن ذلك لا يجعل منها حقائق أو قناعات مسلم بها ثانياً، واقتناعاً مطلقاً بانني انما أعبر بلسان أبناء البلقاء في غيماتها وقراها ومركزها والذين لمسنا لنهم قدراً عظيماً من التفهم ومستوى اعتربه من الايجابية في طرح المشكلات وتصوير الحلول وتبعاً كبيراً من الاستعداد للمشاركة والبذل في سبيل رفعة هذا الوطن واهداف الأمة بناء مع الفايده الباني وشهادة على القرب الذي ارتضيناها وأما به واقصنا على ان لا نجد عنه.

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس : د. رياض النوايسة.



السيد رياض النوايسة :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس :

الأخوة النواب والوزراء المحترمين، في بداية حديثي أود ان أذكر باني أفهم الأمور بما يتعلق بجلسة مع الحكومة الموقرة بأن تتعامل مع سلطة موازية للسلطة التشريعية وفي إطار من التعاون ولا يوجد أي توجس أو أدنى شك حول هذه القناعة، عندما أنظر وأطلع من خلال هذه الرؤيا أقولها ولست تاباً أو ذليلاً للحكومة، كما أنني أقولها ولست مترفعاً أو فوقها على الاطلاق. بل أقولها كممثل للشعب في سلطة تشريعية يمثل موقع محدد ضمن مكونات هذه السلطة التشريعية وأقولها أيضاً من منطلق التعاون بين كافة السلطات الرئيسية الموجودة في بناء هذا الوطن، بتقديري المسألة الأساسية في كل حوارنا هي مسألة الالتزام بالدستور بالدرجة أساسها واختصاراً للحديث قلبي أرى ان هذا الموضوع

يتمثل في ثلاثة أمور رئيسية الأمر الأول هو بالافراج عن الدستور وبما يعني هذا المفهوم أو هذا التعبير من أبعاد وإطلاق القوانين التي يجب أن تطلق لا أن تعطل، وتوفيق قوانين عاملة وفاعلة ويجب أن توفق.

معالي رئيس المجلس، السادة النواب

حين صدرت الارادة الملكية باعادة الحياة البرلمانية واستبشر المواطنون خيراً، واحسن الجميع ان ذلك سيزيل صداء السنين ومعاناة الايام التي لها مناخا مناسباً في غياب التمثيل الشعبي وسيطرة اوضاع شاذة على البلاد نتيجة لظروف معروفة للجميع وبعد ذلك جاءت الانتخابات التكميلية وبما حكمها من اجراء لاول مرة تعيشها المملكة نقلت مجموع السكان الى حالة جديدة من الارتياح والتفاؤل بكل ما هو ايجابي وازاء ذلك كثرت وتعمقت نظرات كل المتضررين من الاوضاع السابقة، وجماعات نداءاتهم واستغاثاتهم ومطالبهم بحجم الامال التي يفقدون، والتي يجب ان نقدرها احسن ما يمكن، اذ ان اي اجراء ديمقراطي او انساني مهما صغر حجمه فانه يؤتي ثماراً ممتازة ويؤثر على صعيد المسيرة وتقويتها ورسوخها، وان اي تصور يخرج عن ذلك هو تصور قاصر ونحاطي.

ايها الاخوة الاعزاء :

ان من بين ثقات شعبنا والى آملت خيراً لولا مراكز الاصلاح السياسيين منهم، فيهم سواء المحكومين أو الموقوفين، هذه الفئة ما زالت تلمح كبقية الزاد الشعب بتحقيق مكاسب لها

هكذا هو الوضع

في ظل المستجدات التي طرأت، علما بان هذه الفئة ليست في نزعة فانها تطرح مطالب محقة بها تقضي الامانة ان تعالج بجدية وعدالة معتقدا ايضا ان الفترة التي قضوها في المراكز المذكورة استنفذت اغراضها وبات معها الابقاء على اوضاعهم امر لا مبرر له وخسارة في جوانب لا حصر لها.

ايها الاخوة الاعزاء،

ان هناك فئات اخرى هي خارج هذه المراكز ولها معاناتها حيث دفعت ضرائب باهظة نتيجة الظروف المشار اليها ويقع في هذه الحالة كل الذين محجوزة او محجوزات سفرهم او هم مالكون لها وفعاليتها باطلة واؤلئك الذين يمنعون من العمل في مؤسسات الدولة وغيرها، ان هؤلاء المواطنين يعدون ان مرحلة جديدة قد باتت وان الاوان لان يفرج عن قوتهم وطموحهم وجهدهم لكي تستمر في خدمة الوطن، وبما ان هذا هو حق دستوري لكل مواطن اذن لا بد وان يأخذ كل مواطن حقه ويجب ان تتعامل الاجهزة المعنية على هذا الاساس وفي خدمة الدستور.

ايها الاخوة الاعزاء :-

ان الانسحاب عن المحكومين والموقوفين داخل او خارج هذه المراكز مسألة طبيعية ودستورية احتكاما لما نصت عليه مواد الدستور من المادة الخامسة ولغاية الثالثة والعشرون من تحديد للحقوق والواجبات للمواطنين وبما يكفل وعلى مستوى رفيع خلق الانسان المبدع المتحرر القادر على الابداء باكثر مما يطلب طوعا وورغبة والمتسطلع الى غدد مشرق وانشراح حقيقي في

صنع التاريخ، ان اية دولة في العالم لا بد وان تحترم دستورها وتقتيد به وتعايشه كل الزمن وفي شق الظروف وذلك ليساهم كل منهم في ديمومة وتطوير الآخر. لا ان يشكل عبء عليه ويختل التوازن بولادة اوضاع غير عادية لا يمكن المراهنة عليها لوقت طويل، وعليه فان احترام نصوص الدستور وتطبيقها مهما ثقلت هو احترام لعقلية ونفس وحاضر ومستقبل وتاريخ الشعب والدولة على حد سواء وتحقيقا لذلك وتلبية لنداء الواجب والاحساس بالمسؤولية لاني ارى ان اقرار المسائل التالية عمليا هو السبيل الوحيد الذي يضمن زوال الاحوال الغير اعتيادية وما ترتب عليها من سلبيات وهو ما يعنى العودة الى الحياة الدستورية حقا وبمدلولها الواسع المنطقي وهذه المسائل هي :-

اولا : الغاء الاحكام العرفية وتوقيف العمل بقانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٥٩ وما طرأ عليه من تعديلات وتقييد ذلك بحالة الحرب الفعلية (حدوث عمليات عسكرية).

ثانيا : اسقاط كافة القضايا السياسية وحفظ التحقيقات في هذه القضايا والغاء كافة الاحكام الصادرة عن المحاكم الاستثنائية فيما يتعلق بالقضايا الاخرى واعادة امر الفصل فيها للسلطة القضائية.

ثالثا : توقيف العمل بقانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ وما طرأ عليه من تعديلات.

رابعا : تعديل القوانين المحصنة في وجه المراجعة القضائية بحيث يستعيد القضاء الاردني حقه في النظر في شكاوي المواطنين ضد

التصرفات الادارية المخالفة للقانون او العدالة، مثال : قانون المطبوعات والنشر وقوانين النقابات وقانون السلامة العامة وقانون الاستهلاك... الى اخر القائمة.

خامسا : النظر الى القوانين المسنونة او التي هي قيد التشريع بما هو في قيد التشريع بما هو مطلوب دستوريا لا متجاوزة ولا متخلفة عنه بقصد تصور الابداع وترجيح نص حساب غيره.

سادسا : ان تعديل قانون الانتخابات النيابية بحيث يضمن سد الثغرات الموجودة فيه وبما يكفل حياد السلطة التنفيذية ونزاهة الانتخابات وسيطرة القضاء على ادارتها ورفع القيود على الدعاية الانتخابية والتمثيل الواسع لقطاعات الشعب كافة وفقا للكثافة السكانية وبما يسمح لتمثيل المنظمات الشعبية ذات القاعدة العريضة - كالتنظيمات العمالية والنسوية والشبابية والفلاحية وذلك لاجل استكمال التمثيل الشعبي الديمقراطي الحقيقي.

سابعا : اقرار حق التنظيمات الطبقية والنيابات السياسية في اقامة احزابها المستقلة دون وصاية من احد او قيود او شروط ذلك وبما جوهر الدستور وعدم تعرضهم للاضطهاد او التمييز بسبب هذا الانشاء وتحريم ملاحقة المواطنين من جراء هذه النشاطات.

ثامنا : اقرار حق التنظيمات النقابية للعمال والفلاحين والمعلمين وكافة التنظيمات المهنية والحرفية الاخرى والاتحادات النسوية

والشبابية دون تدخل او وصاية وضمان حقها في التعبير والدفاع عن مصالحها بكل الوسائل والتي لا تتعارض مع احكام الدستور.

تاسعا : اقرار حرية الرأي والكلمة والصحافة والطباعة والنشر عمليا ورفع كل القيود والاجراءات المقيدة لذلك وانتهاج سياسة اعلامية وتعبوية وطنية وقومية تستند الى التاريخ العربي وروح الاسلام وحق هذه الامة في الدفاع عن نفسها واسترداد المقتصب من حقوقها ومطله على الواقع المعاصر بعقل مفتوح موظفة ذلك للتصدي لجميع التحديات التي تواجه الامة رافضة للالكار والممارسات الاستسلامية والنيابية متيقنة من قدرات الامة على تحقيق الظفر على اعدائها منها عظمى النواب.

عاشر : وضع الرقابة اللازمة على اجهزة الدولة ومحاربة الفساد والمحسوبية والتسيب ومجمل العمل التي تعاني منها هذه الاجهزة والارتقاء بها حيث يجب ان تكون مؤمنة بالشعب محبة للواجب مندمجة في الاداء بقناعة يقينية في الانتهاء لهذا الوطن.

حادي عشر : ان توفير الخدمات الضرورية من طرق ونقل ومواصلات وماء واتصالات سلكية ولاسلكية وخدمات صحية وتعليمية وتربوية وكهربائية وغيرها هي بحاجة الى مزيد من الجهد رغم الاشواط المتقدمة التي قطعت في ذلك بخصوصها فيما يتعلق بتحسين توزيعها وتعميم التقدم منها ورفع كفاءتها ونماذجها وفي اسس استراتيجيتها لتتاسب من الدور التميز الملقى على كاهل الوطن في المواجهة

هذه هي الوحدة

القومية واضعين في عين الاعتبار حمل أكبر قدر ممكن من التكلفة عن كاهل الشعب. إن هذه كلها تأتي في مقدمة أساسيات الحياة التي بدونها لا يمكن الارتقاء بالمواطن إلى حالة الإدراك الموضوعية والاحساس بالقيمة الانسانية وما يترتب على ذلك من مسؤوليات.

ثاني عشر : إن توفير السلع والحاجيات الأساسية ذات الجودة العالية وبأسعار يستطيع كل مواطن تحملها يقتضي السيطرة على التجارة الخارجية وضبط التجارة الداخلية مع الاستفادة من دور القطاع الخاص في هذا المضمار وفق خطة مرسومة وحكمة ومتزامنة مع سياسة قومية تغطي كافة الاحتياجات بما يستلزم ذلك من ضبط للأسعار ودرء للشح والافتقار الذي يحكم سوقنا التجارية.

ثالث عشر : فيما يتعلق بالزراعة والانتاج الحيواني فإنه كما نعلم في وضع لا يحسد عليه رغم كفاح العاملين فيه وهذا ما يرض وضع سياسة زراعية مدروسة ومبرجة بحيث تتكفل السيطرة الناجحة على جميع حلقات العملية الزراعية ابتداء من الشروع في العمل وانتهاء بتأمين حصاد الجهد الحقيقي لصالح العاملين بهذا الحقل، ويصح القول نفسه على الصناعة بكل فروعها.

رابع عشر : إن وجوب توفير فرص العمل وبأجر مكافئ لكل القادرين عليه وفي كل القطاعات العاملة، وبما يعني ذلك من تصيد فعال وسريع لمواجهة البطالة بتوجيهها للنفع والمكشوف واستثمار الطاقات العاملة على أفضل وجه.

وجه والحيلولة دون هدرها وبالتالي التفريط بأعظم ثروة في هذا الوطن ونحن بحاجة إلى أي قيمة عملية. إنني أعلم إياها الأخوة إن ما ذكرته هي في درجة الأعباء لكنني أدرك إن هذه مسائل لا تحتل التأجيل ولا بد من مواجهتها. إياها الأخوة الاعزاء :

إن الأمن والاستقرار والازدهار والسيادة الوطنية هي مسائل لا يمكن توفيرها بالترديد أو الأيحاء بها وإنما هي حالة من الطمأنينة والتفاهل والثقة تستقر في النفوس إذا ما هيأت أسبابها في الجوانب التحررية الديمقراطية وما يستلزم من بناء علمي للعدالة الاجتماعية من خلال تقدير دقيق لموقعنا في الخريطة القائمة بكل جوانبها وبغير هذا فإن الحديث عن هذه أو تلك لا يتعدى كونه لغو ونفاق سياسي وإذا ما تم لا يتعدى كونه إجراءات تجميلية مقصودة ليست في خدمة الوطن ولا البناء السياسي القائم في شيء بل هي على العكس من ذلك تماماً خاصة إذا ما اعتبرنا أن ما تم هو نهاية المطاف.

إياها الأخوة الاعزاء

هذه خلجات تعتدل في ضمير الشعب تمثل واقعهم ورؤيتهم ومدى إصباحه قضيت الأمانة إن انقلها إليكم وأنتم عملي وخير من يتطلع ويتلهف لهم، اتقي لكم الترفيق والسداد وأنتم تضطلعون بهذه المسؤوليات وأرجو الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه خدمة أمتنا ووطننا وبما يليق بدورنا الحضاري تحت راية صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس : الشيخ جو.



الشيخ عبد الباقي جو : بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم وبعد... معالي الرئيس حضرات الزملاء المحترمين. ساعفي مجلسكم الكريم من المترادفات اختصاراً للوقت وأحدث عن بعض النقاط التي قررت أن أبحث عنها ولأن كثيراً من الزملاء الذين سبقوني إلى الكلام إليها ولكنني أبحث عنها حسب مفهومي ومنطلقاً من عقيدتي عقيدة هذا البلد ومن الفكر الذي اعتبره الاصيل ومادونه مستورد حتى أستطيع أن أتكلم عن مفهوم الحرية ومفهوم الفكر اللذين على أمتنا أن تدنن لها بالولاء وأن تتكلم عن الحريات على أساس هذا الفكر وهذا المبدأ وأن تتكلم عن الحرية بعد تعريفها والتي يطالب من الجميع وأنا واحد منهم، إنها يجب أن تكون رقابة العقيدة والمبدأ فالحرية كلمة واسعة وكلمة التي إن نفقه تعريف هذه الكلمة حتى نستطيع أن نطالب بانطلاق من غير حدود ولا حدود ولا قيود والدستور ضمن حرية الفرد وهذه الحرية هي

ضرورية لكل مواطن كضرورة الهواء والماء والطعام وكما إن في الهواء والماء والطعام في حالات متعددة اضراً تلحق الأذى بالإنسان كذلك الحرية إذا أطلقت، بلا قيد ولا شروط تلحق الضرر لمن يمارس ولن حوله وبالبلد الذي يحيا ويعيش فيه، أنا ممن يطالبوا بالحرية التي أعرفها لا كمبدأ أضعه أنا، إنما المبدأ الذي يدين به الاسلام وكل إنسان عاقل يفهم معنى الحرية، حرية الكلمة حرية نص عليها الدستور في مادته الثامنة ولكننا نريدها كلمة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء، ولا يعني أن هذه الحرية تعطي الحق لأي كان أن يتكلم كما يشاء وأن يقول كما يشاء بغض النظر عما يترتب على إطلاق هذه الكلمة دون تمييز، على المناه في الصحف وفي وسائل الاعلام، يجب أن يعطي المواطن حرية الكلمة وعلى أساس أن تكون الكلمة كلمة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء لا أريدها كالدعوة التي قالها أجد الأساتذة في إحدى جامعاتنا في محاضرة القامها في الزرقاء وصف اليهودية ونشاطها وبلها وتضحياتها في سبيل أمتها وأما تقدم كل مرتخص وغال في سبيل خدمة أمتها، ثم يقول هذا الأستاذ الموجه الذي سيخرج أجيال المستقبل وحكام الغد، يقول وعلى أختها العربية أن تقتدي بأختها اليهودية، وأعجب كثيراً أن من يوصف بالثقافة والعلم أن يعتبر العربية أختاً لليهودية وأن يطالبها بأن تبدل كما تبدل اليهودية دون المحافظة على العرض والشرف والكرامة، نريدها حرية تعطي هذا البلد شعباً وأرضاً الخير الكثير ونريدها حرية تستمد أصولها وفروعها من عقيدة هذا البلد ومن الدين

هذه هي الحرية



القوم الذي دخل التجربة في عصر كان الإنسان فيه ذليلاً مهاناً فاستطاع أن يجمع كلمة الناس وأن يقيم دولة وينشيء أمة وأن يملأ الأرض عدلاً وسلاماً لا قوي ويستبد بالناس ولا ضعيف يضيع حقه بين الناس، وأتطرق للدعوة إلى السماح للأحزاب أن تنشأ في هذا البلد، لا شك أن المعارضة الشريفة وأن التجمع لخدمة الأمة والوطن عمل مقبول ومدعو إليه، ولكننا لا نريد أحزاباً أذناً لها رؤوس في الخارج وأذنان هنا تغضب إذا غضبت الأحزاب في الخارج وتثور وهي لا تعلم لم تغضب وتثور إنطلاقاً من هذا المبدأ وتطبيقاً للمادة السادسة من الدستور والتي تنص على أن الأردنيين أمام القضاء سواء لا تميز بينهم في الحقوق والواجبات، أريد أن أتحدث عن بعض النقاط التي لا يخلو مجلس من ذكرها يضاف إليها أو ينقص إنما الحقيقة هي أن الحيتان تأكل اليبادر وصغار الأسماك تقع في الشباك نريد أن يكون الناس كلهم أمام القانون سواء لا بالقول ولكن عملياً، كنت أقول دائماً أن كل مواطن يتسلم مسؤولية خطيرة، يجب أن يوزن قبل أن يتسلم المسؤولية ويوزن عند التخلي عن هذه المسؤولية لتأكد من الزيادة التي حصل عليها من أين لك هذا نحن نعلم بأن هناك إجراءات كثيرة اتخذت بحق بعض المواطنين كما ذكر أجد الإخوان قضية البندورة، نحن نريد من الحكومة أن تعيد النظر في التحقيق في قضية البندورة، وأن تحقق مع الحيتان يجب أن ننتبه بها جميعاً وإن كان مجلس النواب سلطة تشريعية والحكومة سلطة تنفيذية،

الإنجليزي، إنما يجب أن يكون صاحب اختصاص وخبرة ولكننا ابتلينا عندما جئنا بالاختصاصيين أن تكون الحسارة سنة ١٩٨٣ ما يقرب من أربعة عشر مليوناً من الدنانير نحن نشكوا من العجز في الموازنة وإذا ما قلنا علينا أن نزيد من رواتب المعلمين أو بعض الموظفين شكونا من العجز ولكن هذه الملايين التي تذهب هدراً ولا اعتقد أنها ألقيت في البحر الميت ولعلها دخلت جيوب بعض الناس ولا أستطيع أن أجزم فالبيئة على المدعي وليس لدي بيئة إلا أن الحسارة في النفقات الإدارية بلغت عشرة ملايين، نهتم بالمكاتب ونهتم بالأبنية ونهتم بالسكوترات أذكر قبل ثلاث أو أربع سنوات دخلت على أحد الوزراء أراجع في قضية مواطن فوجدت أن معاليه لديه سكرتيرة للخدمة الشخصية وسكرتيرة للخدمة المكتبية قلت ما شاء الله في غيبتي في هذه السنوات السبع، تطور البلد وتطورت الخدمات وأصبحت الأمور كأنها غريبة عنا لا ندري من أين جاءت وكيف جاءت وهناك شركات أخرى كالأسملة الكيميائية وشركات أخرى ظهر فيها العجز والحسارة وما هي الإجراءات التي اتخذت، الإجراءات التي اتخذت أن تضع الحكومة يدنا على الشركة وأن يقال لمن تسبب في الحسارة وتسبب علينا الله يعطيك العافية أديت دورك وزوج ارتاح، جل مبدأ حق الله عما سلف، الرسول عليه الصلاة والسلام عندما راجعوه في فاطمة المخزومية التي سرقت، جمع الناس، وخطب وقال ((إنا أهلك الذين من قبلكم انهم إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الوضيع قطعوه وأي والله

لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعتم يدها)) فلو قطع يد أحد الحيتان التي تبلى وتلقى الطعام لصغار الأسماك اعتقد بأن الكثيرين سيرتدعون ويردعون عن أن يمدوا أيديهم إلى أموال الشعب هناك نقاط أخرى.

أولاً : المواد التموينية والاستهلاكية الأخرى، سؤال حار للجميع ولم يجدوا له جواب، أنا أعلم بأن إحدى المؤسسات الخاصة في هذا البلد لديها لحوم معلبة طعام كلاب مئة ألف دينار وأن الحمرور والسجائر والكماليات حتى الأدوات الصحية المطلوبة بالذهب تدخل هذا البلد، والاسلام يعتبر تبذير هذه الأموال في هذه الضورة سفه والسفيه يحجر عليه كيف يباح لرجل واحد أن يقيم بناءً بخمسة ملايين دينار وهو يستطيع بهذا المبلغ أن ينشيء مصنعاً يوفر للبلد الشيء الكثير وللعامل الأردني والفني الوظيفة والعمل والراتب كيف تسمح باستيراد ما لا يستفاد منه فالفقهاء والمفسرون يقولون في تفسير قول الله تعالى ((ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل)) أن إنفاق درهم واحد فيما لا يجلب منفعة دينية أو دنيوية يعتبر أكلاً للمال بالباطل. الحمرور أريد أن أتعرض للمادة الثانية من الدستور هناك من قال يطالب بالأفراج عن الدستور أنا أقول عدم التقيد بالدستور هو حذر على الدستور المادة الثانية من الدستور تقول دين الدولة الاسلام ولغتها الرسمية اللغة العربية. فلا يجوز مطلقاً أن يباح في هذا البلد ما يخالف الاسلام، إما أن نغير هذه المادة ونعدلها وإما أن نلتزم في مقتضى هذه المادة، ومن هنا أنتقل إلى نقطة ولو جاءت في غير عملها اللغة العربية هي

هذه هي الأصل

اللغة الرسمية، ولكننا لما نزال نعلم بعض المواد في جامعاتنا باللغة الأجنبية، اليهود الذين احتلوا بلادنا ومقدساتنا وجاءوا من أطراف العالم يفرضون على اليهودي وغير اليهودي ليدرس باللغة العبرية أنا أعلم بأن هناك نداءات كثيرة وأصوات عالية تحارب اللغة القصصى لأنهم يستطيعون من خلال ذلك أن يتسللوا إلى عمارية الدين ومحاربة الكتاب والسنة، ولذلك أرى من واجب الحكومة أن تعمل على أن تدرس كل المواد في جامعاتنا باللغة العربية.

معالي رئيس المجلس : اختصرت استاذ شوية طويلة.

الشيخ عبد الباقي جو : يعني ربيع ما تكلم أقل واحد ولكن أني لم أقرأ ورقة هذا الفرق هناك الضرائب والرسوم إضافية وغير إضافية والسققات ورسوم بعض المحاكم الملاحظة أن الزيادة التي طرأت على هذه الضرائب دفعة واحدة في بعض الحالات ١٠٠٪ وأعتقد هذه الزيادة غير معقولة والحكومة عندما رفعت هذه الرسوم لم تنظر إلى الناحية الأخرى هل زاد مورد المواطن بالمئة ألف خلال سنة واحدة فدافع الضريبة لا يستطيع أن يدفعها إلا بعد أن يقطعها من حاجته وحاجة ابنائه وأرجو أن لا تلجأ الحكومة كما لجأت الحكومات السابقة إلى وضع قوانين مؤقتة إلا في حدود ما يسمح به الدستور؛ لأن في هذا انتهاكاً لحرمة الدستور وتعدياً على حق الشئيب، والقضاء هو تحقيق للعدالة لكن بالطرق المشروعة بالأحكام التي تصدر من

قاض منفرد أو من محاكم أحكامها قطعية هي أقرب للجور منها للعدل ولذلك أضعف الأيمان يجب أن يوضع قانون يسمح بموجبه لكل مواطن يتحاكم أمام هذه المحاكم الاستثنائية أن يستأنفها ويميزها وهناك نقطة هي في الحقيقة مهمة جداً أشار إليها الكثير من الأخوان وهي جوازات السفر وجواز السفر وثيقة وليست رخصة سوق ولا رخصة مهنة، وإنما هي وثيقة لا يجوز حجزها بأي حال من الأحوال، أما للسلطة التي تحمل أمانة المحافظة على أمن البلد لها أن تتخذ الإجراءات القانونية الأخرى التي تحول بين المواطن وبين ارتكاب الجريمة وأما تعطيل مصالح المواطنين والاهمال والتسويق أو التأجيل هو قتل للثقة بين المواطن والمسؤول ولا شك أن في هذا هدماً للاقتصاد وهذا للوقت وأرجو أن تهتم الحكومة في معاملات يمش علىها الدهر في كثير من دوائرها، فهناك معاملات من سبع سنوات وعشر سنوات وقضايا من عشرين أو ثلاثين سنة لم تحل ولم يصل المواطن إلى نتيجة أعود للجامعات والمعاهد، الجامعة والمعاهد تخرج رجال الغد وأمهات الغد، وحسب اعتقادي أن الأسلوب المتبع فيه شيء من الهدم كل ما نشكو منه إنما جاء بسبب أزمة الأخلاق فأزمة الأخلاق هي التي أدت بأمنا إلى الهزيمة ونحن نريد جامعاتنا أن تكون جامعات تعليم وتربية وتوجيه وتخريج رجال وأمهات الغد الذين يكونون في مستوى القيادة ومستوى البناء لا أن يؤسس في جامعة أو تشأ في جامعة يرك سباحة مختلطة ينفق عليها عشرات أو مئات الآلاف من الدنانير، الذي يدخل الجامعة لا يدخلها

ليستحم إنما يدخلها ليغسل عقله ويشبع رغبته في العلم ليخرج عالماً متعلماً لا سباحاً ولا إنساناً يتقن الفن ولا يتقن العمل، ومقابل كل هذا أرجو أن تهتم الحكومة بالتعليم المتوازي، وزارة التربية والتعليم تتولى التربية والتعليم، ولكن هناك وسائل أخرى تتولى الهدم وتريد أن تكون هذه الوسائل وفي مقدمتها وسائل الاعلام أن تتولى التربية لتكون تربية متوازنة وليتخرج المواطن في هاتين المدرستين مواطناً صالحاً ولينة صالحة في بناء الأمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس : دولة الرئيس.



دولة رئيس الوزراء : بسم الله الرحمن الرحيم، معالي الرئيس حضرات الأخوة النواب المحترمين لقد كانت الحكومة جادة مخلصه عندما قبلت أن تعقد هذه الجلسة وتستمر جادة خالصة بعون الله حتى تستمر مسيرتنا واضحة صريحة وثقة وحتى نفي بالوعد والمهد وحتى

نكون صادقين مع انفسنا ونحن نقول كما يجب أن نكون محافظين على الدستور ويمتهى العزم والإيمان وعلى تطبيق القوانين والأنظمة الصادرة بموجب هذه المسيرة مسيرة واحدة مشتركة بين الحكم بوزاراته ودوائره وأجهزته المختلفة وبين ممثليه الشرعيين لا يمكن أن تصح أوضاعنا، إذا أخلقنا باب النقاش ولا يمكن أن تستقيم أمورنا إذا امتنعنا عن هذا الحوار البناء لأننا نكون بذلك قد خنقنا القانون والدستور نحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن هذا هو الطريق الأمثل مهما اختلفت الاجتهادات ربما تطرح القضايا بأسلوب منير، ربما تطرح القضايا بدقة متساوتة ربما تطرح بعلم أو أحياناً بنقص في المعلومات أود بعد الاستماع إلى كلمات الاخوة النواب أن لا ارد على كل كلمة سأجمل الرد ما استطيع ولكن هناك موضوعان بشكل محدد ومكتوب أود ان يستمع الاخوة النواب برد الحكومة عليها وهما موضوع البوتاس والأسمدة الكيماوية من أكبر المشاريع الاقتصادية في هذا البلد وموضوع آخر يتعلق بأصحاب السيارات التي حجزت في الجمارك، فيما يتعلق بمشروع البوتاس والأسمدة من المعلوم أن هذه المشاريع اعتنلت في تمويلها على رأس المال والقروض وتشكل القروض أكثر من ضعف المدفوع مما يرفع من أعباء تسديد هذه القروض وتكون بهذا قد قايضنا دخلاً بثروة ستبقى لنا ولاجيالنا في المستقبل هذا أولاً ثانياً لقد بنت دراسات الجدوى لهذه المشاريع، أنها ستكون في سنواتها الأولى معرضة لبعض الخسائر بسبب الفترة التجريبية للإنتاج، وتسبب ارتفاع تكلفة الإنشاء

هذه هي الاصل

والتأسيس ويسبب ارتفاع كلفة الفائدة المترتبة على هذه القروض ولذلك كانت ولا زالت توقعات الربح غير واردة في المرحلة الأولى هذان المشروعان مشروعات صناعيان كبيران ويخضعان ككل المشاريع الصناعية الكبيرة كما تعلمون لمعايير اقتصاديات الصناعة التي تقول من أوليات ما تقول إن أي صناعة كبيرة في الظروف التي نشأت فيها هذه الصناعات بالأردن ستحتاج من ثلاث إلى خمس سنوات حتى تقف على رجلها، النقطة الثالثة أن كل صناعات الأسمدة في العالم مع اختلاف ظروف إنشائها أو اختلاف إمكانية الدول التي أقامت هذه الصناعات تعرضت خلال العامين الماضيين إلى تدن كبير في الأسعار أثر على هذه الصناعات ولكن لحسن الحظ تشير تقارير البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية إلى بعض التحسن في الأسعار يتوقع أن ينعكس على اقتصاديات هذه الصناعة البوتاس والأسمدة والفوسفات عندنا، النقطة الأخيرة أؤكد للأخوة النواب أن الحكومة حريصة كل الحرص وخاصة في إعادة النظر في كل هذه الصناعات أولاً لأهميتها، ثانياً لأن الأردن ينتظر منها الكثير، ثالثاً لأن لا بد من سواها حتى الآن ولذلك ومهما تعرضت هذه الصناعات لأي صعوبات هذه الفترة من أجل تحسين مسيرتها ومن أجل إعادة النظر في إدارة أفضل لها ومن أجل تقليل كلفتها ورفع إنتاجها لن توفر هذه الحكومة وسعاً في الإجراءات الكفيلة بمعالجة أوضاع هذه الصناعات الكبيرة ونحن والقرن بعون الله بأن الإدارات الجديدة التي بدأت تمارس عملها في هذه الصناعات إدارات موروثة

وجيدة ولن تدخر جهداً في عمل كل ما يلزم لتطوير وضع هذه الصناعات ونقلها للأفضل تعرض بعض الأخوة إلى أسلوب إدارة هذه الصناعات وربما كان الاتجاه للالتزامات أننا لا نستطيع من موقفي هذا أن أجاوب مع أي تهمة محددة توجه إلى جهة كان لها دور في إدارة هذه المؤسسات حتى يثبت العكس، القضية الثانية تتعلق بما قيل إن هناك مئة سيارة لمواطنين تعمل على الخطوط الخارجية حجزت بسبب بعض الإجراءات التي طبقت سلطة الجمارك هذه السيارات وقيل أن أصحابها قد بدلوا بعض القطع في هذه السيارات مما اعتبر أنها مخالفة للقوانين، الواقع بما يتعلق في هذه السيارات أنها ليست مئة سيارة إنما ٢٨ سيارة فقط، ثانياً أن أصحابها قد قاموا بعمل مخالف، للقانون بالفعل وقاموا بالتزوير، هذه السيارات بعضها مهرب بالكامل، كل السيارة جديدة كانت تعمل سيارة قديمة على خط تحمل رقم معين على المحرك وعلى الشاصي وعلى الأماكن الأخرى المعروفة، استبدلت سيارة أخرى جديدة وضرب الرقم القديم على هذه السيارة فأصبحت السيارة مهربة بالكامل، بعضها مهرب بالكامل بعضها مهرب فقط الهيكل، والبعض الآخر غيرت فيها أجزاء رئيسية كالمحرك أو غيره أيضاً بقصد تجديده والتهرب من الغرامة ومن الجمر، الآن هذه القضية مطروحة علينا، المشكلة أنه إذا طبق القانون الجديد ستكون الغرامات والجمارك عالية وبالدراسة هذه الحالات تبين من الناحية العملية أن أصحابها ربما ليس جميعهم لم يكونوا

حال هذه الإجراءات لا يمكن أن تسر الذين تقع عليهم هذه الإجراءات لماذا تتم هذه الإجراءات أستطيع أن أقول أن ٩٠٪ من هذه الإجراءات تنصب على شبائنا الذين يتلقون الدراسة في الخارج لنا بين ٦٠-٨٠ ألف طالب يدرسون في الخارج وأرجو أن يكون هذا الرقم قريب من الدقة وليصحني معالي وزير التربية، يدرسون في كل أصقاع الأرض، هكذا حصل هذا التوجه الصحيح غلط بحاجة إلى تقويم، هل البلد بحاجة إلى هذه الأعداد لتخرج وتأتي عاطلين عن العمل هذا موضوع آخر هذا موضوع يدرس الآن في قانون مجلس التعليم العالي، والتوجه بشكل عام واضح، أن لا يمكن الاستمرار بهذه المسيرة والتسبب في التعليم العالي.

ثانياً طلابنا يتخرجون بعد المدرسة الثانوية وأستطيع أن أقول أن معظمهم إن لم يكونوا جميعهم يكونوا يمينين عن أي تيارات سياسية تنتمي إلى نخازج هذا البلد أو تعتق مبادئه وحتى يكونوا جزءاً من تنظيم ممنوع أو محل بامن هذا البلد الذي يحضل إن ما يطرأ عليهم يطرأ في الخارج، التنظيمات المختلفة في العالم العربي وفي الغرب أو الشرق أي تنظيم سياسي يساري يميني منطوق لا يؤمن بالعنف أي إيديولوجية مطروحة في الخارج وبموجودة في الخارج طلابنا هم المادة الرئيسية لهذه التنظيمات والظروف التي يمر بها بلدنا.

هكذا شاء القدر لم تكن ظروفنا سهلة حتى الآن ولا يبدو أنها ستبقى ظروفنا سهلة في المستقبل

هذه هي الحال





يتجاوب هؤلاء الشباب هم عدتنا وهم البدائل هم القيادات الاجتماعية البديلة، هم أعضاء النواب القادمون، هم المدرسون هم أساتذة الجامعات في المستقبل هم المهندسون والأطباء والمحامون والعسكريون، هم المجتمع وهم المستقبل، الخيار مطروح علينا بكل بساطة في غياب المعادلات السياسية المعقولة في هذا العالم، هل نترك هؤلاء الطلاب نبأ لكل غريب عن وطنه وعن فكره السياسي وعن إيمانه ومبادئه وأهدافه الوطنية والقومية أم نتدخل في مرحلة ما؟ هذا السؤال مطروح على الدولة على أي دولة يطرح عليها هذا السؤال أي نظام يجب أن يواجه هذا الواقع نحن نواجهه منذ سنوات يتعرض هؤلاء الطلاب لهذه الاتصالات ولا أقول كلهم، بعضهم تدفع له مبالغ حتى يصبح جزءاً من هذه التنظيمات وبعضهم يساعد بشكل أو بآخر، بعضهم يكتفي أن يصل إلى مرحلة تنظيمية معينة وبعضهم يطلب منه أن يخصص في مراحل التنظيم وبعضهم يطلب منه أن يلتزم مع تنظيمات أخرى مسلحة والتجاوب متفاوت لا يتجاوبون لا يتجاوب الكل مع هذه المطالب

يتجاوب البعض ويتردد البعض الآخر ويقبل بعضهم ويرفض البعض الآخر وبعضهم يتصل به ويسأل ويتجاوب، هذه العملية المعقدة تجري في كل يوم وفي كل شهر وفي كل فصل وعندما تنتهي السنة وعندما يتخرج تنتهي السنة الأولى والثانية والثالثة بدأ لنا هذه العملية لم تتوقف وبالتالي تتغير الظروف من آن لآخر وليس نحن الذين نغيرها ولا نتحكم بمسارها ليس اجتهد دائرة أمنية لرحله إما هو التوجه هذا هو توجه الدولة لمعالجة هؤلاء الشباب يجب أن يجري معهم إتصال نختلف في طبيعة هذا الإتصال أنا أسف أن الإتصال الوحيد الذي كان يجري ولا يزال حتى الآن مع هؤلاء الشباب هو هذا الإتصال السلبي من الأجهزة الأمنية، عندما يعودون وهذه مشكلة قديمة ومستعصية كنا نطالب ونستعمل الآن على تبديل الصورة، لكن ليس إعفاء الأجهزة الأمنية من الإحتكاك هؤلاء المواطنين، معرفة ماذا يجري ولذلك تستمر الاتصالات هؤلاء المواطنين إتصالات سلبية وغير سارة ولكنها من حيث النتائج النهائية إيجابية وهذا هو تقدير الجهاز الأمني المختص

والأجهزة إذا كان هناك أجهزة ثقافية في السفارة إذا كان هناك سفارة لنا في الخارج شيء من المرونة والثقة والأخذ والعطاء وحتى يحسوا انفسهم ونحميهم من التيارات الأخرى التي تحاول أن تنظمهم وتجذبهم وهذا حق بعض هذه المحاولات نجحت وبعضها لم يسمح بها في تلك الدول ونصح لغيرها وبعضها قومت جرى مقاومتها من تنظيمات وأحزاب ودول هناك، الصورة غير واضحة تماماً وليس هي الصورة المطلوبة وأخيراً يعودون إلى البلاد لا يمكن أن يكون هناك حل وسط يمكن بعض الإجراءات تحتاج إلى الحل الوسط حتى الذي يأتي ولا يتجاوب في توضيح هذه العلاقة يسمح له أحياناً ويسمح لغيره بالعودة مرة وثانية وثالثة ولذلك تتكرر المقابلات ولذلك تصبح وصيداً عندما تعرض في مثل هذا المجلس وصيداً لعشرات المقابلات والأخذ والنزاع والتعجيز، المعادلة واضحة إما أن يترك هؤلاء الطلاب حتى يستعصوا على الحل ويصنعوا بالفعل في كليتهم منساقين لكل التيارات السياسية الخارج هذا البلد والتنظيمات المخلة بأمنه ويصبح أكثر طوعاً لها وانصياعاً لأوامرها أو أن يستمر هذا الإتصال بشكل أو بآخر معاً، أنا ألهم أن يقترح الأخرى النواب أو أن يقال يجب أن يبالغ على كرامتهم كمواطنين أثناء هذه العملية، يجب أن يعاملوا بشيء من الرأفة والرحمة ويعند الحرفية لأي علاقة بتمسك مع الطلاب أو غيرهم في الخارج، هذا الكلام أصبح يوارد ويشاقق ويقبل وتوجه به الأجهزة ولكن الرغوى من جانبنا أن لا يفعل شيء ضد هؤلاء الأخوة المواطنين أو

وهذا هو اجتهد الدولة حتى الآن إما أن تترك هؤلاء الطلاب حتى يستعصي الواحد منهم على أي حل ويصبح حقيقة جزءاً من أي تنظيم معادي لهذا البلد بما له وما عليه أو أن نقرب منهم بشكل أو بآخر ونحاوهم ونناقشهم ونقتنعهم وتتخذ بعض الإجراءات الإدارية التي طبعاً قاسية من وجهة نظر الأهل عليهم إجراءات أمنية وإدارية، هم لا يخضعون لإجراءات محكمة التمييز ولا يستدعون لدائرة الأمن أو دائرة المخابرات العامة حتى يقال لهم كلام كله كلام جميل يسأل عن أشياء ربما تفهمهم الأسئلة عنه، الهدف النهائي من هذه الأسئلة وهذه الإجراءات أن نقطع الطريق على بعضهم أو على معظمهم أو عليهم جميعاً من أولها إذا التزم وأقتنع بسلامة خط هذا البلد ويخطر السياسة التي فرضت عليه خارج هذا البلد ويخطرها على مستقبله فيها ونعم، وإلا فلا بد أن تتغير هذه الإجراءات، من وقت لآخر يسمح لمظلمهم بالرجوع وهناك يمارس عليه ضغوط أخرى حتى تؤخذ منه معلومات مناداً، ولماذا وكيف تعرض أسئلة الأجهزة الأمنية ويجب أن يكون في المرة القادمة أشد صلابة هذه العملية مستمرة سنوات والطلاب الأردنيين في الخارج كانوا يطالبون بأن تكون لهم تنظيمات تابعة للسفارات وقد أعطي البعض فرصة أن يقوم بتشكيل أنوية لهذه التنظيمات في البلدان التي يقيمون ويلتصون فيها ليس فقط لينسحبوا بحمد هذا البلد في الصباح والمساء فقط حتى يشعروا أنهم كتلة واحدة يستطيعون أن يتحدثوا وتحدثت معهم السفارة

هذه هي الحال

هذه المشكلة التي أشرت إليها وأشار معظمكم إليها هي نتيجة من النتائج للقضية الأساسية التي تمت الآن بصدد معالجتها بشكل جدي وتربط مجموعة إجراءات وتشريعات تبدأ من عملية التصفية في الأعداد وحتى من يذهب إلى الجامعة، وكيف يعود، وكيف يعامل قبل أن يذهب، كيف يعامل في الخارج وكيف يعامل عندما يعود، وإلا سيبقى الحبل على الغارب، ولن تأتي أي حكومة في المستقبل تكون قادرة على عمل شيء أبداً وستكون أكبر مناسبة لأن يسمح هذا المجتمع لبعض ابنائه أن يجرؤوا بإيديهم وهم يستطيعون فعل شيء ضده، لا يستطيع ولا أريد أن أكون قاسياً مع أبنائنا الطلاب في الخارج لقد كنا طلاباً مثلهم في الخارج ومورست علينا بعض هذه الممارسات ولم تكن الظروف سهلة لمعظم طلابنا في الخارج ولن تكون في المستقبل وهي الآن ليست سهلة بعضهم يذهب باختياره وبعضهم باغراء بالمال وبعضهم يبيع له أنه أفتتح إقناعاً بفهم سياسي جديد لكن لا شيء يعمل هنا إلا الإجراءات الأمنية هل نزيل هذه الإجراءات الأمنية الآن حتى نعمل تنظيمياً خاصاً أو حتى تكامل الإجراءات في الدولة على كبل المستويات. وتبدأ نتحدث معهم بعد قرار البصر، لا يمكن ولكنني أبل كل كلام مسؤول تحدث به أي شخص من الأخوة النواب حول معالجة هذا الموضوع بزوح من قيمنا الإنسانية ومجتمعنا الأردني المتكافل ومن وحي هذه العلاقة علاقة الأسرة الحاكم للمحكوم في هذا البلد، هذا أولاً، فيما يتعلق بالموضوع، أما النقطة الثانية أريد أن أتعش ذاكرة الأخوان، من الذي أطلق النار على

لا يجري معهم أي اتصال أو حديث حتى تصل الأمور إلى متنهاها ويصدر إلينا جاهزين للتخريب، هذه البلد لا تستطيع أن تستوعب عشرات الألوف يعودون من كل أرجاء الأرض بمفاهيم معظمها غريبة عنا وليست فقط مفاهيم سياسية أو مفاهيم عنف أو مفاهيم تطرف، مفاهيم اجتماعية، لا أستطيع أن أسمي دولاً لأن كلامنا محسوب علينا، إنما هناك أماكن يدرس بها الطلاب الأردن بالخارج مجتمعات أيضاً،

خرجت وفيها كثير من الفساد والقيم فيها مختلفة يعود عشرات ومئات الطلاب عندما بعد قضاء أربع أو خمس سنوات من بعض هذه الدول وهم يستمرون الرشوة بكل أشكالها، ويعتبرونها شيئاً طبيعياً لأنه تعود عليها من أول يوم قدم أرض المطار، لا ذنب له في هذا صحيح، وقلت هذه نردها إلى المسألة الأساسية التي بدأت أشرت إليها في البداية هذه مشكلة من مشكلاتنا، وأستطيع أن أقول أنها هم من همونا ومن هموم هذه الحكومة ونحتاج إلى قرارات صعبة سيضج منها أبنائنا في الداخل والخارج سيضج منها أهلنا وأقاربنا وأصدقائنا وأنتم ستضجون لأنها قرارات مصيرية وقرارات تبدو جائرة تضع السكين على الحد ولكن لا تبدل لأخذ هذه الإجراءات عاجلاً أو آجلاً لا تبدل لتعديل التشريعات ومن تشريع جديدة توقف هذا التدفق الأعمى للدراسة في الخارج، ثم لا نستطيع أن نوقف هذا التدفق العاكس لكل هذه التوجعيات بعد أن تكون قد خرجت تحريماً كاملاً ثم يطلب من الأجهزة أن تعالجها من البداية، هذا مستحيل.

السفير الأردني في الهند؟ من الذي أطلق النار على السفير الأردني في روما؟ من الذي أطلق النار على موظفي السفارة الأردنية في أثينا؟ يؤسفني أن أقول لكم أنهم مواطنون أردنيون وأنهم طلاب في الخارج، هؤلاء الأخوة الطلاب بحكم كل الخلل الذي طرأ على ساحتنا العربية، ولأسباب مختلفة ترك بعضهم موقع دراسته من بلد إلى آخر بعضهم انتقل من الغرب إلى الشرق وبعضهم انتقل من البلاد العربية إلى الغرب والتحقوا بتنظيمات لا نستطيع أن نصفها إلا أنها تنظيمات غريبة حلة بأمن هذا البلد لا تنزي إلا تقويض أركانه لا نستطيع أن نجامل في الوصف لهذه التنظيمات السياسية انتقلوا إلى أحضانهم وأصبحوا أدواتها في التخريب وأرسل بعضهم إلى البلاد ويتزايد الغند مع الأسف، من الذي أحضر المتفجرات ووضعها بجانب السفارة البريطانية في عمان قبل ستة أشهر؟ واكتشفت قبل أن تنفجر من الذي قام بتفجير السيارة بجانب نادي الضباط في الزرقاء؟ من الذي وضع المتفجرة الأخيرة قبل زيارة الملكة إليزابيث، عند فندق الأردن ووضع المتفجرة الثانية عند المعهد الثقافي البريطاني؟ إنهم طلاب أردنيون جندتهم هذه التنظيمات في الخارج وبالتالي بدأت علاقتهم ولم يكن هناك بالامكان الاتصال بهم بطريقة تساوي أو تختلف عن الطريقة التي تصل بعضهم وخيدوا أو أبعدها عن هذا الخطر أو أفتنوا أو قدموا للمحاكمة وكلها إجراءات فيها كثير من الألم والقسوة ولكنها ضرورية يدفعها البعض عن الكل، نحن نعش في أمن وأمان وديع قمر، إن هذه الإجراءات

ليست وحدها، من جملة إجراءات أخرى لو غابت تماماً وتساهلنا إلى الحد الذي لا نزعج بعضنا بعضاً لكأنت الصورة مختلفة أؤكد لكأنت الصورة مختلفة وأخبرها صاروخ يجعل وينقل من بيت في الوحدات حتى تضرب فيه دائرة من دوائر الدولة، ينصب أمام الاذاعة والتلفزيون، وألقي القبض عليه في نفس اليوم، وألقي القبض على البقية وهم عازمون على المغادرة إلى خارج الأردن طلاب يدرسون في سوريا وفي تركيا وفي روما وفي الباكستان وفي كل مكان، الأمثلة التي ضربت مثيرة حقاً ولكنني لا أستطيع أن أجاري في أمثلة مثيرة سأتكلم فقط عن الحقائق ولكم أن تقيموا هذا الموضوع باسم هذا الشعب انتم أمناء على مصلحة هذا الشعب وعلى أمنه كما أنتم أمناء على هؤلاء الطلاب ونحن حريصون عليهم حرصنا على أبنائنا ولكن المعاملة صعبة، ولكن يمكن عمل شيء بالتعاون حتى لا تبقى الأمور تطرح بهذا الشكل ولا أريد ولا يمكن أن أريد أن أسجل موقفاً استهلك به عواطف الجماهير تجاه هذه الحكومة، ولكن شكلوا لجنة كما تشكل البرلمانات في العالم ليس فقط لزيارة المعتقلين ومناقشتهم ثم العودة بأراء وتوصيات هذه ليست مهمة مجلس النواب حتى لو قام بها الصليب الأحمر وقش عليهم بالسجون الدولية، مجلس النواب عليه أن يشكل لجنة تسقى لجنة الدفاع والأمن كما تسميها بعض الدول تتسنى الأمن تسمى أي لجنة يشكلونها تكون هي الصلة الحقيقية بين مجلس النواب وبين الحكومة في أجهزة مختلفة ليس فقط للاطلاع على أوضاع

هذه هي الصورة

المتعللين وإنما الاطلاع على كل هذه الأوضاع التي تهم كل من في هذا البلد وتهم كل مواطن في هذا البلد حتى تستنير بما عندنا، لا نستطيع في كل مرة أن نتحدث لكل الناس وعلى الهواء، هذه اللجنة، اثنان، ثلاثة تكون عملية ليست عشرة أو خمسة عشر ينتخبها المجلس تشكل فيه تبقى الصلة الدائمة بين الأجهزة وبين هذا المجلس حتى يعالج كل هذه القضايا وحتى يتناقشوا حولها ويروا أبعادها ويقترحوا ما يمكن اقتراحه ويطلعوا على هذه الحقائق ويساعدوا في حلها ليس لجلبها لمجلس النواب هنا فقط حتى تثار كقضاء ويضطر رئيس الحكومة بالرد عليها جملة وتفصيلاً، مع ترحيبي التام واستعدادي الأكيد لأن أكرر هذه الوقفة مرات ومرات في الفترة التي ستبقى لهذه الحكومة في هذا المجلس بعد شهر أو سنة أو ستين أو ثلاث ليعاود نفس الأسلوب بالرد ويمتشي الأمانة والاخلاص وبالوقائع ولكنني أقترح هذا الاقتراح الذي ذكرته لكم لا يؤخذ الناس من يسيروهم بحدود علمي لجهات مجهولة لا تعرف الجهة الذي أخذته، أرجو أن لا يبالغ بعض الأخوة في نقل هذه المعلومات على السبلة غير مسؤولة من بعض اخواننا المواطنين، ليس هناك إلا جهاز واحد يحول بموجب هذا القانون هذه الصلاحية ليست سراً في الأردن وبنائيه ليست سراً على خلاف كل الأجهزة المماثلة في كل العالم الذي تتساوى معه في المواصفات على الأقل يستطيع أي مواطن أن يخبر أن هذه الجهة التي ألقت القبض ولا يوقف إلا بموجب مذكرة توقيف وفي هذا الجهاز حسب ما أعلم عدد من الأخوة الضباط لهم

صلاحيات المدعي العام بموجب القانون ولذلك إلقاء القبض لا يكون إلا بموجب هذه الصلاحية ولا تدون إفسادته إلا من قبل هؤلاء الشباب الذين هم من أبناء هذا البلد أيضاً، كل الناس تعرف أن هذه الجهة هي التي أوقفت هذا المواطن وليس غيرها، وليس صحيحاً ما يقال عن جهات أخرى ولا يجوز أبداً التعميم في هذا الموضوع أو طرحه بهذا الشكل العام، أما أنها دائرة مغلقة لا أريد أن أقف موقف الدفاع عن هذه الدائرة، كنت يوماً مديراً لها لمدة سبع سنوات ونصف، وقد تكون أطول مدة يقضي فيها إنسان مديراً لجهاز عمالي في دولة في الشرق الأوسط لسوء حظي، فهذه الدائرة ليست مغلقة إنما فنية العمل فيها مغلق هذا الشيء طبيعي ولا يمكن أن تكون كالأوقاف لا مازحاً ولا جاداً، ولا يمكن أن تكون كالانتمية الاجتماعية أنا أفهم أن يطلب الأخوة النواب أن تركز أخلاقنا العربية والإسلامية في المعاملة داخل هذه الدائرة أن يلتزم هؤلاء الشباب بالقوانين والأنظمة في تعاملهم مع هؤلاء المواطنين أن يراعوا الحالات الإنسانية أكثر من غيرها أن لا يكون هناك قرار جائر بحق إنسان هذا صحيح وأطمئنتكم ليس هناك قراراً فردياً يتخذ بحق إنسان، هناك قرار جماعي بتوصيات مختلفة من قسم مختص ومن ضباط متابعين لعملية معينة ثم رئيس هذا القسم وبالتالي لا يلقي القبض على واحد إلا إذا أخذوا أمراً بالاعتقال من مدير هذه الدائرة بموجب القانون، عندما يبدأ التحقيق معه ترفع هذه الأفعال

ليحقق معه واحداً أو أكثر وترفع لرئيس قسم ورئيس قسم يرفعها للمدير أو نائبه وتقيم وقد يختلفون معه في التوضيحية وقد يتفقون، ليس هناك قرار ثابت وأطمئنتكم بأن عملية الاجراء التي تتم حتى يصدر إتهام وليس حكم لأنه لا تصدر احكام داخل هذا الجهاز بحق أي مواطن. تمر بمرحلة سليمة في حدود علمي وأمل أنها تنتقل من الجيد إلى الأجود ومن حسن إلى أحسن، أما أن تنتظر من الاخوان المواطنين الذين يسوقهم حظهم للتعامل مع هذا الجهاز بمناسبة هذه العلاقة التسلبية أن يكونوا فرحين تماماً وأصحابهم هادئة وكأنه ذاهب نزهة فاعتقد أن هذا بعيد عن الواقع ويجب أن لا ننظر له ولا نتنظر أن يكون هكذا، لا يأتي هذا المواطن أساساً إلا بهذه المناسبة الغير عادية مناسبة هي غير طبيعية بحد ذاتها ولا ينبغي معه كلام إلا في حدود العقل والاحترام، ودائماً يسأل عن أشياء صعبة، عن أشياء يعتقد وظن ويقال ويفهم بصورة أو بأخرى أنها مخالفة للقانون لا يمكن أن يقبلها شخص سوري يمتشي الراحة والأطمئنان مدة بالغة قد يكون شخص أكثر من غيره ثقة بنفسه يكون مطمئناً على مصيره إذا كان غير مرتكب مخالفة أو جريمة يعاقب عليها القانون ربما يكون واثقاً بنفسه أنه لن يعلم ولن يشق ولن تقطع يده ولن يقطع رأسه ولن يرمى في غياهب السجون ولن يعرف أهله عنه، هذا ليس غلط ربما يتصرف البعض بهذه الثقة وهذا تصرف إيجابي وتشجيعه وتشجيع اخواننا في هذا الجهاز أن يساعدوا في خلق هذا المناخ واستمراره حتى يطمن الإنسان البريء لأنه ليس كل احكامهم

هذه هي الصورة



الموضوعية والدقة لأنها تخدمنا على المدى البعيد بشكل أفضل، يتصل بهذا الموضوع موضوع المحاكم العرفية، وهو الموضوع الذي أشار إليه بعض الأخوة النواب في جلسة الثقة ولا يختلف ردنا في هذه المرة عن ردنا في تلك، ولكن مرة أخرى أقول أن هذه المحاكم محاكم نص عليها الدستور، ولا تعمل إلا بموجب قوانين، وبالتالي هي ليست قرآناً منزل إذا تغير الظرف بحيث يساعدنا على إنتقال اختصاصاتها إلى جهة أخرى مؤهلة فلن نتردد الحكومة في ذلك لكن يجب أن ينظر إلى هذا الموضوع كجزء من النظرة إلى كل جهازنا القضائي الذي أشعر أنه بحاجة إلى مزيد من العمليات الجراحية أرجو أن يفهم هذا الموضوع من هذه الزاوية أولاً، ثانياً ماذا تعالج هذه المحاكم، ما هي القضايا التي تعالجها وتظهر فيها، هي نفس القضايا التي يجمع الأخوة النواب على عاربتها وعلى التصدي لها ويطالبون الحكومة ببذل أقصى الجهد لوقف هذا الغول الفساد، الرشوة التخريب الاقتصادي التخريب الأمني، مواضيع بالنسبة لبلد مثل الأردن خياراته قليلة في هذه المواضيع كلها لا يمكن أن تترك وتعالج بطريقة لا أقول غير قانونية إنما بطريقة لا يمكن الاطمئنان أنها ستكفل السرعة والانتاج وتكفل العقوبة الرادعة وفي الوقت المناسب، الجهاز القضائي عندنا جهاز محدود والبلد ازداد عدد سكانه بشكل لم يعد حجم الجهاز القضائي يتناسب معه وعدد المحاكم وبالتالي تعقدت العملية الاقتصادية فيه تعقيداً طرأ عليها أشياء جديدة في فترات خلال العشر سنوات التي مضت، لا يمكن ترك معظم

هذا الموضوع ينظر له على ضوء ما ذكرت، السجناء السياسيين، أتفق مع الأخوة النواب في كثير مما طرحوه واختلف معهم في هذه التسمية لست بصدد بحث فقهي حول التحليل، هذه الجرائم السياسية الآن هي سياسية وغير سياسية وهم موقوفون سياسياً أولاً؟ الموضوع يتعلق بالأمن، الوطني بكل ما يعنيه هذا الأمن لأي موقوف هو موقوف لأسباب أمنية، قد أكون متعسفاً في هذا التعبير أنه ليس موقوفاً سياسياً لأنه لا يوقف لمجرد أننا نعلم أنه يعمل فكر معين، يوقف لأنه يخرج هذا الفكر من فكرة من داخل معتقدي إلى إجراء، هذا الإجراء يخل بالمعادلة الموجودة التي نعيشها جميعاً بقانون موضوع، يقول هذا مسموح وهذا ممنوع وهذا صح وهذا غلط، ولذلك هؤلاء الموقوفين نقول لهم موقوفين لأسباب أمنية، الإجراءات التي تؤخذ بحقهم إجراءات إدارية إجراءات أمنية إنما بموجب القوانين، قد تطول بعض مدة التوقيف وهذا لا يدافع عنه إلا إذا كانت هناك قضية تتعلق بوضع في غاية الحساسية والدقة والتعقيد في أمن الدولة وتقتضي أن نحاط بكثير من الكتمان ولدة أطول أما في الحالات الأخرى فإن توجيهها قد يوصل إلى الدائرة المعنية بأن تراعى إلى أبعد حد ممكن أن لا يوقف أي إنسان إلا الحد الأدنى الضروري لتوقيفه وبعد ما يجب إما أن يخلي سبيله أو يحول للمحكمة وهذا أمر صريح صدر لهذا الجهاز وبدأ يطبقه، ذكرني أخ كريم بملاحظة عن تقرير لمنظمة العفو الدولية صدر مؤخراً، هذه المنظمة تعالج قضايا النسيانين والموقوفين بقضايا تتعلق بالصليب

والمختلفين مع حكوماتهم والمعارضين والذين يوقفون لأسباب أمنية والذين يحكمون لأسباب أمنية حتى الذين يضبطون بالجرم المشهود وبالقيام بعنف مسلح ضد الدولة، منظمة العفو الدولية تصدر كل سنة كتاباً، أحب أن أقول للأخوان أن لا يقللوا من مهمة هذه المؤسسات الوطنية في بلدنا، هذه المؤسسات مع الأسف الشديد تقيم من الخارج تقييماً أعدل من تقييما لها وأقرب الواقع وأقل نبالة وأكثر موضوعية هذا رأي، التقرير الذي صدر أذان تسعين دولة في هذا العالم في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ودول العالم الثالث كلها ودول الغرب وحتى بريطانيا، ودول الكتلة الشرقية وكانت الاشارات للأردن اشارة مشرفة لم تكن هناك حادثة واحدة وسمت بها الأجهزة الأمنية في الأردن أو الحكومة الأردنية أو السلطة في الأردن بأنها مارست إجراء تعسفياً بحق أي مواطن ربما عندنا أمثلة لم تطلع عليها منظمة العفو الدولية ولكن أؤكد لكم أن هذا هو الواقع أن اتصالاتها مفتوحة ويتصل بها هنا داخل الأردن أناس يؤيدون هذا النظام وأناس معارضون له ومن مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية ومن مختلف الأحزاب والتنظيمات، ويزودونها بمعلومات بعضها صحيحة وبعضها كاذبة وبعضها غير دقيقة ومع ذلك هذا هو الوضع، حرية الصحافة وإجراءات الجسور ونقابة المعلمين لا يستطيع أن يتحدث عن حرية الصحافة لم يمس وقت طوبىل حتى نفهم الصحافة وحرية الصحافة وحتى تقيموا أتم هذه

هذه هي الأصل

الحرية نحن معكم في أن تكون لنا صحافة حرة قادرة على تلمس قضايا المواطنين ونقل عملية المشاركة من النظرية إلى التطبيق بين الحكومة وبين النواب وبين هذا الشعب في كل مواقعه وبين هذه الحكومة في كل أجهزتها أتني أن تكون لدينا صحافة ليست فقط حرة، قادرة على أن تحمل كتماناً في هذه العملية وأرجو الله أن يأتي اليوم ونحن أحياء وإن نرى فيها صحافتنا بهذه المواصفات، قانون المطبوعات قد يكون بحاجة إلى تعديل من قال لكم لا تقدموا اقتراحاً لتعديله، أي قانون بحاجة للتعديل إذا كان هناك أسباب موجبة للتعديل تفضلوا، نقابة المعلمين ساكون بمنتهى الودع كما أحب مع أخواني النواب، المعلمون جزء من الموظفين في هذا البلد ومواطني هذا البلد نعم هم معينون بعملية دقيقة ولكننا معنيون في حدود الامكان بمقابلة حاجاتهم في كل مناسبة ولم ينال جهاز فئة من فئات الموظفين عناية أكثر مما لقيه المعلمون في هذه الدولة، ليس في ظل هذه الحكومة لم تعمل شيئاً في ظل كل الحكومات السابقة أعطوا أولوية في الاسكان ولا زال هذا الحظ حتى الآن ومناسبة الاسكان إذا كان البعض أحجم عن دفع اقتساط الاسكان وكانوا من المعلمين، فقد ذكر لي معالي وزير الشؤون البلدية والقروية أن هذا ربما كان ناشئاً عن رفع النسبة في القسط الأول من ١٠٪ إلى ١٥٪ للوضع المالي للمؤسسة مؤسسة الاسكان وحتى تخفف حجم الاقتساط عليهم الأخرى، الذقة الأولى تكون ١٥٪ إذا كان هذا مشكلة نعيدنا إلى ١٠٪ ونخفف نحن مرة أخرى كخزينة من

أي جهة أخرى تمشية أمور مؤسسة الاسكان أكثر من هذا لا أستطيع أن أعد، لأنه هذه عملية مرتبطة بامكانياتنا ومربطة بخططنا بمختلف المجالات، أما فيما يتعلق بموضوع النقابة فمطلبهم يمكن أن يكون مطلوب لكل فئة من فئات الموظفين وهذا تقييمه وتقديره النهائي، عائد للحكومة ولكم، نحن مستعدون للمشاركة في مناقشة هذا الأمر وقد وجه سؤال للحكومة حول هذا الطلب واعتقد أن جواباً أعد سواء كان مقنعاً أو غير مقنع إنما هو سيكون موضوع بحث في هذا المجلس نقابة للمعلمين علماً بأنني أعرف ولا أريد أن أقحم معلوماتي عن التنظيمات السياسية والأحزاب التي اتصلت ببعض اخواننا النواب وطلبت منهم أن يطرحوا موضوع نقابة المعلمين، هذا شأنكم أنكم بمنتهى الصراحة، المعلمون جيش آخر ولكن رفع مستواهم المادي والمعيشي لا يمكن أن يكون مهمة هذه الحكومة تقتصر عليهم فقط إذا عولج وضعهم سيعالج كجزء من وضع الموظفين بشكل عام إنما لهم عناية أخرى خاصة برفع مستواهم بتدريبهم بدورهم بأسكانهم طبعاً هذا حاصل وأقول بمنتهى الامانة أن المسح الأولي لأوضاعهم دل على أن أكبر عدد ممكن منهم يستفيد بمناسبة أو بأخرى من علاوات وأجور ومخصصات معينة تبلغ في مجموعها ثلاثة أضعاف مما يمكن أن يحصل عليه أي موظف مماثل لزميله في هذه الدرجة في الدولة ولكن الشكوى مستمرة اجراءات الجسور تمت واستمرت ليست عبثاً ومع تقديرنا البالغ لكل الآراء المحبوبة والعاطفية والانسانية والعملية لأخواننا النواب

فقد تفاوت الطلب بين التخفيف وإعادة النظر والتعديل والالغاء لا يمكن أن التزم بالالغاء وقد كان هناك جلسة في بداية هذا المجلس ذكرنا بعض الحقائق ثم كان هناك جلسة قبل اسبوعين ذكرنا فيها بعض الحقائق باطار أوسع وصارت جلسة ثالثة مع وزير أو وزيرين مختصين وذكرت فيها حقائق أخرى ونحن نتابع ما يجري على الأرض، أما أن تلغى هذه الاجراءات بقطع النظر كما قيل فلا أعتقد أنني أجد نفسي متجاوزاً مع أخواني النواب في هذا المطلب ومستعد لتحمل أي دراسة وأي رأي حول هذا الموضوع والتعامل معه بمنتهى الموضوعية لكن هذه الاجراءات موضع عناية وموضع تفحص وموضع تقييم وستلتمكم مرة أخرى نلزم أنفسنا على هذه النتائج، الموضوع الثالث أو العاشر أصبح تصاريح السفر إلى سوريا ليس سرّاً أن أقول أننا نكره هذا الاجراء الآن إذا بقيت الظروف كما هي وإذا استمر الخطر الموجه ضد هذا البلد بنفس الاسلوب التصاريح التي تعطي للمواطنين للسفر إلى سوريا وفرت علينا بدون مبالغة ٧٠-٨٠٪ من المخاطر ووفرت على مواطنينا نفس النسبة من التعرض لهذه المخاطر ولست بصدد ذكر تفصيلات لأنني أريد أن أبقى منسجماً مع نفسي في عدم الخوض في أي مواضيع تثير خلافات جديداً بيننا وبين أي دولة عربية ولكنني أؤكد لكم أن اصزاراً الأجهزة علينا والتوجيهات المعطاة لهم أن يكونوا أكثر حذراً ونحن نتحدث عن التضامن العربي وأكثر دقة في ملاحظة كل ما يمكن أن يرد إلينا من خارج الحدود المشروعة

ويطريق التهريب لا أريد أن أحمل هذا الموضوع فوق طاقته ولكن أؤكد لكم أنه لا يمر اسبوع دون أن تضع الأجهزة الامنية يدها على متفجرات أو أسلحة تنتقل لهذا البلد وللمعمل داخل هذا البلد وليس لها علاقة بالعمل داخل الأرض المحتلة ولا نخجل في ذكر هذا الموضوع ولو كانت في داخل الأرض المحتلة سنقول أن اجتهدنا إننا نمنع هذا السلاح للأسباب التالية ولكن هذه المتفجرات وهذه الأسلحة تنتقل لأفراد مواطنين يعيشون بين ظهرائنا ويطلب منهم أن يقوموا بعمليات وأحياناً يستطيعون وأحياناً لا يستطيعون وأحياناً يلقونها في العراء دون أن يعرضوا أنفسهم لأي مسؤولية وقد حصل هذا أثناء قيام عملية الانتخاب لهذا المجلس وأرسلت شحنة وثانية وثالثة ورابعة وطلب وتبين وضبط إثنان أو ثلاثة في عمان، فجر الانتخابات وقيل أن توجه الناصبون لبعض صناديق الاقتراح في موقعين في القويسمة وموضع آخر في مدرسة سمين الرفاعي، كل أسبوع يمر هناك حادثة أمنية هناك عملية تضبط هناك محاولة للدخول بصورة غير مشروعة، هناك محاولة لإطلاق النار على الجيش أيضاً ودمي أسلحة ومتفجرات أو وضعها أو ادخلها إلخ، لكن هذا مستمر ويحصل ومن جهات متعددة موجودة خارج هذا البلد لا نناقش اجتهدنا ولكننا لا نستطيع أن نقبل الاجتهاد أبداً وسبلتنا الوحيدة مزيج من التنظيم لمقاومة هذا التخريب يطلب حتى اللحظة التي أتحدث معكم بها يطلب قتل أشخاص بينهم وبشخصيات أيضاً لأهم يحصلون ككسراً مضيقاً لا لكسار بعض البدين

هكذا  
منه  
الحدث



يرسلونه ومهمتنا أن نتخذ كل إجراءات للحماية والاجراءات الوقائية والاجراءات غير الوقائية، يطلب أن توضع أمام دوائر حكومية وتفجر، أن توضع في ساحات عامة حتى اللحظة التي معكم بها ترسل أسلحة للتسليح الشخصي على مستوى الأفراد لتنظيمات معينة لا أدري ما علاقة هذا التحريك، بعض هذه التنظيمات مطلوب منها أن تنشئ تنظيم سري مؤهل على الساحة الأردنية هم يخططون ونحن نخطط لكن لا نريد أن تجهض هذه العمليات بأي قضايا عابرة كما لا نريد أن نحمل هذه العمليات كل الاجراءات التي يمكن أن نتصاعد وتصبح على حساب حرية المواطن نحن معكم ولكنها للحد الأدنى المطلوب والهجمة شرسة، تنظيمات

حزبية، تنظيمات سياسية، من فصائل المقاومة وغيرها بعضهم له علاقة بالدولة المضيفة وبعضهم له علاقة بليبيا وبعضهم له علاقة بإيران هناك أمثلة نحن نطلع على تقارير مسؤوله وسيحاسب هؤلاء الناس الذين يقدمون هذه التقارير ونطاع على مضبوطات ونطلع على تحقيق، ونطلع على محاكمات حتى المنشقون أصبح لهم دور أنشقوا على قيادتهم وأصبحوا الآن يرتدون على الأردن في فتح قاموا بادخال أسلحة جديدة للأردن وضبطت كمية من المتفجرات والقنابل أيضا تنظيمات جديدة تنظيم الجهاد ربما سمعتم بهذا التنظيم في مصر، أيضا ضبط هذا التنظيم الشهر الماضي، تنظيم صغير ولكنه تنظيم وقد توصل إلى السلاح وجند مواطنين أردنيين مدنيين وعسكريين باسم الجهاد تنظيم إسلامي اعتقل

الفراده كان قد أجرى اتصالات مع جماعات وتنظيمات وأحزاب دينية وغير دينية ومنظمات فدائية ومع منظمات وأحزاب وأفراد هارين من بلادهم منذ سنوات ومارين بالأردن أيضا وأجروا اتصالات معهم حتى إيران بهدف التنسيق ضبطت مع التنظيم بعض الأسلحة، وتبين أنهم تلقوا تدريباً خارج البلد في لبنان وغير لبنان تنظيم آخر ديني موالى لإيران ترعاه السفارة الإيرانية في عمان ومتورط فيه موظفين مواطنين أردنيين واستغلوا المساجد لبدية الدعوة، لم يطلق اسم على هذا التنظيم لتجنب الملاحقة، مسؤولي تنظيم زاروا إيران مرتين واتصلوا مع القائم بأعمال السفارة الإيرانية في عمان وأجروا اتصالات أخرى مع جهات أخرى هذا كله يتم وباستمرار هذا هو العمل الذي تقوم به هذه الأجهزة، من الناحية الإنسانية لا يجب أحد من العاملين في هذا الجهاز أن يكون وقته كله مع هذه المناسبات السيئة والنكدية ولكن لاختيار مطلوب منا أن نصوب حركة هذا الجهاز باستمرار إذا أخطأ أن نحاسبه إذا استغل أن نتخذ اجراءات بحق من يتعسف أو يعير ضميره أو يقوم بأجراء لا يحتاج طبيعة العمل نفسه أو المخالفة هذه هي الصورة أو بعض جوانبها هذا ما أستطيع أن أشير إليه، سمعت بعض الاقتراحات من بعض الأخوة، التواب أنه لماذا لا يترك لهم حرية الرقابة على هذه الأجهزة بشكل أو بآخر، أو مناقشة ما تعمله أنت تناقش ما تعمله هذه الأجهزة الآن لكن من الناحية الفنية هذا غير موجود، هذا لا يمكن أن يتم، هذه الأجهزة تعمل بموجب قوانين ولها

ارتباطات وعندها مسؤوليات وعليها واجبات وفيه جهات معينة تستطيع أن تحاسبها أما لك أن تراقب هذه المسيرة مثل أي مسيرة مسؤولة في الأردن ومن مجلس النواب تستطيع أن تقول ما تشاء لكن حق علينا أن نقدم المعلومات والحقائق وأن نؤكد أننا ملتزمون باحترام الدستور وتطبيق القانون وسيادة القانون على الجميع أكثر من هذا يصبح الحقيقة إنشاء، سمعت بعض العبارات أن نجس أنه هذا نجس يمارسه هذا الجهاز على المواطنين تمنيت أنني لم أسمع هذه العبارة هذه العبارة خيالية أقل ما يقال فيها رومسية وليسمح لي الأخ أن أستخدم هذا التعبير، نجس الاجراءات التصرفات المخلة بأمن أي بلد لا تقوم بها البهائم العجباء يقوم فيها مواطن بالغ عاقل راشد لا تنطلق من فراغ ولذلك الاحتكاك الأول من السليبي يكون مع هذا المواطن كيف؟ ضربا بالرمل؟ هذه الأجهزة بنيت في كل العالم على أسس علمية وتدريب ومبادئ سليمة وتستخدم فيها كل الأساليب المشروعة للوصول للحقيقة أما الأساليب غير المشروعة فلا أحد يستطيع أن يدافع عنها إذا كان هناك قضايا يثبت فيها أن هناك استعمال غير مشروع أرجو أن يلجأ اخواننا إلى القضاء لا أحد يستطيع أن يجيب هذه الأمكانية أو هذا الحق أما فقط أن ننقل ونقول أننا عملية نجس يمارسها، ما هي العملية التي يمكن أن يمارسها جهاز استخباري على مواطنين يتعرضون بشكل أو بآخر لتدخلات تضعهم في مصاف المعادين لهذا البلد وهم داخله أو خارجه، كيف؟ يعني إطلاق هذه الصفة سهل ولكن الحقيقة ترجعنا إلى الواقع لا

اتفق أبدا مع الأخ الذي أطلق هذا الوصف وتمنيت مرة أخرى أنه لم يتسرع فيها، جمعيات صداقة لم تبق هناك دولة في العالم إلا أنشأنا لها جمعية صداقة في الأردن لا يوجد بلد منفتح على العالم بمختلف الأساليب أكثر من هذا البلد مهما اختلفنا في الاجتهادات حول كثير من الأمور إليها تجري فيه ومع ذلك إذا كان هناك طلبات لجمعيات صداقة أو غير صداقة تقدم إلى الدوائر التي يحكم القانون هي صاحبة الصلاحية في البت فيها هذه الاجراءات تتخذها تلك الدائرة، إما هي اجراءات مخالفة للقانون أو موافقة له، إذا كانت موافقة للقانون فهي صاحبة الحق والتقييم النهائي ومع ذلك نتناقل في المبدأ إذا كانت غير صاحبة حق أو اجراء قانوني أرحب بأي حل قانوني لهذا ويستطيع أي أخ أن يقاضني ويقول الذي يرفع قضية على وزير الداخلية أو على رئيس الوزراء إذا كانت مدة معينة ولم يجب على طلب معين بموجب القانون يكسبها أو لا يكسبها المهم هناك اجراءات قانونية هناك اجراءات يستطيع أن يلجأ إليها المواطن في مثل هذه الحالات أنا شخصيا قبل أن أختتم كلمتي وباسم هذه الحكومة التي أشرف برؤاستها أرحب بكل توجه جاد يصدر عن هذا المجلس للتعامل مع أية قضية تهم هذا البلد يحكمنا جميعا هذا الدستور تحت سيادة القانون وكل كلام غير هذا إني أرحب بأي أسلوب يتفق عليه المجلس يجمع عليه لمناقشة أي شأن من الشؤون إذا اعتقد المجلس أننا سنخرج بنتيجة أفضل للمصلحة هذا الوطن، وأرجو أن يغدري الأخوة إذا كنت قد عبرت عن أي موضوع برد

مجلس النواب



انفعالي ولكنها الحقيقة أردت أن أضعها كما أراها وأحس بها وهو الأسلوب الذي ارتضيته لنفسه وللحكومة من أول يوم، نحن لا زلنا في بداية الطريق وعملية الإصلاح في أي شأن عملية أصعب بكثير ألف مرة من عمليات الهدم ولن نتردد أبدا في قبول أي اقتراح ومناقشته بكل أخوة وصراحة وأمانة ولن يضيئ صدرنا مطلقا ومرة أخرى إني أجد أن هذه هي الطريقة الوحيدة لأن ننقل أنفسنا وأخواننا المواطنين ومؤسساتنا إلى الأفضل، هناك تشريعات وتنظيمات إدارية وقوانين تطبق ولكن بلورة هذه المسيرة وتصحيحها وتصويبها ومراجعتها هي من واجبنا وواجبكم وإني بهذه المناسبة أشكر كل الأخوة النواب الذين تفضلوا بأي اقتراح، هناك ملاحظات كلها أخذت ودونت، هناك ملاحظات كانت تعبر بكثير من الدولة عن بعض القضايا ويكثر من الحرارة عن قضايا أخرى، وهناك ملاحظات نبهتنا إلى بعض المواطنين، مواطن الضعيف وهناك ملاحظات أخرى

وجدت من واجبي أن أرد عليها قد أكون لم أرد على كل النقاط ولكن هذا ما تسعفني به الذاكرة والملاحظات التي بين يدي . والله الموفق وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا دولة الرئيس، شكرا دولة الرئيس على هذا الشرح الوافي الصريح، ونرجو الله سبحانه وتعالى أن يحافظ على هذا البلد واستقراره وأمنه إذا سمحتم أظن المناقشة انتهت، دقيقتين يعني إذا أعطيناك الكلام يا أستاذ رايح أعطيه لغيرك، فإذا ممكن، أظن إذا فتحنا الموضوع الآن رايح ... ، رفع يده سلمان، ورفع يده الدكتور النوايسة، ورفع يده فيا أستاذ يعني الشرح الوافي ودولة الرئيس، الصحيح أعطى المجلس ما يكفيه وفيها يتعلق في بعض القضايا التي أثرت، أنا أعتقد أنه إن شاء الله المجلس في دورته العادية رايح يشكل لجنة للأمن وتكون هذه اللجنة على اتصال دائم مع الأجهزة وأقرر رفع الجلسة.

انتهت الجلسة

أمين عام مجلس الأمة  
يحيى الدروبي

رئيس مجلس النواب  
عاكف الفايز

١ - أعد وروب هذا العدد وأشرف على تنظيم ضبطه : أمين عام مجلس الأمة : السيد يحيى الدروبي .

٢ - قام بتنظيم هذا المحضر وتدقيقه والإشراف على طباعته مساعد الأمين العام السيد محمد علي ذياب ومنظما الضبط السيدان : غسان النجدادي وعثمان الكركي .

كتاب  
مجلس  
النواب